

مؤقت

مجلس الأمن



السنة الحادية والسبعون

الجلسة ٧٨١٨

الثلاثاء، ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

(السنغال) السيد ندياي/السيد سيك/السيد سيس	الرئيس
السيد إيتشوف الاتحاد الروسي	الأعضاء:
السيد غونثاليث دي ليناريس بالو إسبانيا	
السيد غاسبار مارتنس أنغولا	
السيد روسيلي أوروغواي	
السيد يلتشينكو أوكرانيا	
السيد ليو جايي الصين	
السيد دولاتر فرنسا	
السيد سواريث مورينو جمهورية فنزويلا البوليفارية	
السيد إبراهيم ماليزيا	
السيد أبو العطا مصر	
السيد رايكروف المملكة المتحدة لبريطانيا لعظمى وأيرلندا الشمالية	
السيد فان بوهيمن نيوزيلندا	
السيدة كولمان الولايات المتحدة الأمريكية	
السيد بيسو اليابان	

جدول الأعمال

صون السلام والأمن الدوليين

المياه والسلام والأمن

رسالة مؤرخة ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم
للسنغال لدى الأمم المتحدة (S/2016/969)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التوصيات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



وثيقة مبنية

الرجاء إعادة التدوير



1639678 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٠|٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أقرّ جدول الأعمال.

صون السلام والأمن الدوليين

المياه والسلام والأمن

رسالة مؤرخة ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦
موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للسنغال
لدى الأمم المتحدة (S/2016/969)

الرئيس (تكلم بالفرنسية): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو إلى المشاركة في هذه الجلسة ممثلي أذربيجان، الأرجنتين، الأردن، أستراليا، إسرائيل، ألمانيا، إندونيسيا، أوغندا، جمهورية إيران الإسلامية، إيطاليا، باكستان، بالاو، البرازيل، البرتغال، بلجيكا، بنغلاديش، بوتسوانا، بولندا، تركيا، الجمهورية العربية السورية، جنوب أفريقيا، جورجيا، جيبوتي، رومانيا، سلوفاكيا، سلوفينيا، السودان، السويد، سويسرا، غواتيمالا، فنلندا، فييت نام، قبرص، كازاخستان، كندا، كوت ديفوار، كوستاريكا، كولومبيا، المغرب، المكسيك، ملديف، نيجيريا، هايتي، الهند، هنغاريا، هولندا.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطات الإعلامية التالية أسماؤهم إلى المشاركة في هذه الجلسة: السيد دانيلو تورك، رئيس الفريق العالمي الرفيع المستوى المعني بالمياه والسلام؛ والسيدة كريستين بيرلي، نائب رئيس اللجنة الدولية للصليب الأحمر؛ والسيد سانديب واسليكار، رئيس فريق الاستشراف الاستراتيجي.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيدة جوان آدمسون، نائب رئيس بعثة الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

وأقترح أن يدعو المجلس المراقب الدائم لدولة الكرسي الرسولي ذات مركز المراقب لدى الأمم المتحدة إلى المشاركة في هذه الجلسة، وفقا للنظام الداخلي المؤقت والممارسة السابقة في هذا الصدد.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن أسترعي انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة ٩ S/2016/96، التي تتضمن رسالة مؤرخة ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للسنغال لدى الأمم المتحدة، يحيل بها ورقة مفاهيمية بشأن البند قيد النظر.

وأود أن أرحب ترحيبا حارا بالأمين العام، السيد بان كي - مون، وأن أعطيه الكلمة.

الأمين العام (تكلم بالفرنسية): أشكر الرئاسة السنغالية ومعالي السيد مانكيور ندياي، وزير خارجية السنغال، على تنظيم هذه المناقشة في وقت يتصف بأهمية حاسمة.

وبحلول عام ٢٠٥٠ سيعيش شخص واحد على الأقل من كل أربعة أشخاص في بلد يكون فيه نقص المياه العذبة مزمنًا أو متكررًا. ولن يسفر تغير المناخ إلا عن تفاقم هذه الصعوبات ولا سيما في الأحواض المشتركة بين عدة بلدان. ومن الأهمية الخاصة، يمكن تنسيق إدارة المياه لأكثر من ٢٦٠ من المجاري المائية الدولية وخزانات المياه الجوفية العابرة للحدود التي تملكها عددا على الأقل.

(تكلم بالإنكليزية)

في أحواض الأنهار. وصمدت معاهدة مياه نهر السند لعام ١٩٦٠ بين الهند وباكستان خلال حرين على الأقل والعديد من المواجهات والأزمات الدبلوماسية. في حوض النيل كان توقيع حكومات مصر وإثيوبيا والسودان على إعلان للمبادئ في العام الماضي، الذي أعقبه في الآونة الأخيرة إجراء مختلف الحوارات الرسمية وغير الرسمية، أحد التدابير الهامة في مجال بناء الثقة. وفي حوض نهر السنغال كان للدول المشاطئة - بما في ذلك مالي وموريتانيا والسنغال - تاريخ طويل من تقاسم الفوائد وإرساء حجر الأساس للاستقرار والسلام الإقليميين.

وقد شجعت الأمم المتحدة إمكانية التعاون في مجال المياه. إن عمل مركز الأمم المتحدة الإقليمي للدبلوماسية الوقائية لمنطقة آسيا الوسطى بشأن الدبلوماسية المائية أحد الأمثلة الجديرة بالثناء. ويستخدم المركز المساعي الحميدة وصلاحيحة الدعوة إلى عقد الاجتماعات والقدرة التحليلية والشراكات مع المنظمات الإقليمية من أجل تعزيز الحوار وبناء الثقة. ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لاتفاقية أوروبا المتعلقة بحماية واستخدام المجاري المائية العابرة للحدود والبحيرات الدولية تعزز التعاون في مجال المياه العابرة للحدود والإدارة السليمة للمياه. وباب الانضمام إلى الاتفاقية مفتوح الآن أمام جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة مما سيتيح الفرصة لإنشاء إطار عالمي للتعامل مع قضايا المياه العابرة للحدود.

وبصورة أعم فإن الأمم المتحدة تعمل بفعالية على تعزيز الوساطة والحوار باعتبارهما من الأدوات الفعالة لمنع نشوب النزاعات على المياه والموارد الطبيعية وتسويتها. لقد أصدرت إدارة الأمم المتحدة للشؤون السياسية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة مرشدا مفيدا يتضمن الاستراتيجيات العملية وأفضل الممارسات في هذا المجال.

وفي إطار كل هذه الجهود من الأهمية بمكان الاعتراف بالدور المركزي الذي تضطلع به المرأة في إدارة المياه على

ويمكن أن تؤدي إمكانية الحصول على المياه إلى تفاقم التوترات الطائفية. لقد أسهم التنافس على الموارد المائية الشحيحة في دارفور وأفغانستان في إثارة التوترات. في بيرو يعد تأثير الصناعات الاستخراجية على المياه من العوامل الأكثر انتشارا لاندلاع المظاهرات وأعمال العنف ضد الشركات من جانب المجتمعات المحلية.

ويمكن أن تؤثر النزاعات المسلحة ذاتها على إمكانية الحصول على المياه النظيفة على سبيل المثال من خلال التدمير المتعمد لمرافق المياه والمضخات على محطات الطاقة التي توفر إمدادات المياه وهيار نظم معالجة المياه والصرف الصحي. وكثيراً ما تتفاقم هذه الآثار باختيار إدارة شؤون المياه وشبكات إيصال المياه الذي يحدث عادة أثناء النزاعات. والضربات الجوية على مرافق المياه والمرافق الكهربائية في سورية وتلوث موارد المياه الجوفية في غزة أمثلة أخرى على الأثر السلبي للنزاع المسلح على المياه. وقد شهدنا أيضا الأطراف المتحاربة تسعى للسيطرة على السدود والحواسر الصخرية. والسيطرة الاستراتيجية على السدود على نهر دجلة والفرات كانت في صميم العمليات العسكرية التي ينفذها في سورية والعراق تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام.

وبالرغم من هذه التحديات الخطيرة يجب علينا أيضا أن ندرك إمكانيات التعاون بشأن الموارد المائية المشتركة. فثلاثة أرباع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة تتقاسم الأنهار أو أحواض البحيرات مع جيرانها. وقد جمعت المياه المشتركة تاريخيا أو بالأحرى في بعض الأحيان بشكل غير ممكن بين الخصوم وعملت بوصفها تديرا هاما في بناء الثقة في النزاعات بين الدول وداخل الدول على السواء. في النصف الثاني من القرن العشرين تم التفاوض بنجاح على أكثر من ٢٠٠ معاهدة بشأن المياه. وقد عززت اتفاقات الأنهار الدولية الأمن والاستقرار

التعاون العابر للحدود بشأن المياه. وأنا أحيي السنغال والسيد ليوبولد سنغور رئيسها الراحل الذي أفتح منذ عدة عقود رؤساء دول غينيا ومالي وموريتانيا بتأسيس منظمة تنمية حوض نهر السنغال. وقد استفاد اليوم الرئيس السنغالي ماكي سال ونظرائه من البلدان الثلاثة المجاورة من هذا الإرث.

وهذه التجربة أيضا مصدر إلهام على الصعيد العالمي. فقد أسهمت في إنشاء الفريق العالمي الرفيع المستوى المعني بالمياه والسلام الذي أشرف برئاسته. وقد شكل هذا الفريق في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥ بمبادرة من ١٥ دولة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بما في ذلك بلدي سلوفينيا وسيقدم الفريق تقريره في أيلول/سبتمبر العام المقبل. وهدف الفريق هو اقتراح التوصيات الملموسة التي يمكن تنفيذها. والهدف من جهودنا ليس فقط فهم المشكلة بل المساعدة في البحث عن حلول. والفكرة التوجيهية لعملنا هي منع نشوب النزاعات المسلحة.

(تكلم بالإنكليزية)

لقد أكدت تقارير الأمم المتحدة مرارا على أهمية منع نشوب النزاعات المسلحة والدبلوماسية الوقائية بصورة أعم. والتعاون في مجال المياه العابرة للحدود خير مثال على أداة قوية محتملة للوقاية الطويلة الأجل على النحو الذي شرحه الأمين العام قبل دقائق قليلة. والبلدان التي وضعت آليات للتعاون في مجال المياه نادراً ما تلجأ إلى الحروب.

وعلاوة على ذلك، للتعاون في مجال المياه أثر بارز في تحقيق الاستقرار المتعلق بتلك المناطق داخل الدول، التي تستفيد من منشآت إدارة المياه التعاونية. ومقدمو الإحاطات الإعلامية الآخرون سيناقشون تجربة وإمكانية التعاون في مجال المياه للاستقرار والسلام ببعض التفصيل. وإنني بدوري أود أن أؤكد على أربع نقاط.

الصعيد المحلي. ويمكن للقرارات بشأن توزيع المياه أن يكون لها تأثير كبير على رفاهن وسلامتهن وورفاه الأطفال والأسر وسلامتهن. ولهذا السبب غالباً ما تدعو المرأة وعن حق إلى معالجة قضايا المياه بصورة مباشرة ضمن اتفاقات السلام كما رأينا على سبيل المثال مع عملية السلام في دارفور.

(تكلم بالفرنسية)

ولحشد العمل الدبلوماسي المتضافر شكل رئيس مجموعة البنك الدولي وشخصي الفريق العالمي الرفيع المستوى المعني بالمياه. وتشجع هذه المبادرة التنمية العالمية والتعاونية وإدارة الموارد المائية التي كان إسهام السنغال فيها بالغ الأهمية. وأشجع أعضاء المجلس على إيجاد السبل الكفيلة بدعم تنفيذ خطة عمل الفريق التي اعتمدت مؤخراً.

(تكلم بالإنكليزية)

إن التحديات في مجال المياه تؤثر علينا جميعاً. فلنغتنم هذه الجلسة لمجلس الأمن لتسليط الضوء على قيمة المياه باعتبارها سبباً للتعاون لا النزاع. ولنلتزم بالاستثمار في أمن المياه كوسيلة لكفالة السلم والأمن الدوليين في الأجل الطويل. الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر الأمين العام على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن للسيد تورك.

السيد تورك (تكلم بالفرنسية): يجتمع اليوم مجلس الأمن للمرة الأولى في تاريخه لمناقشة قضايا المياه والسلام والأمن. يشرفني عظيم الشرف أن أتمكن من مخاطبة المجلس بصفتي رئيساً للفريق العالمي الرفيع المستوى المعني بالمياه والسلام.

من الأهمية بمكان أنكم تقودون هذه المناقشة، سيدي، وتقودها السنغال وهو بلد قد وضع نموذجاً فعالاً للتعاون الفعال والسلمي مع البلدان المجاورة له لا سيما في مجال

بالمياه والسلام يدرس الممارسات القائمة وسيكون مستعداً لتشاطر استنتاجاته مع هيئات الأمم المتحدة الملائمة.

رابعاً، إن منظومة الأمم المتحدة ما فتئت تعالج مسائل مائية مختلفة منذ وقت طويل. وتنسيق تلك الأنشطة يُنظّم من خلال آلية الأمم المتحدة للمياه، التي تجمع معاً جميع أجهزة الأمم المتحدة وصناديقها ووكالاتها ذات الصلة. لكن ذلك النشاط تركزَ بمعظمه على المسائل التقنية، البيئية والقانونية، ولا يعالج الجوانب السياسية والأمنية الأساسية إلا بصورة غير مباشرة. وقد آن الأوان الآن لمعالجة الجوانب السياسية والأمنية للتعاون في مجال المياه بصورة أكثر مباشرة في مجلس الأمن والجمعية العامة. وأود أن أؤكد أنه يمكن لمجلس الأمن أن يؤدي دوراً بالغ الأهمية - بصفته صانع قرارات لديه القدرة المثبتة على الابتكار، وحفاًزاً يوجّه رسالة سياسية هامة إلى بقية أجزاء منظومة الأمم المتحدة.

هذه بعض الاعتبارات الأساسية. وبالإضافة إليها، هناك جوانب محددة من العلاقات بين المياه والسلام والأمن، تؤثر على العمل اليومي لمجلس الأمن. لذا، أود أن أشير بإيجاز إلى بعض تلك الجوانب.

ترى دراسات الخبراء بشأن النزاعات المسلحة المعاصرة أنّ المياه نادراً ما تكون السبب الوحيد للنزاع المسلح. لكنّ مسائل المياه غالباً ما تكون بين العوامل المساهمة الهامة. وفوق ذلك، تصبح المياه عادة أداة عسكرية واستراتيجية أثناء نزاع مسلح، سلاحاً حريياً يؤثر على السكان المدنيين في معظم الأحيان. وينشأ في هذا السياق بعض أخطر الشواغل.

وتاريخياً، راكم مجلس الأمن خبرة واسعة في التصدي للمخاطر التي تطال السكان المدنيين في حالات النزاع المسلح. ومنذ اعتماد القرار ١٢٦٥ (١٩٩٩)، ظلت حماية المدنيين أحد المواضيع الرئيسية في صنع القرار لدى المجلس. ومنذ ذلك الحين، بقي المجلس مشاركاً في تحديد "التدابير الملائمة"

أولاً، على الرغم من أن آليات التعاون عبر الحدود في مجال المياه معروفة جيداً ومجربة تاريخياً، فإنها لا تزال قليلة العدد نسبياً. فمن بين ٢٦٣ حوض نهر مشترك، تضم ١٤٥ دولة في العالم، لدى ٨٤ حوضاً منها فقط هيئات مشتركة لإدارة المياه. وبعض تلك المؤسسات غير فعالة جداً. ومن الواضح أنّ هناك حاجة إلى الدعم السياسي للتعاون الدولي الإضافي في هذا المجال، ويمكن توليد الكثير من هذا الدعم من قِبَل الأمم المتحدة، ولا سيما الجمعية العامة ومجلس الأمن. ومن شأن هذا الدعم أن يكون حسن التوقيت بشكل خاص الآن، في ما يتعلق بالمبادرات الجديدة مثل الصندوق الأزرق لحوض نهر الكونغو، الذي يكتسب زخماً حالياً.

ثانياً، لا بدّ من تكملة ترتيبات التعاون عبر الحدود في مجال المياه بحوافز مالية. وهذه أيضاً أولوية سياسية هامة. وللمؤسسات المالية الدولية والمستثمرين الخاصين دور هام يؤديانه. وفكرة إنشاء صندوق أزرق خاص على المستوى العالمي سيشرحها بعد هنيهة رئيس فريق الاستشراف الاستراتيجي، السيد سانديب واسليكار. وأعتقد أنّه يجب إيلاء تلك الفكرة اهتماماً خاصاً.

ثالثاً، يتعيّن على الأمم المتحدة في طريقتها الوقائية أن تكون مهتمة بالتعاون المشترك بين القطاعات، المتعلق باستخدام المياه الهادف إلى الحدّ من التوترات وإمكانية النزاعات العنيفة. ومن الطبيعي تماماً أن تمارس الدول ذات السيادة نفوذها السيادي في هذا الصدد. لذا، لا بدّ للتعاون الدولي أن يكون بالتوافق الكامل مع الحقوق السيادية للدول. ولكن من المهم أن ندرك أنّ الممارسات الجيدة موجودة وأنه ينبغي تشجيعها عالمياً. وهي تشمل مدونات الممارسة المتعلقة بإدارة المياه، التي تضم مجموعة من أصحاب المصلحة. وينبغي تشجيع تلك المدونات ومساعدتها كما يليق. والفريق العالمي رفيع المستوى المعني

ومجدداً، إن من شأن مبادئ تناسب استخدام القوة العسكرية، والتمييز بين الأهداف العسكرية وغير العسكرية، أن تكون منطلقاً أساسياً لتقييم كهذا.

إن الطابع الملحّ لمساعدة الدفاع المشروع عن السكان المدنيين المتضررين، والحماية الفعالة للموارد والمنشآت المائية وثيق الارتباط بكامل مستقبل القانون الإنساني الدولي. والتراعات المسلحة الداخلية والفضوية على نحو متزايد في عصرنا ولدت انتهاكات للقانون الإنساني، لم يكن ممكناً تخيلها في الماضي. فيجب وقف إضعاف سلطة القانون الإنساني. والمعايير الجديدة غير ضرورية بصورة ملحة، على الرغم من أن التحسينات في الهيكل القانوني مرحّب بها دائماً. والحاجة الأكثر إلحاحاً هي تعزيز فعالية المعايير القائمة بشأن حماية المدنيين، وإيجاد سبل ضمان الامتثال لها. وفي هذا الصدد مجدداً، سيكون التوجيه السياسي والإجراءات المحددة المتخذة أو المأذون بها من مجلس الأمن ذات أهمية بالغة.

أود أن أنتقل الآن إلى جانب آخر من العلاقة بين المياه والسلام والأمن. فمصادر المياه ومنشآتها هي بين المجالات الرئيسية لاهتمام عمليات السلام وفي سياق بناء السلام - وكلاهما مهام أساسية للأمم المتحدة. والواضح أن الدفاع عن المدنيين، الدفاع القوي عند الضرورة، أصبح جزءاً من مبدأ حفظ السلام التابع للأمم المتحدة. والدفاع عن المدنيين وولايات عمليات السلام يعزز مصداقية ومشروعية حفظ السلام في نظر الناس الذين يتعيّن على الأمم المتحدة أن تخدمهم.

والتقرير الأخير (انظر S/2015/446) للفريق المستقل رفيع المستوى المعني بعمليات السلام واضح جداً في هذا الشأن. لكنّ الفريق يؤكد أيضاً، في الفقرة ٩٥ من تقريره، أنه يجب على الدول الأعضاء تزويد بعثات السلام بقدرات كافية لتنفيذ ولاياتها.

ردّاً على الحالات التي يُستهدف بها المدنيون، أو حيث تُعرقل المساعدة الإنسانية عمداً. ومع أنّ نتائج تلك الجهود بقيت حتى الآن محتلطة، فالتوجّه صحيح بوضوح. ومجلس الأمن يستحق كل الدعم في جهوده لحماية المدنيين.

والسؤال اليوم هو كيف نزيد فعالية تلك الجهود، بما في ذلك في المسائل المتعلقة بإمدادات المياه للسكان المدنيين في النزاعات المسلحة. ومن الواضح أنّ المنظمات الإنسانية ذات الخبرة الطويلة من العمل في ظروف النزاع المسلح، وبخاصة اللجنة الدولية للصليب الأحمر، تستحق كل دعم. ويجب دعمها، بشكل خاص، في تعاونها مع الأطراف المحلية الفاعلة، في حماية الموارد والمنشآت المائية. فحضورها طويل الأمد في المناطق المتضررة، ومعرفتها بكلا حالات المياه والأطراف الفاعلة المحلية في إدارتها، هي حقاً أصول رئيسية يجب إدراكها وحمايتها كما ينبغي.

لكنّ جهود المنظمات الإنسانية المحلية والدولية والخبراء، لضمان تشغيل البنى التحتية للمياه أثناء النزاعات المسلحة قد لا تكفي دائماً. وقد تستلزم وسائل إضافية، تشمل الوسائل الدبلوماسية و - بطبيعة الحال - العسكرية. والواضح أنّ ذلك يطرح مجموعة من المسائل الصعبة، وبخاصة في حالات النزاعات المسلحة الحضرية. هي صعبة لكنها ليست مستحيلة بالضرورة. والدفاع عن المياه للسكان المدنيين من قبل السكان المتضررين أنفسهم، هو شكل مشروع من الدفاع عن النفس، ويمكن مساعدته بالوسائل العسكرية بصورة مشروعة.

إنّ مبادئ تناسب استخدام القوة العسكرية والتمييز بين الأهداف العسكرية وغير العسكرية، تشكل الإطار القانوني لتلك المساعدة. ومع أنه قد لا يكون ممكناً منح الإذن لكل إجراء، فإنه ينبغي أن يكون بمقدور مجلس الأمن إضفاء مفهوم المشروعية على تلك الإجراءات العسكرية، التي مقصدها الوحيد حماية مصادر المياه ومنشآتها الحيوية للسكان المدنيين.

جهودها الرامية إلى تشجيع الأخذ بنهج متكامل واستراتيجي ومتسق إزاء بناء السلام، على النحو المبين في قرارات الجمعية العامة ذات الصلة. وأعتقد أن الماء هو جزء حيوي من هذا المفهوم المثالي لبناء السلام. واستعراض هيكل بناء السلام التابع للأمم المتحدة هذا العام، قدم بالفعل إطاراً جيداً لتحديد هذه الأولويات، وآمل أن تستمر هذه الجهود.

وفي الختام، لقد أشرت إلى بعض المسائل الرئيسية التي نظر فيها الفريق العالمي الرفيع المستوى المعني بالمياه والسلام، وغالباً ما ينظر مجلس الأمن في بعض منها. وأعرب عن امتناني للفرصة التي أتاحت لي كي أتمكن من تقديم هذه الآراء والأفكار إلى مجلس الأمن اليوم.

ومن الواضح أن هناك مسائل أخرى أكثر تحديداً فيما يتعلق بحماية الموارد المائية، ومنع النزاعات بسبب نوعية المياه، وتطوير آليات الدبلوماسية المائية وغيرها من المسائل التي ينظر فيها فريقنا. وكما ذكرت في البداية، فإننا سنقوم بإعداد تقريرنا خلال أقل من عام واحد من الآن. وغني عن القول أن فريقنا سيكون على استعداد لتقاسم استنتاجاته ومقترحاته مع مجلس الأمن فضلاً عن هيئات الأمم المتحدة الأخرى ذات الصلة. ويحدوني الأمل في أن يبقى مجلس الأمن مسألة الروابط بين المياه والسلام والأمن قيد نظره في المستقبل.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر السيد تورك على إحاطته الإعلامية. أعطي الكلمة الآن للسيدة كريستين بيرلي.

السيدة بيرلي (تكلمت بالفرنسية): أشكر الرئاسة السنغالية على دعوة اللجنة الدولية للصليب الأحمر إلى المشاركة في مناقشة اليوم الهامة وتقديم آرائها استناداً إلى تجربتها على أرض الواقع.

(تكلم بالإنكليزية)

وهذا التشديد البالغ الأهمية يستحق الاهتمام الخاص من الحكومات والامم المتحدة. وينبغي أن تشمل "القدرات الكافية" الأخصائيين في مجال الماء والطاقة الكهربائية. ومعظم الدول الأعضاء ذات الأنظمة العسكرية المتقدمة جداً لديها أخصائيون عسكريون مهرة مدربون على تقديم الخدمات الحيوية، بما في ذلك الحفر وتوزيع الماء والصرف الصحي وإنتاج الطاقة وتوزيعها. وسيكون من المنطقي أن تتمكن الدول الأعضاء، في سياق جهودها الرامية إلى تعزيز قدرات الأمم المتحدة لحفظ السلام، من تقديم مساعدة أخصائييها، وحسب الاقتضاء، من أجل تقييم وإصلاح وإعادة تأهيل شبكات إمدادات المياه بغية استعادة أو توفير الخدمات الأساسية للسكان المتضررين في المراحل المبكرة من نشر عمليات السلام.

وعلاوة على ذلك، فإن التطور الحالي لهذا المفهوم وممارسة البعثات الميدانية للأمم المتحدة يتيح بعض الخيارات الواعدة. ومن المشجع أن تركز استراتيجية تقديم الدعم الميداني على الصعيد العالمي بدرجة أكبر على الإدارة البيئية، بما في ذلك الماء، سواء على مستوى البعثات الميدانية أو على الصعيد العالمي. وسيكون من المهم إعطاء الجوانب المتصلة بالماء مركز الأولوية التي تستحقها، والممارسة المنتظمة لعمليات التقييم الدورية للمسائل المتصلة بالماء في سياق بناء السلام.

وبالإضافة إلى ذلك، إن الهياكل الأساسية المائية هي جزء حيوي من أي أنشطة تتعلق ببناء السلام. ومن الناحية التاريخية، وفي ممارسة الأمم المتحدة في الآونة الأخيرة، شملت اتفاقات السلام أحكاماً تتعلق باستخدام الماء والتعاون في مجال المياه. إن التعاون في مجال الأحواض المائية المشتركة هو عامل أثبت التاريخ دوره في تحقيق الاستقرار بعد انتهاء النزاع وبناء السلام. ولذلك، فإن من الطبيعي أن تدرج لجنة بناء السلام إدارة المائية والتعاون في مجال الماء ضمن أولوياتها في

إن توفير مورد مياه نظيفة ومأمونة وكاف ومنتظم هو أولوية إنسانية للجنة الدولية للصليب الأحمر. وفي أكثر من ٨٠ بلداً، تعمل أفرقة المياه التابعة لنا يوميا لتوفير المياه للسكان المتضررين من الصراع والعنف. ونحن نعمل مع السلطات المحلية والشركاء التجاريين، والمجتمعات المحلية، والجمعيات الوطنية للصليب الأحمر والهلال الأحمر لضمان استدامة برامج المياه لدينا.

وفي العام الماضي، غطينا الاحتياجات العاجلة من للمياه ٢٨ مليون شخص. إن الزيادة في حرب المدن التي طال أمدها في الشرق الأوسط والتركيزات المتزايدة للمشردين داخليا في المناطق الحضرية في حوض بحيرة تشاد قد تسببت في زيادة هائلة في حجم التعقيد التقني لعمليات المياه لدينا. وغالبا ما تضطرنا عملياتنا في مجال المياه إلى العمل عبر خطوط النزاع، إذ نصلح مضخات وأنابيب الضرورية لجميع الأطراف. ومن الأمور المشجعة، أن الفرقاء في العديد من النزاعات يتعاونون بشأن المياه عندما لا يتعاونون بشأن أي شيء آخر، موفرين لنا إمكانية الوصول وسلاسل الإمداد التي نحتاج إليها لإبقاء المياه تتدفق.

إن للصراع المسلح آثارا مباشرة وغير مباشرة على إمكانية حصول السكان على الماء، وعلى مدى السنوات العديدة من النزاع الذي يطول أمده، كلا النوعين من الآثار له عواقب هدامة تراكمية على إمدادات المياه. والآثار المباشرة للنزاعات المسلحة تتضح على الفور. وقد تؤدي الهجمات المضرة بالمحطات الفرعية لتوليد الكهرباء ومنشآت تخزين المياه والأنابيب إلى جعلها غير صالحة للاستعمال وانقطاع الإمدادات عن عشرات الآلاف من الأشخاص بضربة واحدة. ويمكن أن يُقتل الموظفون المهرة أو يجرحون أو يشردون. والآثار غير المباشر هو أقل وضوحا ولكن يكتسي نفس القدر من الأهمية. إن نقص الموظفين المهرة ووجود نقص في الإمدادات

ولا يمكن لأحد منا أن يعيش بدون ماء. فنحن بحاجة إلى الماء للشرب. ونحن بحاجة إلى الماء لزراعة المحاصيل الغذائية. ونحن بحاجة إلى الماء للطبخ. ونحن بحاجة إلى الماء للمحافظة على النظافة. إن الماء حاجة إنسانية أساسية وهي أكثر الاحتياجات الإنسانية ضرورة. والماء هو رمز الحياة في أشعار كل أمة. وفي الثقافة الموسيقية العظيمة للسنغال، فإن آلة الكورا الوترية التي يحملها الحكواتي مصنوعة من نبات اليقطين الذي يستخدمه الناس أيضا في حمل الماء. والحكواتي يعلم أن الماء بالنسبة للجسد هو كالأغنية للروح.

ومن خلال تجربة لجنة الصليب الأحمر الدولية، فإن الأهمية الحيوية للماء غالبا ما تجعلها من الموارد المتنازع عليها بشدة في الصراعات المسلحة. ومراكز الماء أصبحت استراتيجية - سواء كانت آبارا ريفية في الأراضي القاحلة أو محطات ضخ في المدن المتطورة. وفي العديد من الحروب، تعلق أيضا نظم الماء وسط القتال، فتتضرر أو تتدهور حالتها أو تدمر. وحتى عند وجود الإمدادات، يمكن أن يصبح الحصول على الماء بالغ الخطورة - ولا سيما بالنسبة للنساء والفتيات اللاتي تقع عليهن مسؤولية جمع الماء في كثير من المجتمعات. ويمكن أن يقضي الأطفال ساعات في طوابير لجمع الماء حيث ينبغي أن يكونوا في المدرسة.

ويرتبط الماء ارتباطا مباشرا بالصحة العامة. إن ماء الشرب الملوثة أو عدم كفاية الماء للاغتسال يسبب الأمراض للناس، مما يشكل ضغطا إضافيا على المرافق الصحية والعاملين الطبيين الذين يكافحون بالفعل للتعامل مع ارتفاع الطلب والقدرة المحدودة. كما ترتبط إمدادات الماء ارتباطا واضحا بالتشريد القسري والهجرة. وعندما تنقطع إمدادات المياه، فما من خيار أمام السكان المدنيين إلا الانتقال. ويضطر الناس إلى مغادرة ديارهم، مما يؤدي إلى تحركات كبيرة للسكان.

عسكرية، فإنه يمكن أن يلحق أضرارا عرضية بالهياكل الأساسية الحيوية الواقعة بالقرب من الأهداف، مما يسفر عن اضطراب شديد في تقديم الخدمات التي يتوقف عليها بقاء المدنيين. وأطراف النزاع ملزمة بضمان تلبية الاحتياجات الأساسية للسكان المدنيين وبحماية كرامتهم. والماء ضروري للحياة بكرامة، وعلى أطراف النزاع والجهات الحكومية المانحة ومنظمات تقديم المساعدة الإنسانية أن تعمل معا لدعم قدرة الخدمات الحضرية على الصمود أثناء النزاعات المسلحة.

وترحب اللجنة الدولية للصليب الأحمر بمبادرة وفد السنغال لمناقشة ذلك الموضوع الهام هنا اليوم ونحث أعضاء المجلس على اتخاذ التدابير التالية بشأن المياه والنزاع المسلح. أولا، يجب على الأعضاء احترام القانون الدولي الإنساني ومراعاة الترابط بين الخدمات الأساسية، مثل المياه والصحة والكهرباء، والأثر التراكمي للنزاع المسلح الطويل الأمد على إمدادات المياه الأساسية للسكان المدنيين. ثانيا، عليهم الإقرار بأن الحوار بين الأطراف المتحاربة بشأن الاحتياجات من المياه أمر بالغ الأهمية، وعليهم المساعدة على تيسير ذلك. ثالثا، يجب على الأعضاء تحديد الأولويات ودعم الشراكات الفعالة بين السلطات المحلية ومقدمي الخدمات ومنظمات تقديم المساعدة الإنسانية بغية كفاءة قدرة خدمات المياه على الصمود. وأخيرا، على المجلس أن يضمن أنه يبقى المسألة قيد نظره.

(تكلم بالفرنسية)

ونشكر الرئيس على منحه اللجنة الدولية للصليب الأحمر فرصة في المجلس اليوم لأخذ الكلمة بشأن ذلك الموضوع الهام وعلى تقديم الماء لنا جميعا أثناء وجودنا هنا.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر السيدة بيرلي على إحاطتها الإعلامية.

الحوية يعني عدم صيانة البنية التحتية الأساسية، التي سرعان ما تتدهور إلى درجة حيث تصبح فيها المياه غير مأمونة أو تحرم منها شعوب بأكملها.

وفي النزاع المسلح طويل الأمد، يصعب عكس اتجاه هذا الأثر التراكم على الخدمات. وقد شهدنا مؤخرا هذه الظاهرة في سورية والعراق وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجمهورية أفريقيا الوسطى، حيث خفضت خدمات الماء بشكل حاد ولجأنا إلى نقل الماء بالشاحنات.

والقانون الدولي الإنساني واضح بشأن الأهمية الإنسانية للماء. وهو يفرض التزامات مختلفة على أطراف النزاع لحماية المنشآت المائية. ويوفر القانون الدولي الإنساني حماية خاصة للممتلكات التي لا غنى عنها لبقاء السكان المدنيين على قيد الحياة، مثل منشآت ماء الشرب وشبكات الري. والأجسام التي تحتوي على قوى خطرة، مثل السدود هي أيضا محمية من الهجوم. وينص القانون الدولي الإنساني على توفير الحماية العامة الهامة من الهجمات على الممتلكات المدنية ومن الهجمات التي تؤثر على السكان المدنيين. ويجب على أطراف النزاع أن تتخذ الاحتياطات أثناء الهجوم، وأن تمتنع عن شن الهجمات التي يتوقع أن تسبب في أضرار عرضية مفرطة، وأن تنظر أيضا في الآثار الارتدادية لأفعالها على السكان المدنيين.

وعلى الرغم من هذه القواعد الواضحة لحماية الخدمات الأساسية مثل المياه، لا تزال اللجنة الدولية للصليب الأحمر ترى السكان يعانون من عواقب عدم احترام القانون الدولي الإنساني.

ويمثل خطر الآثار الارتدادية الناجمة عن المنشآت المائية المتضررة أحد الأسباب وراء دعوة اللجنة الدولية للصليب الأحمر أطراف النزاع إلى تجنب استخدام الأسلحة المتفجرة التي تؤثر على مناطق واسعة في المناطق المكتظة بالسكان. وحتى حينما يهدف استخدام تلك الأسلحة إلى تحقيق أهداف

أعطي الكلمة الآن للسيد واسليكار.

السيد واسليكار (تكلم بالإنكليزية): أود أن أهني حكومة السنغال والسيد مانكيور ندياي على عقد هذه المناقشة بشأن المياه والسلام والأمن، التي أفهم أنها تعقد للمرة الأولى في تاريخ مجلس الأمن.

وأود أن أعتنم هذه الفرصة لكي أوجه ثلاثة أسئلة. أولاً، لماذا ينبغي لمجلس الأمن أن يتناول الصلة بين المياه والسلام والأمن؟ ثانياً، ماذا يمكن لمجلس الأمن أن يفعل لإنشاء علاقة إيجابية بين المياه والسلام؟ ثالثاً، ما الذي يمكن لمنظومة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي أن يفعله؟

وفيما يتعلق بالسؤال الأول، أوضح الأمين العام في إحاطته الإعلامية الكيفية التي يمكن بها أن تشكل المياه مصدراً للأزمة. وأشار أيضاً إلى الكيفية التي يمكن بها أن تكون المياه مصدراً للتعاون. إن أحد أكبر التحديات في عصرنا هو كيفية تحويل المياه من مصدر محتمل للأزمة إلى أداة محتملة للتعاون. وإذا أمكن استخدام قوة العالم السياسية والفكرية في تلك المسألة، فإني واثق بأننا سنتمكن من إيجاد إجابة.

عم نتكلم؟ يوجد حالياً نحو بليون شخص يعيشون في أحواض الأنهار المشتركة في العالم النامي، لذا فإن مستقبل بليون شخص هو ما تأمل أن تتناوله هذه الجلسة. وكثيراً ما نعتبر المياه مسألة محلية أو مؤقتة يمكن إدارتها أو معالجتها بالحوكمة الرشيدة على الصعيد المحلي أو بحسن التعاون عبر الحدود على الصعيد الإقليمي. ونجد على نحو متزايد أن المياه مسألة أمنية عالمية أيضاً. ففي السنوات الست الماضية، شهدنا أنه حينما اقترن سوء إدارة المياه بسوء إدارة تغير المناخ وسوء إدارة السياسة، وهو ما حدث في بعض أجزاء العالم، فإن ذلك أدى إلى تشريد عدد كبير من الناس. وفر اللاجئون من أحد أجزاء العالم إلى آخر، وهو أمر كانت له عواقب سياسية حادة في أجزاء مختلفة من العالم.

وكل ما نقوم به من عمل بشأن إدارة المياه بالاقتراح مع إدارة العقد الاجتماعي والعلاقات السياسية في أية منطقة يمكن أن تكون له آثار على مناطق أخرى من العالم. وذلك ما شهدناه، لا سيما في السنوات الثلاث الماضية. وإذا نظرنا إلى المستقبل وأخذنا في الاعتبار المعدل الذي تستنفد به البشرية الموارد المائية، فإن هناك خطراً يتمثل في أن كمية المياه العذبة الأساسية يمكن أن تنخفض بنسبة ٢٥ إلى ٣٠ في المائة في الأعوام العشرين المقبلة. ويمكن أن يؤدي ذلك إلى انخفاض إنتاج الحبوب الكاملة. ويعني ذلك أنه بحلول عام ٢٠٣٠ أو عام ٢٠٣٥، سيتعين على بعض البلدان المكتفية ذاتياً في الوقت الحالي دخول السوق الدولية للحبوب الكاملة بوصفها بلداناً مستوردة لهذه الحبوب. وإذا كان هناك طلب إضافي على كمية تتراوح بين ١٠٠ و ٢٠٠ مليون طن من الحبوب الكاملة، فإننا بالتأكيد سنجد أن أسعار الحبوب الكاملة ستتصاعد في جميع أرجاء العالم. وبالرغم من أن تلك البلدان المستوردة لن تكون سوى في بعض أجزاء العالم، فإن التأثير سيشعر به الفقراء في جميع أرجاء العالم. ولذلك، يجب أن ندرك الطابع العالمي للعلاقة بين المياه والسلام والأمن.

وفيما يتعلق بالمسألة الثانية، فإن فريق الاستشراف الاستراتيجي - الذي يشرفني كوني مرتبطاً به - أجرى عدداً من الدراسات. وبتقييم الحالات في ١٤٨ بلداً تنقسم أحواض الأنهار - يبلغ مجموعة أحواض الأنهار المشتركة أكثر من ٢٢٠ - وجدنا أن أي بلدين منخرطين في التعاون الفعال في مجال المياه مع الدعم السياسي لا يشعلان حرباً لأي سبب من الأسباب، سواء كان متصلاً بالمياه أو غير متصل بها. وبالتالي، هناك علاقة مباشرة بين التعاون في مجال المياه والحد من خطر شن الحرب، وهو ما يمكن أن نراه من خلال معدل التعاون في مجال المياه. ولذلك، فإن من مصلحة المجتمع الدولي مواصلة دراسة تلك العلاقة واستكشافها.

به موظفو اللجنة الدولية للصليب الأحمر في بعض مناطق الصراع، هو عمل مدهش وجددير بالثناء، ولكن يتعين علينا تقديم الدعم لهم، وينبغي لنا دعم المنظمات المماثلة. كيف يمكننا القيام بذلك؟ في وقت سابق من هذا العام، اتخذ مجلس الأمن القرار ٢٢٨٦ (٢٠١٦) بشأن حماية المنشآت الطبية والعاملين في المجال الطبي. هل سينظر مجلس الأمن في اعتماد قرار متابعة مستلهم من القرار ٢٢٨٦ (٢٠١٦) بنفس الروح، لحماية المنشآت المائية والأفراد الذين يجرسونها. إنني أحث المجلس على النظر في ذلك المقترح.

وأود أيضا الذهاب إلى أبعد من ذلك، وأن أطلب إلى أعضاء مجلس الأمن، وخاصة الأعضاء الدائمين، النظر من حين لآخر في التفاوض على وقف لإطلاق النار في الصراعات الطويلة الأمد، من أجل إصلاح واستعادة نظم المياه. يمكن أن يستمر وقف كهذا لإطلاق النار لمدة أسبوع أو على الأقل ثلاثة أو أربعة أيام. واسمحوا لي أن أشرح الأسباب المنطقية لذلك الطلب. ويستثمر العديد من أعضاء منظومة الأمم المتحدة، ولا سيما بعض الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن، موارد ضخمة ويهدرون المواهب وجهود العلماء لإيجاد الماء على كوكب المريخ والقمر والمشتري، أو بعض الأجزاء الأخرى من الكون، حتى يمكن للجنس البشري الاستمرار في البقاء. إن كنا نستطيع استثمار رأس المال البشري والفكري والسياسي للعثور على المياه على كوكب آخر، لماذا لا نستطيع إيجاد طريقة ما ووسيلة ما للتفاوض بشأن وقف لإطلاق النار لبضعة أيام فقط من حين لآخر لحماية موارد المياه والمنشآت المائية على هذا الكوكب؟ إنني أحث بقوة أعضاء مجلس الأمن على النظر في هذا الاقتراح أيضا.

ومن المهم أيضا استكشاف الكيفية التي يمكننا من خلالها تحسين حماية الموارد المائية. لقد أشار الأمين العام والسيدة بيرلي إلى الكيفية التي يجري من خلالها زيادة استهداف الموارد

ووجدنا أيضا أن هناك سلسلة متصلة لإدارة العلاقات في مجال المياه. ويمكن لمديري المياه إدارة العلاقات اليومية في أحواض الأنهار. ومع ذلك، حينما يتعلق الأمر بإنشاء مشاريع الهياكل الأساسية الكبيرة ومعالجة مسألة المنافع العامة الكبيرة والأولويات بين المياه وغيرها المنافع العامة، مثل الاستثمارات الكبيرة والأمن، فإن إشراك مديري الأنظمة السياسية ومديري المنشآت الأمنية أمر ضروري للغاية. وعلى المستوى الروتيني، يمكن لمديري المياه إدارة العلاقات في مجال المياه. وعلى مستوى أكثر تعقيدا، من الضروري بشكل مطلق إشراك منشآت الأمن الوطني والإقليمي والعالمي وقادة التيارات السياسية الرئيسية.

ولذلك، فإن المياه ليست مجرد مسألة متصلة بالهدف ٦ من الأهداف الإنمائية المستدامة. فيمكنها أيضا أن تستخدم بصورة إيجابية كأداة لتحقيق هدف التنمية المستدامة ١٦، الموجه نحو التعايش السلمي والشامل. ولذلك، فإن المياه موضوع مملوك لمجلس الأمن بقدر كبير. وأود أن أحث أعضاء مجلس الأمن على النظر في أمر غير تقليدي وغير مسبوق. ونظرا لأن تأثير إدارة المياه لا يقتصر دائما على منطقة واحدة - هناك دائما خطر التداعيات التي يمكنه أن يحدثها في جميع أرجاء العالم - وبالنظر إلى أن هناك علاقة إيجابية بين التعاون في مجال المياه والسلام والأمن الشاملين وإلى أن المياه يمكن أن تقدم إسهاما مفيدا في تحقيق الهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة، فإنني أناشد أعضاء مجلس الأمن إعمال عقولهم لمعرفة ما إذا كان يمكنهم التوصل إلى طريقة غير تقليدية وغير مسبوق لإعلان المياه باعتبارها من الأصول الاستراتيجية للإنسانية. وأعضاء المجلس أفضل القضاة فيما يتعلق بالكيفية التي يمكن بها للمجلس أن يحقق ذلك. فهم يعرفون قواعد وإجراءات مجلس الأمن، بينما أنا شخص من الخارج.

تأثرت بالإحاطة الإعلامية التي قدمتها السيدة كريستين بيرلي من اللجنة الدولية للصليب الأحمر. إن العمل الذي يقوم

المائية. لدى إدارة الشؤون السياسية فرقة عمل معنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب. وربما يمكن توسيع ولاية فرقة العمل بشكل محدد أو تنقيحها، لكي تشمل حماية الموارد المائية من الأعمال الإرهابية. ويمكن أن تكون إدارة الشؤون السياسية حكما أفضل للفصل في الكيفية التي يمكن من خلالها القيام بذلك.

أخيرا، هناك أيضا دور للمجتمع الدولي، يتجاوز مجلس الأمن ومستوحى منه، لتحفيز التعاون في مجال المياه. يجب علينا ألا ننظر في حماية الهياكل الأساسية للمياه فحسب، بل والكيفية التي يمكننا بها تعزيز الدبلوماسية الوقائية واتخاذ تدابير وقائية لتعزيز التعاون في مجال المياه. وفي هذا الصدد، فإن دور الحوافز المالية بالغ الأهمية. أطلق الأمين العام ورئيس البنك الدولي فريقا هاما للغاية، معنيا بالمياه، باعتبار ذلك هدفا من أهداف التنمية المستدامة. ويرأس صديقي دانيلو تورك الفريق العالمي الرفيع المستوى المعني بالمياه والسلام والأمن. ويمكن ربط أهداف هذين الفريقين من خلال اتخاذ إحدى التدابير الأكثر ابتكارا. وينبغي للعالم النظر في إنشاء صندوق أزرق حصريا لرعاية المصالح والتأمين والتكاليف الأخرى ذات الصلة بالهياكل الأساسية المائية التعاونية، ليس داخل البلدان، بل هياكل أساسية من خلال التعاون بين البلدان. وإذا ما أمكننا القيام بذلك، وإذا خصصنا بليون دولار سنويا، يمكن بسهولة اقتطاعه من الصندوق الأخضر للمناخ الذي تبلغ ميزانيته السنوية ١٠٠ بليون دولار، فيمكن من ثم مبلغ بليون دولار من الاستثمارات السنوية تشييد ما قيمته ٣٠ بليون دولار من الهياكل الأساسية التعاونية في جميع أنحاء العالم. ويمكن في وقت لاحق شرح حساب تلك الفكرة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر السيد واسليكار على إحاطته الإعلامية.

سأدلي الآن ببيان بصفتي وزير الخارجية وشؤون السنغاليين في الخارج.

في البداية، أود أن أعرب عن مدى سرورنا لمشاركة الأمين العام في هذه المناقشة الرفيعة المستوى لمجلس الأمن بشأن موضوع يكتسي اهتماما خاصا بالنسبة له. وأود أيضا أن أؤكد مجددا، باسم الرئيس السنغالي ماكي سال، على التهاني الحارة للسنغال على العمل الممتاز الذي اضطلع به خلال ولايته على رأس الأمم المتحدة، وعلى ما قدمه من إسهامات كبيرة في بناء السلام والأمن الدوليين وتعزيز وحماية مصالح المجتمع الدولي، ولا سيما في أفريقيا، في مجالي التنمية وحقوق الإنسان.

أخيرا، هناك أيضا دور للمجتمع الدولي، يتجاوز مجلس الأمن ومستوحى منه، لتحفيز التعاون في مجال المياه. يجب علينا ألا ننظر في حماية الهياكل الأساسية للمياه فحسب، بل والكيفية التي يمكننا بها تعزيز الدبلوماسية الوقائية واتخاذ تدابير وقائية لتعزيز التعاون في مجال المياه. وفي هذا الصدد، فإن دور الحوافز المالية بالغ الأهمية. أطلق الأمين العام ورئيس البنك الدولي فريقا هاما للغاية، معنيا بالمياه، باعتبار ذلك هدفا من أهداف التنمية المستدامة. ويرأس صديقي دانيلو تورك الفريق العالمي الرفيع المستوى المعني بالمياه والسلام والأمن. ويمكن ربط أهداف هذين الفريقين من خلال اتخاذ إحدى التدابير الأكثر ابتكارا. وينبغي للعالم النظر في إنشاء صندوق أزرق حصريا لرعاية المصالح والتأمين والتكاليف الأخرى ذات الصلة بالهياكل الأساسية المائية التعاونية، ليس داخل البلدان، بل هياكل أساسية من خلال التعاون بين البلدان. وإذا ما أمكننا القيام بذلك، وإذا خصصنا بليون دولار سنويا، يمكن بسهولة اقتطاعه من الصندوق الأخضر للمناخ الذي تبلغ ميزانيته السنوية ١٠٠ بليون دولار، فيمكن من ثم مبلغ بليون دولار من الاستثمارات السنوية تشييد ما قيمته ٣٠ بليون دولار من الهياكل الأساسية التعاونية في جميع أنحاء العالم. ويمكن في وقت لاحق شرح حساب تلك الفكرة.

والسؤال المطروح هو أنه علينا أن ننظر إلى الماء بوصفه أداة للتعاون. ويتعين علينا أن نأخذ في الاعتبار أنه مصدر محتمل للأزمات، ولكن علينا أن نجد طريقة لتحويله من مصدر

المستدامة للموارد المائية. وذلك الالتزام المستمر بالمسألة هو الذي مكن بلدي، من خلال وزير شؤون المياه والصرف الصحي، من المشاركة في رئاسة الفريق العالمي الرفيع المستوى المعني بالمياه والسلام. وتمثل مهمة الفريق في توفير هيكل عالمي يجعل المياه أداة للسلام والتعاون، بدلا من أن تكون مصدرا للتراع.

ومن الواضح أن المياه ضرورية للحياة، إن لم تكن هي الحياة نفسها. وهي جزء يومي من حياة الفرد في كل مرحلة. والمياه كذلك ضرورية، بوصفها عنصرا جيولوجيا أساسيا، في مجالات علم الأحياء والاقتصاد والثقافة والعبادة. ولتلك الأسباب، جعلتها الأمم المتحدة حقا من حقوق الإنسان وأقرت بأن الحصول على الماء ضروري للتمتع بجميع حقوق الإنسان الأخرى. ومن المؤسف أن تغير المناخ والتوسع الحضري والتغيرات الديمغرافية والممارسات الاقتصادية غير المستدامة، وكذلك الزيادة المذهلة في الاستهلاك، تسهم جميعها اليوم في حدوث انخفاض في كمية المياه ونوعيتها. وعلاوة على ذلك، وعلى الرغم من أن المياه تشكل ٧١ في المائة من سطح الأرض، فإن أقل من ٣ في المائة منها مياه عذبة، والتي توجد نسبة ٢,٢ منها في صورة مياه متجمدة في الأنهار الجليدية واحتياطيات مياه جوفية. ونتيجة لذلك، لم يتبق سوى ١ في المائة فقط من مياه الأرض لتلبية احتياجات ٧,٣٥ بليون إنسان واحتياجات النباتات والحيوانات.

وعلاوة على ندرة المياه، فإن هناك تفاوتات في توزيع الموارد في جميع أنحاء الكوكب، حيث تتقاسم تسعة بلدان ٦٠ في المائة من احتياطيات المياه في العالم بينما يعاني ٢٨ بلدا من نقص دائم في المياه و ٨٠ بلدا من نقص في المياه بين الحين والآخر. ولا يستطيع ما مجموعه ١,٥ بليون شخص الحصول على مياه شرب مأمونة. والتوقعات أكثر مدعاة للقلق. فهي تحذر من أنه، بحلول عام ٢٠٥٠، سيعيش واحد من بين كل

وأود أيضا أن أشكر وأهنئ مقدمي الإحاطات الإعلامية اليوم على إحاطاتهم الإعلامية الهامة. لقد قدموا لمحة شاملة عن الرهانات والتحديات المرتبطة بمسألة المياه. وأنا أشير إلى الأمين العام؛ السيد دانييلو تورك، رئيس الفريق العالمي الرفيع المستوى المعني بالمياه والسلام؛ والسيدة كريستين بيرلي، نائبة رئيس اللجنة الدولية للصليب الأحمر؛ والسيد سانديب واسليكار، رئيس فريق الاستشراف الاستراتيجي.

ولأول مرة في تاريخ المجلس الممتد ٧١ عاما، فإنه يتناول خلال جلسة رسمية اليوم، مسألة المياه وعلاقتها بالسلام والأمن. من المؤكد أن المسألة قد برزت في خلفية بعض قرارات المجلس، ولا سيما البيان الرئاسي، S/PRST/2011/15، المؤرخ ٢٠ تموز/يوليه ٢٠١١، والبيان الرئاسي S/PRST/2013/15، المؤرخ ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣. حيث يتناول الأول النتائج المترتبة عن تغير المناخ، ويبحث المجلس في البيان الثاني جميع الأطراف في الصراعات على الامتناع عن مهاجمة المنشآت المدنية، مثل محطات الإمداد بالمياه، وتجنب إقامة مواقع عسكرية في المناطق المأهولة.

ويمكن أيضا التذكير بأنه قبل سبعة أشهر تقريبا، ترأس الرئيس سال مناقشة مجلس الأولى المعنية بالمياه والسلام والأمن، في إطار صيغة آريا.

ويبرز ذلك الالتزام على أعلى مستوى الأهمية التي توليها السنغال لهذه المشكلة. وهو يفسر، بالفعل، أيضا لماذا عين الأمين العام ورئيس البنك الدولي رئيس السنغال عضوا في الفريق الرفيع المستوى المعني بالمياه. وينبغي أن نذكر أن ولاية ذلك الفريق، الذي يتألف من ١٢ من رؤساء الدول والحكومات، تسعى إلى حفز العمل على الصعيد العالمي بهدف تسريع التنفيذ الفعال للهدف ٦ من خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. ويسعى ذلك الهدف إلى ضمان إمكانية الحصول على المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع، وضمان الإدارة

أربعة أشخاص في بلد يعاني من نقص مزمن أو متكرر في المياه العذبة. وهاكلها الأساسية مملوكة للدول الأربع الأعضاء فيها، والتي تضخ جميعها الاستثمارات وتشارك جميعا في فوائدها.

إن التعاون هو طريق الخلاص. ولكن لا بد من التسليم بأنه لا يزال هناك الكثير الذي ينبغي القيام به في ذلك المجال. وعلى ذات المنوال، من المقلق أن نلاحظ أنه حتى اليوم، لا يزال ١٥٨ من أصل ٢٦٣ من المجاري المائية الدولية من دون إطار تعاوني. وعلاوة على ذلك، فإن عدم المساواة في الحصول على المياه سيكون السبب الرئيسي للتزاعَات مستقبلًا، وفقا للعديد من الخبراء. وعلى سبيل التوضيح، يذكر التقرير عن تنمية المياه في العالم لعام ٢٠١٥ أنه:

”قد تنشأ نزاعات بين الدول ونزاعات إقليمية كذلك بسبب ندرة المياه وضعف الهياكل الإدارية.“

وصرح الأمين العام السابق كوفي عنان، قبل عقد من الزمن، قائلا:

”إن التنافس الشرس على المياه العذبة قد يصبح مصدرا للتزاعات والحروب في المستقبل.“

إلا أنه خفف من ذلك بقوله:

”ونفس ذلك التنافس يمكن أن يكون حافزا للتعاون.“

وفي السياق نفسه، فإن مسألة المياه ترتبط أحيانا، ولأسباب سياسية، بالمنازعات حول الأراضي والمنازعات الاجتماعية والاقتصادية. وحتى عندما لا تُذكر المياه كسبب معلن للحرب، نجد مع ذلك أن السيطرة عليها تشكل في الكثير من المنازعات مسألة هامة يمكن أن توجج النزاع. وفي حالات أخرى، تستخدم المياه ببساطة كسلاح للحرب أو للضغط على السكان الضعفاء. ويروح من التضامن، يجب على المجتمع الدولي مكافحة هذه الظاهرة التي تبرز كيف تتخلل مسألة المياه التزاعات وعواقبها الإنسانية الوخيمة -

وقد يبدو التنافس للحصول على المياه حتميا لأنه، بالإضافة إلى أن المياه مورد طبيعي، فإنها قد تتخذ بعدا جغرافيا استراتيجيا، مما سيجعلها تحديا أمنيا محليا بالنسبة لعدد من الدول. ومع ذلك، فإن الجهود المشروعة لبلداننا ومجتمعاتنا من أجل ضمان الوصول إلى هذا المورد الحيوي يمكن ويجب أن تُبدل بطريقة سليمة ومنظمة من أجل درء حالات سوء التفاهم وحتى التوترات، ولا سيما في حالة اشتراك العديد من الدول في الموارد المائية. ويعلمنا التاريخ أن هذه الفرضية ليست فرضية وهمية.

وصحيح، في ذلك الصدد، أنه تم بذل جهود مشكورة على مر الزمن تجاه الإدارة السلمية والمتضامنة للموارد المائية، بالتوقيع، منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، على أكثر من ٢٠٠ صك تعاون ثنائي ومتعدد الأطراف، تغطي حوالي ٦٠ من المجاري المائية الدولية. وينبغي، على ذات المنوال، الاعتراف بأن تقاسم المياه أدى تاريخيا وأحيانا على نحو غير متوقع إلى التقريب بين الدول وشكل أساسا لتوثيق العلاقات ولبناء ثقة.

وبالنسبة للسنغال، التي يحمل تاريخها وجغرافيتها واسمها البصمة التي لا تتمحي لمجراها المائي الذي تحمل اسمه، فإنها دأبت على تشجيع ما نسميه اليوم بدبلوماسية المياه. وكما ذكر الأمين العام للتو، فإن ذلك الإيمان الثابت هو الذي شكل الأساس لإنشائها مع جيرانها منظمة تنمية حوض نهر السنغال - التي تتألف من غينيا ومالي وموريتانيا والسنغال - قبل ٤٥ عاما تقريبا، في عام ١٩٧٢، ومنظمة تنمية حوض نهر غامبيا، في عام ١٩٧٨، والتي تضم في عضويتها غامبيا وغينيا وغينيا - بيساو والسنغال. وتمثل منظمة تنمية حوض نهر السنغال حاليا نموذجا ناجحا للتعاون في مجال الإدارة الجماعية للموارد المائية. وتكمن أصالتها في حقيقة أن مرافقها

الدولي لهذه المشكلة. ويجرؤ بلدي، بصفة خاصة، على الأمل في إرسال رسالة واضحة من مجلس الأمن تفيد بأنه سيسهم في جعل المياه لا تنساب إلا في اتجاه تعزيز التنمية والسلام والوثام بين الشعوب. وإذا ما تم القيام بذلك، فسيتوقف أثنى مورد في نهاية المطاف عن أن يكون موضوعا لسوء الفهم والشواغل وإراقة الدماء.

أستأنف الآن مهاتي بصفتي رئيس المجلس.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء مجلس الأمن الآخرين.

السيد إبراهيم (ماليزيا) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، السيد الرئيس، على عقد جلسة اليوم الهامة وعلى المذكرة المفاهيمية الشاملة (S/2016/969، المرفق). تأتي مناقشاتنا اليوم متابعة هامة لاجتماع صيغة آريا الذي عقد في نيسان/أبريل، برئاسة فخامة الرئيس ماكي سال، والذي سرت ماليزيا بالمشاركة فيه.

وقد تابعنا الآراء الشاملة للأمين العام بان كي - مون بشأن موضوع المناقشة اليوم باهتمام كبير. كما أود أن أعرب عن تقديري لمقدمي الإحاطات الإعلامية: السيد تورك، من الفريق العالمي الرفيع المستوى المعني بالمياه والسلام، والسيدة بيرلي، من لجنة الصليب الأحمر الدولية، والسيد ووسليكر، من فريق الاستشراق الاستراتيجي، على آرائهم السديدة وإحاطاتهم الإعلامية.

إن اختصاصات الجمعية العامة والعمليات التي أنشأها فيما يتعلق بالنهج المتعددة الأطراف للتنمية المستدامة والبيئة، بما في ذلك إدارة المياه العابرة للحدود والموارد المائية، لا تحتاج إلى مزيد من التوضيح. غير أنه لا يمكن إنكار أن ثمة صلة وثيقة بين قضايا المياه والسلام والأمن التي تقع جدلاً في نطاق اختصاص هذا المجلس. لذلك، ولأغراض مناقشة اليوم، سأركز في ملاحظاتي على مسألة المياه كمورد والتراعات

وهو ما أكدته مقدمات الإحاطات الإعلامية للتو ببلاغة. كما يتعين علينا أن نكثف جهودنا لتأمين مصادر وسلاسل الإمداد بالمياه ولضمان جودة المياه التي يجب أن تبقى - في سياق التهديدات العالمية - بعيدا عن متناول العصابات الإجرامية والجماعات الإرهابية الكثيرة.

ويجب على مجلس الأمن أن يختار بين احتمال نشوب نزاعات في المستقبل ومستقبل يعمه السلام. وفي ذلك الصدد، فإن أمرا واحدا فقط جدير بتوجيه عملنا. إننا إذا لم نفعل شيئا، فإن المياه يمكن أن تؤدي إلى اشتباكات في المستقبل على النحو الذي كان به الوقود الأحفوري والأرض أصلا لنشأة النزاعات الدائرة اليوم. ولذا، فإن فكرة الدبلوماسية الوقائية تجسد مجمل اكتمال ونبل معناها. والإبحار في اتجاه آخر يمثل تجديفا عكس التيار، إن لم يكن سباحة في مياه عكرة، نظرا إلى العوامل العديدة التي تبرز آثارها المتضاربة ندرة الموارد المائية والسباق الجامح للتحكم فيها. ويعني ذلك أنه ينبغي للمجلس أن يولي مزيدا من الاهتمام لمسألة منع حدوث أو تفاقم التوترات بين الدول التي تتقاسم الموارد المائية، وبخاصة الموارد المائية العابرة للحدود. وفي ذلك الصدد، فإن من الثابت أن مخاطر حدوث توترات تزداد بين بلدان منبع ومصب نفس حوض النهر، حيث توجد أوضاع يمكن أن تؤدي، في بعض الحالات، إلى عدم استقرار إقليمي. وهذا هو مجمل القول عن اقتراح السنغال إنشاء مجموعة أصدقاء لمبادرة أمن المياه هنا في نيويورك، وأدعو الوفود إلى الانضمام إليها.

وفي الختام، تود السنغال أن تشكر مجلس الأمن والعدد الكبير من الدول الأعضاء على الاهتمام بمبادرتها المتعلقة بالمياه والسلام والأمن، وتأمل في اتخاذ موقف استباقي بشأن هذه المسألة، وهو الموقف الوحيد القادر على الحيلولة دون تحقق التنبؤات المثيرة للقلق. ويشارك أكثر من ٦٩ بلدا في المناقشة المفتوحة اليوم، الأمر الذي يبين الأهمية التي يوليها المجتمع

الدولي. ولذلك، فإن استخدام المياه المصادرة وتوجيهها إلى المستوطنين غير الشرعيين أمر غير قانوني على نحو مضاعف.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن قرار منع غزة من إعادة بناء بنيتها التحتية للمياه والصرف الصحي، بعد هجمات ٢٠٠٩ و ٢٠١٤، هو أمر مقيت وغير مقبول. وندعو إلى إنهاء فوري للاستغلال الممنهج والفج للموارد المائية الفلسطينية، مما تسبب في الكثير من السخط والإحباط واليأس في صفوف الفلسطينيين. وهذه الحالات التي لا تُحتمل من شأنها أن تؤدي إلى أزمة انعدام الأمن السياسي، بل وقد تسبب حتى أزمة صحية في منطقة مضطربة بالفعل لا تحتمل المزيد من الأخطار التي تهدد السلام والأمن.

وفي جميع أنحاء العالم، كان مما يشجع وفدي السعي المتواصل لبذل جهود جماعية للتعاون في مجال المياه العابرة للحدود في إطار التعاون الإقليمي. وثمة مبادرات ملهمة في هذا المجال، مثل منظمة تنمية حوض نهر السنغال في أفريقيا، وإنشاء مركز الأمم المتحدة الإقليمي للدبلوماسية الوقائية في وسط آسيا، ومبادرة السلام الأزرق في الشرق الأوسط، التي تسعى إلى تسخير المياه كأداة للسلام عوضاً عن أن تكون سبباً للتراع.

ويسرنى إبلاغ المجلس أنه في منطقتنا، جنوب شرق آسيا، تعتمد الدول العشر الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا هذا النهج التعاوني في إطار الفريق العامل المعني بإدارة الموارد المائية التابع للرابطة. ومنذ عام ٢٠٠٥، يتولى الفريق العامل تنفيذ خطة العمل الاستراتيجية للرابطة بشأن إدارة الموارد المائية. وهذا النسق، في جوهره، يوفر منبراً لتعزيز التعاون والتواصل الشبكي والمشاركة في الأعمال التعاونية التي تهدف للتطبيق العملي للإدارة المتكاملة للموارد المائية في المنطقة.

وعلى الصعيد العالمي، نشيد بالجهود والعمل المتواصلين للفريق العالمي الرفيع المستوى المعني بالمياه والسلام، بقيادة

المحتملة التي يمكن أن تنشأ جراء التنافس على المياه كمورد شحيح.

وفي ظل هذه الخلفية، يرى وفدي أن هذه المناقشات تبرهن على قدرة المجلس على اتخاذ موقف وقائي من خلال النظر في القضايا التي يمكن أن تكون مسببات للتراع. ولذلك، يحدونا الأمل في أن تتسم مناقشة اليوم بالصراحة مع تبادل الآراء بصورة استشرافية بشأن كيفية قيام الأمم المتحدة والمجتمع الدولي ككل بمعالجة التهديدات المحتملة للسلام والأمن الدوليين والمتصلة بالتنافس والتراع على الموارد الطبيعية، وفي هذه الحالة تحديداً، على المياه والموارد المائية.

ومسألة انعدام الأمن المائي لا تقتصر على قضايا الوصول. وينبغي النظر إلى انعدام الأمن المائي كعامل مضاعف لخطر محتمل يمكن أن يفاقم التوترات والتراعات القائمة الممتدة الجذور في العوامل السياسية والاجتماعية والاقتصادية أو يتفاقم نتيجة لها. وفي هذا السياق، فقد سلط الضوء في وقت سابق على الأسباب المختلفة المحتملة للتراعات المتصلة بالمياه، بما في ذلك النمو السكاني السريع والتصنيع والزراعة والتوسع الحضري. وينبغي ألا تستبعد تبعات الاحتلال العسكري من القائمة.

وثمة حالة بعينها تبرز في هذا الصدد، وتتمثل في الوضع المزري للفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وتحديداً حقهم في المياه وفي الوصول إلى موارد المياه. ومنذ عام ١٩٦٧، حُرِم الفلسطينيون من الوصول إلى مياه نهر الأردن؛ ٩٠ في المائة من الموارد المائية الفلسطينية تحت الاحتلال الإسرائيلي منذ عام ١٩٦٧. وفضلاً عن ذلك، فإن جدار الفصل العنصري لا يمنع الفلسطينيين من الوصول إلى أرضهم فحسب، بل إنه يحول دون الوصول إلى العديد من طبقات المياه الجوفية والينابيع الهامة كذلك. والاستغلال الناجم عن ضم الموارد المائية الفلسطينية أمر غير مشروع بموجب القانون

بشأن موضوع مناقشة اليوم. أود أيضاً أن أشكر الأمين العام والسيدة بيرلي والسيد تورك والسيد ووسليكر على إحاطاتهم المتعمقة والمحفزة للتفكير.

تشارك أوروغواي في هذا النقاش واضحة في اعتبارها العلاج المناسب للغاية في موضوع المياه في إطار الجمعية العامة. ومن الجدير بالذكر أن قرار الجمعية العامة ٢٩٢/٦٤ يسلم صراحة بحق الإنسان في المياه والصرف الصحي كحق أساسي للتمتع الكامل بالحياة وبكل حقوق الإنسان. كما أن قرار الجمعية العامة ١٥٧/٦٨ و ١٦٩/٧٠، قد تناولوا ذلك المورد، وكذلك الغاية ٧-ج من الهدف ٧ من الأهداف الإنمائية للألفية، الذي دعا إلى خفض "نسبة الأشخاص الذين لا يمكنهم الوصول المستدام إلى مياه الشرب المأمونة والصرف الصحي الأساسي". بمقدار النصف، ويتمثل ذلك الآن في الهدف ٦ من أهداف التنمية المستدامة، المعنون "ضمان توافر المياه وإدارتها المستدامة وخدمات الصرف الصحي للجميع".

وفي الواقع، فإن المواجهات المسلحة الحالية يكمن أصلها في التهديدات السياسية والاقتصادية والاجتماعية المعقدة والمتعددة. ولئن كنا ندرك أن الصراع على الموارد الطبيعية يشكل واحداً من العوامل الأولية لتفاقم النزاعات المسلحة، فلا يمكن اعتباره السبب الوحيد. وضرورة الحفاظ على نظم إمدادات المياه وخدمات الصرف الصحي في مناطق النزاع أمر حيوي الأهمية، لأن ذلك قد يقلل من أثر ويلات الحرب على السكان المدنيين، إلى حد ما. وأوروغواي تود أن تعرب عن استيائها المطلق لاستخدام المياه كسلاح في الحرب، دون استثناءات، وهي تدافع عن حق الإنسان في الماء، الذي لا غنى عنه لحياة الأشخاص وصحتهم وكرامتهم، ولذلك، فقد كرسه في دستورها.

وبعد أن قطعنا شوطاً في القرن الحادي والعشرين، يقلقنا أن أكثر من ٧٠٠ مليون شخص يفتقرون للوصول الملائم إلى

السيد تورك، بحد ف تعزيز البنية العالمية الرامية للوقاية من النزاعات والتوترات ذات الصلة بالمياه وتسويتها. وتطلع إلى صدور التقرير النهائي للفريق وتوصياته كإسهام مستقبلي في النقاش الدائر بشأن المياه والسلام والأمن.

في الختام، أود أن أتطرق إلى ثلاث نقاط إضافية. فنحن نسلم بالآثار المزعزعة للاستقرار المحتملة التي يمكن أن تنشأ عن سوء إدارة النزاعات والتوترات المتعلقة بالمياه والموارد المائية. ولذلك، كان من الأهمية مواصلة دعم تعزيز قدرة آليات الدبلوماسية الوقائية ومؤسساتها، بما فيها تلك التي تنشرها الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية. ومن الأهمية الحيوية فهم ومعالجة الآثار السلبية للنزاعات المسلحة على الموارد المائية والبنى التحتية ذات الصلة، وخاصة في مناطق النزاعات الحالية، حيث شهدنا استخدام تلويث المياه وتدمير موارد البنى التحتية المتصلة بالمياه كاستراتيجية أو تكتيك عسكري، في انتهاك صارخ للقواعد والمعايير المنطبقة للقانون الدولي الإنساني.

وفي مرحلة التعافي بعد انتهاء النزاع، ينبغي أن يأتي توفير المياه الصالحة للشرب بين الأولويات القصوى. فالمياه والصرف الصحي والبنى التحتية المرتبطة بذلك ذات أهمية بالغة للتنمية الاقتصادية واستعادة سبل كسب العيش في أعقاب النزاع. وفي هذا الصدد، فإن إقامة الشراكات وبناء القدرات ونقل التكنولوجيا أمر أساسي لضمان الإدارة المستدامة للمياه في سياق جهود بناء السلام. وفي الوقت نفسه، فإن الجهود الجماعية الرامية إلى تحقيق الأهداف ذات الصلة بالمياه في إطار الهدف ٦ من أهداف التنمية المستدامة تساعد على معالجة النزاعات المحتمل أن تنشأ بدافع التنافس على موارد المياه الشحيحة بشكل متزايد. ومن المهم أيضاً زيادة تكثيف جهودنا الجماعية في معالجة هذه المسائل.

السيد روسيلي (أوروغواي) (تكلم بالإسبانية): أشكركم، سيدي الرئيس، على حضوركم بيننا هنا اليوم وعلى أفكاركم

حق من حقوق الإنسان، لكن وبالنظر إلى أهميته الحيوية، فهو أيضا جزء من التراث الطبيعي للعالم ويسهم في توفير الأصول المادية وغير المادية، فضلا عن إرساء الحضارة والسلام. وبالتالي، سيكون الصراع على المياه تناقضا مؤسفا.

السيد يلتشينكو (أوكرانيا) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه المناقشة الهامة. ونعرب أيضا عن تقديرنا إزاء البيانات المفيدة جدا التي وافانا بها مقدمو الإحاطات الإعلامية.

تؤيد أوكرانيا البيان الذي سيُدلي به المراقب عن الاتحاد الأوروبي هذا الصباح. وأود أن أضيف ما يلي بصفتي الوطنية. فقد أصبحت المياه - كونها مصدرا للحياة والتنمية - أحد التحديات الاستراتيجية الرئيسية. وفي ظل الضغط المستمر والمتزايد الناجم عن الأنشطة البشرية والنمو السكاني والحوادث وتغير المناخ، فإن الموارد المائية تتطلب منا أن نكون أكثر نشاطا في اعتماد نهج استراتيجية في الدعوة إلى أفضل الحلول، فضلا عن تعزيز التزاماتنا الدولية.

وأصبح حفظ التوازن الأمثل بين الاحتياجات الاقتصادية للمجتمع وتحقيق التنمية المستدامة وحماية الموارد المائية وتوفير أساس متين لبيئة صديقة للإنسان في المستقبل ضمن أهم مهام المجتمع الدولي، وما يزال يتعين تحقيق ذلك الهدف الطويل الأجل. ومن الجدير بالذكر أيضا أن من شأن التنافس على المياه أن يؤدي إلى نشوب النزاعات بسبب ندرة المياه العذبة وتوزيعها بصورة متفاوتة في جميع أنحاء العالم. وحتى في القرن الحادي والعشرين، لم يكفِ التقدم التكنولوجي والعلمي الذي أحرزناه لتلبية حاجتنا تماما، ما يعني إمكانية نشوب النزاعات.

ونادرا ما يتصدى مجلس الأمن لمسائل المياه لأنه يركز أساسا على دور الموارد الطبيعية الأخرى مثل الذهب والماس والأخشاب في تأجيج النزاعات المسلحة في بعض البلدان،

المياه الصالحة للشرب. وهذا يتطلب التفكير العميق والعمل. ولذلك، ترحب أوروغواي بحقيقة أنه في سياق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، تعهد المجتمع الدولي بالالتزام في إطار الهدف ٦ بضمان توافر المياه وإدارتها المستدامة والمرافق الصحية للجميع. وتؤمن أوروغواي جازمة بالتعاون والسياسات التي تركز على حقوق الإنسان كوسيلة فعالة لمكافحة آفات مثل شح المياه والفقر وتغير المناخ.

وعلى الصعيد الإقليمي وقّعت أوروغواي والبرازيل وباراغواي والأرجنتين اتفاقا بشأن طبقة غواراني للمياه الجوفية، وهي أحد أكبر الخزانات تحت الماء في العالم. ويكرس الاتفاق مبادئ السيادة والمسؤولية البيئية واستخدام الموارد بطريقة تستند إلى المعايير الرشيدة والمستدامة. ويكتسي التعاون بين الدول أهمية بالغة لإدارة موارد المياه بطريقة أكثر كفاءة واكتشاف عناصر التوتر الممكنة. وعلى سبيل المثال، فقد بذلت أوروغواي جهودا كبيرة لزيادة تعاونها في ذلك المجال. في ذلك الصدد، وفي أعقاب الحكم الصادر عن محكمة العدل الدولية، استطاعت أوروغواي والأرجنتين إنشاء آلية متكاملة للرصد البيئي للمياه في حوض نهر أوروغواي، وهو ما يعزز قدرات التنمية المستدامة في كلا البلدين.

وفي حالة هاييتي - حيث تشكل الكوليرا تهديدا خطيرا للصحة - فإن تحسين النظم المائية يعدّ أولوية. وفي ذلك الصدد، ساهمت أوروغواي في هاييتي ليس عن طريق وجود قواتها بوصفها جزءا من بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هاييتي فحسب، بل أيضا بتوفير وحدات معالجة المياه الهادفة إلى تحسين الظروف المعيشية للسكان المدنيين.

ولا يمكن التغلب على التحديات التي تعوق حصول الجميع على المياه إلا بواسطة الحلول الطويلة الأجل المتصلة ببناء القدرات والاستثمار في البنى التحتية، والإدارة المستدامة للموارد المائية من خلال التعاون الدولي. إن الحصول على الماء

وتواصل القارة الأوروبية العمل أيضا على توسيع نطاق التعاون بين الدول في مجال المياه. فعلى سبيل المثال، تواصل أوكرانيا العمل بنشاط، جنبا إلى جنب مع ١٣ بلدا آخر، فضلا عن الاتحاد الأوروبي، على إدارة مياه نهر الدانوب بطريقة مستدامة ومنصفة عبر اللجنة الدولية لحماية نهر الدانوب. وأصبحت تلك المنظمة إحدى أكبر الهيئات الدولية وأكثرها نشاطا وخبرة في مجال إدارة أحواض الأنهار على نطاق العالم. وأود أن أعتنم هذه الفرصة أيضا للتشديد على الدور الهام الذي تؤديه الصكوك، مثل اتفاقية اللجنة الاقتصادية لأوروبا لعام ١٩٩٢ بشأن حماية واستخدام المجاري المائية العابرة للحدود والبحيرات الدولية، واتفاقية الأمم المتحدة لعام ١٩٩٧ بشأن قانون استخدام مجاري المياه الدولية في الأغراض غير الملاحية في تعزيز الإدارة المنصفة والمستدامة والمتكاملة للموارد المائية العابرة للحدود.

وأود أيضا أن أتوه بأنشطة مركز الأمم المتحدة الإقليمي للدبلوماسية الوقائية لمنطقة آسيا الوسطى في تعزيز التعاون الإقليمي لإدارة الموارد المائية، وهي عامل أساسي لتعزيز الاستقرار في تلك المنطقة.

وفي بلدي، فإن قانون المياه في أوكرانيا هو القانون التنظيمي الرئيسي الذي يحكم العلاقات القانونية في مجال الحماية والاستخدام الرشيد للموارد المائية. ويستند هذا القانون إلى مبدأ إدارة موارد الأحواض المائية. وتواصل أوكرانيا حاليا تنفيذ مبدأ إدارة الأحواض عمليا، وخصوصا بمواصلة العمل على إنشاء سلطات الحوض، وهي الهيئات المعنية بصورة مباشرة على المستوى المحلي بتنفيذ سياسة الإدارة المتكاملة للموارد المائية لمصلحة الاقتصاد والمجتمعات المحلية.

وأود أن أعتنم هذه الفرصة لأوجه انتباهكم إلى القرار المتعلق بحماية البيئة في المناطق المتضررة من النزاعات المسلحة الذي اعتمده جمعية الأمم المتحدة للبيئة في دورتها الثانية

وخاصة في أفريقيا. ومن جانب آخر، فإن ندرة المياه في بعض البلدان مثل السودان تعتبر أحد العوامل المختلفة المسببة للنزاع في دارفور.

وطوال التاريخ البشري ما فتئت الجيوش المتحاربة تستخدم أساليب الحرب غير المتناظرة مثل تسميم آبار المياه وإعادة توجيه تدفقات المياه للتسبب في فيضانات للعدو وما إلى ذلك. وحتى اليوم، ما زلنا نتذكر جيدا تهديدات تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام بتفجير سد الموصل، وهو ما يمكن أن يسبب كارثة إنسانية حقيقية. ويدل هذا المثال الأخير بوضوح تام على ضرورة النظر بعناية في مسألة حماية البنى التحتية الأساسية عبر تعزيز التعاون الدولي لمنع الهجمات الإرهابية على تلك البنى. وأود في ذلك الصدد، أن أشكر جميع المشاركين في الاجتماع الذي عقد بالأمس بصيغة آريا بشأن هذا الموضوع بغرض المناقشة البناءة.

وبالنسبة لمجلس الأمن الذي تقع عليه المسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين، ينبغي أن تصبح مسألة المياه عنصرا أساسيا في مجمل أعماله في مجال منع نشوب النزاعات. وقد أجرى أعضاء المجلس مؤخرا مناقشة مثمرة بشأن هذا الموضوع في الاجتماع المعقود بصيغة آريا في نيسان/أبريل الماضي بمبادرة من الوفد السنغالي أيضا. وتتشاطر الكثير من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الموقف القائل بأن من شأن الإدارة الفعالة لموارد المياه بين الدول أن تساعد على منع نشوب النزاعات في جميع أنحاء العالم. وتوفر الأفكار والمقترحات التي أعرب عنها في ذلك الاجتماع أساسا متينا للنظر في هذه المسألة اليوم.

وأود أن أتوه وأشيد بالجهود السنغالية الرامية إلى تعزيز السلام والاستقرار في منطقة غرب أفريقيا عن طريق تعزيز التعاون في تقاسم مياه نهر غامبيا عبر الحدود.

لا غنى عن المياه لبقاء البشر وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة. وفي السنوات الأخيرة، أدى تغير المناخ والتدهور البيئي إلى ازدياد تواتر الكوارث الطبيعية. ويوجد في بعض البلدان نقص حاد في مياه الشرب. وتزداد مشكلة شح المياه حدة وبروزاً. وهذه ليست مجرد مسألة إنمائية؛ فلها أثر أيضاً على السلام والأمن. وينبغي للمجتمع الدولي تناول المسألة عن طريق بذل الجهود في مجالات ثلاثة.

أولاً، يجب عليه تعزيز حفظ الموارد المائية وتنميتها وإدارتها من أجل إزالة الأسباب الجذرية للتراعات بفعل ندرة المياه. وينبغي لجميع البلدان أن تولي الأولوية لصون السلم والأمن، وتعزيز التعاون مع الآخرين، وتحسين التطور العلمي وتخصيص الموارد المائية بصورة معقولة وحفظها واستخدامها على نحو فعال. وينبغي أن تقوم بتحديث شامل لقدراتها المتصلة بالأمن المائي، بحيث يمكن فعلاً لتقاسم الموارد المائية تعزيز التعاون المفيد بصورة متبادلة. وبهذه الطريقة، يمكننا أيضاً أن نتجنب الاحتكاكات والتراعات الناجمة عن ندرة المياه.

ثانياً، علينا الانخراط في التعاون الدولي المتعمق بشأن الموارد المائية. وينبغي للمجتمع الدولي، عن طريق منابر التعاون مثل المنتدى العالمي للمياه، تنفيذ توافق الآراء الدولي بشأن المياه والتنمية المستدامة على نحو مخلص. وينبغي تقديم الدعم إلى الفريق العالمي الرفيع المستوى المعني بالمياه والسلام وإلى الفريق الرفيع المستوى للأمم المتحدة والبنك الدولي بشأن المياه والآليات المماثلة الأخرى في جهودها الرامية إلى العمل بنشاط على تعزيز التعاون الدولي في هذا المجال.

وينبغي للمجتمع الدولي أن يقدم المزيد من المساعدة إلى البلدان الأفريقية، بما في ذلك عن طريق مساعدة المنظمات الإقليمية مثل منظمة تنمية حوض نهر السنغال ومنظمة تنمية حوض نهر غامبيا للشروع بصورة شاملة في صون وتطوير واستخدام الموارد المائية العابرة للحدود. وينبغي مساعدة

المعقودة في أيار/مايو في نيروبي. وتجسّد تلك الوثيقة إجماع المجتمع الدولي على دعم حماية البيئة في أوقات التراعات المسلحة، وتؤكد مجدداً ضرورة احترام الالتزامات الدولية ذات الصلة بموجب القانون الدولي الإنساني.

وللأسف، فقد واجهت أوكرانيا مؤخرًا أيضاً الكثير من المسائل البيئية الناجمة عن العدوان العسكري الأجنبي في منطقة دونباس. وتشمل التحديات البيئية التي تواجهها أوكرانيا تخريب محطات الضخ وخطوط الأنابيب وغيرها من البنى التحتية الحيوية الأخرى لإمدادات المياه، بالإضافة إلى تلوث المياه السطحية بمياه المجاري. وبالتالي، ترى أوكرانيا أن زيادة الوعي بهذه المسألة والتنفيذ العملي لأحكام القرار المذكور، فضلاً عن القانون الدولي ذي الصلة، ستساعد على تعزيز حماية البيئة فيما يتعلق بالتراعات المسلحة، والحد من الآثار البيئية المتصلة بالتراعات وضمان التنفيذ الناجح للأبعاد البيئية لأهداف التنمية المستدامة.

ولم تطرق في بياننا إلا لجوانب قليلة لمسألة المياه هذه. وفي الوقت نفسه، يقتضي تعزيز جهودنا في مجالات منع التراعات وبناء السلام في مجتمعات ما بعد النزاع المزيد من التركيز في عملنا على ضمان حماية إمدادات المياه في مختلف مناطق العالم. ونأمل أن تسفر مداورات اليوم عن أفكار مفيدة عن كيفية معالجة هذا الموضوع بطريقة فعالة وموجهة نحو تحقيق النتائج.

السيد ليو جايي (الصين) (تكلم بالصينية): أود أن أشكر السيد ندياي على ترؤسه المناقشة المفتوحة لمجلس الأمن بشأن المياه والسلام والأمن. وأشكر الأمين العام بان كي - مون على إحاطته الإعلامية. استمعت الصين بعناية إلى البيانات التي أدلى بها السيد تورك، رئيس الفريق العالمي الرفيع المستوى المعني بالمياه والسلام، والسيدة بيرلي، نائبة رئيس اللجنة الدولية للصليب الأحمر، والسيد واسليكار، رئيس فريق الاستشراق الاستراتيجي.

ومساعدتها على تحسين قدراتها على إدارة وتطوير الموارد المائية.

والصين مستعدة للعمل مع بقية المجتمع الدولي لتعزيز التنمية المستدامة واستخدام الموارد المائية وتعزيز السلام والأمن في محاولة لتحقيق السلام والاستقرار والتنمية والرخاء للبشرية.

السيدة كولمان (الولايات المتحدة) (تكلمت بالإنكليزية):

أشكركم، سيدي الوزير، على قيادتكم في تركيز اهتمام المجلس على الروابط الهامة بين المياه والسلام والأمن الدوليين. وأود أيضاً أن أشكر مقدمي الإحاطات الإعلامية لعرضهم المسائل ببلاغة عالية هذا الصباح.

وكما سمعنا، فإن النزاع على المياه بات مسألة عالمية خطيرة على نحو متزايد. وفي مناقشة المياه والسلام والأمن اليوم، أود أن أركز ملاحظاتي على نقطتين: أولاً، مثال حوض بحيرة تشاد بوصفها منطقة تعاني مشاكل في المياه والأمن، وثانياً، الدور الذي يمكن أن يؤديه المجتمع الدولي في المساعدة لمنع النزاعات على المياه من أن تصبح نزاعات مسلحة.

إن حوض بحيرة تشاد، الذي يغطي المنطقة الحدودية بين تشاد والنيجر ونيجيريا والكاميرون، مثال على ما يحدث عندما تسهم ندرة المياه في النزاع. وقد تسبب الإفراط في الاستخدام والممارسات الإدارية السيئة وتوسّع التصحر في انحسار البحيرة بنسبة تقارب ٩٠ في المائة. وأدى اختفاء ذلك المورد الحيوي، الذي هو أساس البقاء لملايين الناس، إلى نزاعات إقليمية وساعد على تغذية ظهور جماعة بوكو حرام. تستخدم بوكو حرام البحيرة المحتضرة بوصفها قاعدة للتجنيد، مستغلة بسهولة عشرات الآلاف من الأشخاص المشردين الذين يبحثون عن سبل العيش. وتنشر جماعة بوكو حرام الأساليب الوحشية للاختطاف والاسترقاق الجنسي والقتل والنهب لإرهاب السكان، وقد خلف النزاع المسلح

البلدان الأفريقية في تعزيز تطوير البنى التحتية لحفظ المياه لما فيه فائدة الشعوب الأفريقية. وبشكل أساسي، يشكل ضمان حصول الجميع على مياه الشرب المأمونة ضماناً هامة للسلام والأمن. وينبغي لهيئات الأمم المتحدة ذات الصلة أن تعزز التنسيق فيما بينها وتضطلع بكامل المسؤوليات والواجبات المنوطة بكل منها.

ثالثاً، يجب تعزيز الحوار والتعاون على النحو المناسب من أجل معالجة المسائل المتصلة بالموارد المائية العابرة للحدود. فالموارد المائية العابرة للحدود تؤثر على الرفاه المشترك للبلدان الواقعة في المناطق الدنيا والعليا من أحواض الأنهار. وينبغي للأطراف أن تبدأ بصون السلام والاستقرار الإقليميين والتنمية الإقليمية المشتركة، وينبغي أن تكون ملتزمة بتعزيز التنسيق والاتصال، بغية تعزيز التعاون المفيد بصورة متبادلة. وينبغي لهيئات الأمم المتحدة ذات الصلة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، بناءً على طلب البلدان المعنية، أن تضطلع بدور إيجابي وفعال في التعاون بشأن موارد المياه العابرة للحدود من خلال تيسير الحوار والتعاون والإجراءات المتضافرة بين البلدان، بحيث تسهم في رفاه الناس الذين يعيشون في أحواض الأنهار.

وتولي الصين مساعدة البلدان والشعوب الأفريقية على حل مشاكل نقص المياه قدرًا كبيراً من التركيز. وفي إطار منتدى التعاون الصيني - الأفريقي، نفذنا عشرات من مشاريع حفر الآبار في أفريقيا لتوفير إمدادات المياه ومئات من مشاريع الطاقة النظيفة، بغية مساعدة البلدان الأفريقية على تعزيز بناء قدراتها في البنى التحتية لدراسات الطقس وتحسين حفظ وإدارة غاباتها. وما برحت الصين منخرطة أيضاً في حوار تقني مع البلدان المعنية الأخرى من أجل تعزيز تبادل الخبرات ومساعدة تلك البلدان على وضع الخطط المتعلقة باستخدام الموارد المائية والتحكّم في الفيضانات والحد من الكوارث،

ليست بمنأى عن ذلك. ومع اشتراك ٥٠ ولاية في الأهمار الكبيرة الـ ٢١ وأكثر من ٢٠ ٠٠٠ من الأحواض المائية، كان علينا أن نتعلم أن نتعاون. وطوال أكثر من مائة سنة، كوّنت الولايات المتحدة علاقات وثيقة مع جارتينا لإدارة المياه، واستفادت البلدان الثلاثة جميعها. فعلى سبيل المثال، يسمح الاتفاق الثنائي عام ٢٠١٢ مع المكسيك بتخزينها المياه في الولايات المتحدة من أجل الحماية من الجفاف، ولكنه يتيح أيضاً لكيانات الولايات المتحدة الاستثمار في مشاريع حفظ المياه في المكسيك ثم الحصول على حصة من المياه المخزّنة. وقد ثبت أن هذا النموذج ناجح في تعزيز الأمن المائي لكلا البلدين وفي تشجيع الاستثمارات في حفظ الماء والإدارة السليمة للموارد.

واستناداً لتلك الشراكة وغيرها، أود أن أتشاطر وإياكم بعض الأفكار بشأن أفضل الممارسات التي تعلمناها في مجال المساعدة على منع النزاعات من أن تتحول إلى صراعات.

أولاً، ينبغي للمجتمع الدولي أن يدعم الحل الإقليمي للنزاعات على المياه، عن طريق بناء قدرات الدول والاطراف المؤثرة. وتتقتضي البلدان القدرة على التفاوض، وحل النزاعات، وتنفيذ الاتفاقات المتعلقة بمواردها المائية. ويشمل ذلك المهارات التقنية اللازمة لفهم التحديات والفرص الناشئة، فضلاً عن الوسائل اللازمة للتصدي لها. وأحد نماذج بناء القدرات هو البرنامج الذي مولته وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة في منطقة كادامجاي بقرغيزستان، الذي قدّم المساعدات والموارد التقنية من أجل إدارة النقص في المياه بشكل أفضل. وقد مكّن البرنامج من تشييد سد دائم لتحويل مسار المياه، حيث استفاد منه قرابة ٢٠٠٠ من المزارعين والسكان.

ثانياً، يمكن للمؤسسات والعمليات أن تساعد على ترسيخ التقدم المحرز. وبوسع إنشاء المنظمات الإقليمية، وإبرام الاتفاقات الثنائية، ووضع البرامج لتبادل المعلومات أن

الناجم عن ذلك أكثر من تسعة ملايين شخص في حاجة إلى المساعدة الإنسانية.

بيد أن هناك بصيص أمل في هذا الواقع المظلم. فقد أنشئت لجنة حوض بحيرة تشاد من قبل الحكومات الإقليمية والمجتمع المدني في محاولة لتسوية النزاعات على البحيرة سلمياً. وشكلت اللجنة أيضاً القوة المشتركة المتعددة الجنسيات لمكافحة جماعة بوكو حرام - وهي شهادة قوية على الدور الذي يمكن أن يؤديه التعاون الإقليمي في مكافحة المسائل التي تتبع من ندرة المياه. ومن الملح أن يقوّي المجتمع الدولي الدعم الذي يقدمه إلى القوة المشتركة المتعددة الجنسيات للمساعدة في جهودها الرامية لمكافحة جماعة بوكو حرام. وعلى وجه الخصوص، فإن التحدي الرئيسي للقوة المشتركة المتعددة الجنسيات هو الافتقار الشديد إلى التمويل، ولذلك يجب علينا جميعاً أن نجد التزامنا بالمساهمة في هذه القوة. وستكون زيادة الدعم الدولي إشارة قوية للتضامن مع شعوب البلدان الأربعة التي تتحمل وطأة تهديد إرهابي يهزأ بقيمة حياة الإنسان. إن تقديم الدعم إلى الحكومات المحلية للمساعدة على بناء القدرات من أجل الإصلاح والتعمير من شأنه أيضاً أن يقطع شوطاً طويلاً في المساعدة على كفالة السلام والاستقرار الدائمين.

والنزاعات على المياه ليست مقصورة على حوض بحيرة تشاد، بطبيعة الحال. ففي سورية، أدى سوء إدارة الجفاف إلى فقدان سبل العيش لآلاف المزارعين، مما أدى إلى هجرة جماعية إلى المناطق الحضرية وتأجيج لهيب ما هو بالفعل سخط عميق الجذور يتعلق بسياسات الحكومة. وفي العراق، تلاعب تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام بسدود استراتيجية على نهري دجلة والفرات بوصفها عنصراً رئيسياً من عناصر استراتيجيتها.

وأشك أن هناك بلداً واحداً مثلاً في هذه القاعة بمنأى عن التحديات المتعلقة بالمياه. وأعلم أن الولايات المتحدة

فريق الاستشراف الاستراتيجي. إنني أشكرهم على الملاحظات الهامة جدا والناقبة التي تشاطروها معنا هذا الصباح.

إن الحياة المعاصرة تتصف بندرة مياه الشرب النقية والنظيفة والمأمونة في أنحاء متزايدة من العالم. فهناك حوالي ١,٧ بليون شخص في العالم النامي لا يستطيعون الحصول على المياه، بينما في بعض البلدان والمناطق يعتبر الناس أن المياه أمر مسلم به، يبدونها أو يحولونها إلى تجارة مربحة للغاية. ولقد أصبحت المياه جزءا أساسيا من جدول الأعمال السياسي الدولي، وتحديا عالميا، ومسألة هامة تواجه مجتمعاتنا. وباتت المياه وإمكانية الحصول عليها أمران يشكلان مسألة أساسية من مسائل تغير المناخ، والصحة، وأزمات التغذية، والتدهور البيئي، ويكمنان أيضا في جوهر الصراعات الاجتماعية والسياسية الخطيرة.

واعتراف الجمعية العامة بأن المياه والصرف الصحي هما من حقوق الإنسان الأساسية مثل خطوة حاسمة إلى الأمام في تغيير النظرة المتعلقة بمسألة المياه. وإن إنشاء الفريق العالمي الرفيع المستوى المعني بالمياه والسلام - بهدف اقتراح هيكل عالمي لتحويل المياه من مصدر لأزمات محتملة إلى أداة للتعاون والسلام - لهو ترجمة كاملة للقلق المعاصر تجاه هذه المسألة والوعي بها، في حين أصبحت إدارة مجاري المياه وأحواض الأنهار جزءا مركزيا من التعاون الدولي.

وإدارة الأنهار في السنغال وغامبيا مثال بارز على التعاون الإقليمي في إدارة أصول المياه من قبل البلدان المتجاورة عن طريق تجاوز المصالح الوطنية. بيد أن هذه الممارسة الجيدة لم تشكل دائما القاعدة، إذ أن التنافس على المياه لأغراض الري والرعي، وعدم الوصول إلى مياه الشرب المأمونة يمثلان مصدرين إضافيين للصراعات في بعض البلدان والمناطق.

ولقد أصبح حوض بحيرة تشاد قضية من أكثر القضايا المثيرة التي تحتل فيها الصلة بين المياه والسلام والأمن مركز

تؤدي جميعها دورا في إضفاء الطابع المؤسسي على التعاون والحفاظ عليه. وما فتئت الولايات المتحدة تعمل مع العديد من الجهات المانحة الأخرى على تطوير الشراكة في مجال المياه المشتركة، مما يدعم الجهود التعاونية بشأن المياه العابرة للحدود في المناطق التي تشكل فيها المياه أو قد تشكل سببا للصراع. وهذا البرنامج هو مورد لأي بلد يتطلع إلى تلقي الدعم من أجل حل مسائل المياه.

أخيرا، إن البيانات السليمة والتحليل التزيهية ضرورية لوضع رؤية مشتركة للتحديات والفرص التي تواجهنا، وهي تساعد على توفير أساس لاتخاذ القرارات. ومشروع حوض نهر أوكافانغو، الذي تتقاسمه أنغولا وناميبيا وبوتسوانا، استخدم البيانات بفعالية لتلقي الإنذار المبكر بخصوص المواقع المعرضة لخطر الصراع على الموارد، مما يتيح للأطراف المعنية أن تحل بشكل استباقي المسائل الكامنة قبل أن تتطور.

وفي الختام، أود أن أكرر دعمنا لوضع الحلول الابتكارية المجدية للجميع بغية التصدي لتحديات المياه العابرة للحدود. أشكركم، السيد الرئيس، على أنكم استرعيتم انتباهنا إلى هذه المسألة الهامة جدا.

السيد غاسبار مارتنس (أنغولا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بالقول إنه بعد أن استمعت إلى ما قلتم، سيدي الرئيس، وما تشاطرتم مع المجلس من تجربة للسنغال ومن دور نموذجي تؤدونه في إدارة موارد المياه في تلك المنطقة، أصبح بإمكانني أن أدرك لماذا هذا الموضوع يتصف بالأهمية، ليس للسنغال فحسب، وإنما للعالم. لذلك، أود كثيرا أن أشكركم على عقد هذه الجلسة، وعلى ما احترتموه لمناقشتنا هذا الصباح. كما أود أن أشكر الأمين العام السيد بان كي - مون؛ وأن أرحب بالسيد دانيلو تورك، رئيس الفريق العالمي الرفيع المستوى المعني بالمياه والسلام؛ والسيدة كريستين بيرلي، نائب رئيس اللجنة الدولية للصليب الأحمر؛ والسيد صنديب واسليكار، رئيس

السائدة يمكنها أن تصبح بؤرة أخرى للأزمات والصراعات، وكذلك تهديدا حقيقيا للسلام والأمن الإقليميين والدوليين.

أود أن أعتنم هذه الفرصة لتسليط الضوء على تجربة أنغولا فيما يتعلق بالموارد المائية واستخدامها وإدارتها. لقد أنشأت حكومة أنغولا معهدا للموارد المائية يقوم بتنفيذ برنامج وطني للصرف الصحي وتوزيع المياه في جميع أنحاء البلد وكذلك إدارة مستجمعات المياه العابرة للحدود. لكن بالرغم من الموارد المائية الثرية التي تنعم بها أنغولا، فإن توفير المياه لكل مجتمع محلي في البلد ما زال يشكل تحديا ضخما ويتطلب جهدا ماليا وفنيا وتعليميا جادا ومستمرًا يشكل فيه الاستثمار الدولي عاملاً أساسيا.

وعلى الصعيد الإقليمي، شكلت أنغولا وبوتسوانا وناميبيا لجنة مياه حوض نهر أوكافانغو بغية تشجيع وتعزيز الاستخدام المتكامل والإدارة المستدامة لحوض كوبانغو - أوكافانغو وتنميته. وكان احترام أفضل الممارسات الرامية إلى حماية التنوع البيولوجي وتحسين سبل كسب العيش للمجتمعات المحلية للحوض والتنمية البشرية في الدول المعنية اعتبارا أساسيا من اعتبارات البرنامج. وتقوم بلدان لجنة المياه حاليا بتنفيذ برنامج عمل استراتيجي يمكن أن يعتبر حالة جيدة للتعاون الإقليمي وحالة أشار إليها بالفعل متكلمون آخرون. فالمياه عامل رئيسي في هذا النوع من التعاون.

وفي الختام، من الواضح أن نقص المياه والمصالح الوطنية القصيرة النظر وسوء الإدارة يمكن أن تسبب توترات بين السكان والدول في مناطق كثيرة من العالم مما يؤدي إلى مصادر محتملة للتراع. ولذلك من الأساسي تعزيز التعاون الدولي بشأن هذه المسألة البالغة الأهمية من خلال إذكاء مستوى الوعي على الصعيد الدولي وتشجيع البلدان النامية على إعطاء الأولوية للمياه والصرف الصحي وإدماج إدارة

الصدارة. وبسبب ضعف التعاون في ما بين بلدان الحوض المتجاورة، فقد بات يواجه تحديات هائلة تهدد وجوده بالذات وبقاء الملايين من سكانه على قيد الحياة، لأنه لم يعد يتيح لهم ما يكفي من الموارد المائية لكسب رزقهم. ويستفيد من بحيرة تشاد نحو ٢٠ مليون شخص يعيشون على ضفافها في أربعة بلدان، وهي تدعم الاقتصاد المحلي الذي يقوم أساسا على صيد الأسماك، والزراعة، وتربية المواشي. لكن السكان يرون أن مصدر رزقهم في خطر، لأن البحيرة تقف على حافة كارثة إيكولوجية بعدما تقلصت مساحتها إلى جزء ضئيل مما كانت عليه. وقد أدت تلك الحالة إلى تهديدات أمنية مرتبطة بتزايد الفقر والبطالة، وتطرف الشباب والإرهاب، وحدوث أزمة إنسانية هائلة في ظل ارتفاع معدلات النمو السكاني، والفقر المدقع، وأزمة الغذاء والتغذية.

والمجتمع الدولي مدعو إلى اتخاذ اجراءات، كتندير وقائي، والقيام بعمل ملموس للمساعدة على إيجاد حل للتدهور البيئي في المنطقة التي ظلت تشكل تاريخيا المركز الاقتصادي والحضاري للثقافة والحضارة الأفريقية. وبغية إدارة الموارد المائية المنكمشة في البحيرة وعكس الاتجاه المؤدي إلى انقراضها، أتخذت عدة مبادرات على الصعيدين الدولي والإقليمي كدليل على القلق العميق لدى الناس والحكومات والمجتمع الدولي بشأن الحالة الراهنة.

أمّا لجنة حوض بحيرة تشاد، وهي مبادرة إقليمية، فقد وضعت مشروعا لتجديد بحيرة تشاد بهدف إحياء البحيرة - وهو مشروع طموح مع إمكانية إحداث تغيير جذري في حالة الحوض وحياة سكانه. وينبغي لبلدان المنطقة والمجتمع الدولي أن يتحملا مسؤولية جماعية من خلال التفكير جديا في تقديم الدعم الملموس لهذا المشروع. ومن شأن ذلك أن يجعله أولوية عليا من بين مشاريع الهياكل الأساسية الهامة التي يعكف شركاء التنمية الرئيسيون في أفريقيا على إعدادها، لأن الحالة

جراء انعدام الأمن المائي. أي ٥٠٠ بليون دولار مفقودة لعدم كفاية المياه ومرافق الصرف الصحي وأضرار الفيضانات في المناطق الحضرية والفاقد الزراعي نتيجة الجفاف والفيضانات. وبالنسبة للأشخاص المتضررين من هذه المسألة اليوم، فإن الأمر يتعلق بما هو أكثر بكثير من المال. إنه يتعلق بالحياة والموت. فلنأخذ سكان قرية كيانغو في مقاطعة لامو، كينيا. ندرة المياه هناك تعني ألا يعرف السكان النوم ليلاً ويمشون إلى الآبار الناضبة أملاً في تأمين بضعة زجاجات من المياه. وتعني أنهم يختارون المخاطرة بحياتهم سيرا على الأقدام عبر أراض ينتشر فيها مقاتلو حركة الشباب. وتعني ترك أطفالهم في المنزل وحدهم جوعى وعطشى. ومن تلك القرية في كينيا، يمكننا استقراء الخطر الذي تشكله هذه المسألة على السلم والأمن الدوليين. إن ندرة المياه تؤثر على إنتاج الأغذية والطاقة وتلحق الضرر بالنمو الاقتصادي. وتزيد من حدة التوترات المحلية وتسبب النزاعات بشأن إمكانية الحصول على المياه داخل الدول والمناطق. وكلما زاد الطلب على المياه، من الممكن أن تتسع رقعة هذه النزاعات لتشمل الدول الأعضاء ذاتها بل وأن تؤدي إلى استهداف البنية الأساسية للمياه. ولذلك فإنني أؤيد تأييداً تاماً تعليقات مقدمي الإحاطات الإعلامية بشأن احترام القانون الدولي الإنساني وعن أهمية حماية البنية الأساسية للمياه. كما أعجبتني الفكرة التي استمعنا إليها في وقت سابق حول حالات وقف إطلاق المتصلة بالمياه في النزاعات.

وعليه، ماذا يمكن أن نفع أيضاً؟ إن المملكة المتحدة ناشطة بالفعل في المساعدة على معالجة هذه المجموعة من المشاكل. على مدى السنوات الأربع المقبلة سنسهم بمبلغ ٤٣ مليون دولار لتحسين إدارة المياه المشتركة في الجنوب الأفريقي. وسنقوم بذلك بالشراكة مع وزارة التعاون الاقتصادي في ألمانيا ومرفق تطوير البنى التحتية القادرة على مقاومة تغير المناخ وهي منظمة للقطاع الخاص تصمم البنى الأساسية للمياه

المياه في مبادرات الأمن الغذائي والصحة وتغير المناخ على الصعيد العالمي من صون السلم والأمن في العالم.

السيد رايكروفت (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية):

بداية، أود أن أرحب بالتحليلات التي عرضها الأمين العام وجميع مقدمي الإحاطات الإعلامية هذا الصباح. وأود أيضاً أن أنضم إلى الآخرين في الإشادة بكم، سيدي الرئيس، على قيادتكم في عرض هذه المسألة الهامة على المجلس. إن الجزء الهام من مسؤولياتنا بصفتنا مجلس الأمن عن تحقيق الهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة هو أن يكون لدينا تعريف واسع بما فيه الكفاية للتهديدات التي يتعرض لها السلم والأمن الدوليان - لا للتعدي على مسؤوليات الأجزاء الأخرى من منظومة الأمم المتحدة، بل للتكاتف معها. وفي هذا الشأن، تقدم السنغال القيادة وتطبق ذلك عملياً من خلال منظمة تنمية حوض نهر السنغال. وأشيد بالتعاون الذي عززته السنغال مع مالي وموريتانيا وغينيا بشأن دفاعات ضد الفيضانات والطاقة الكهرومائية في مثال جدير بالترحيب على معالجة التحديات المتعلقة بالمياه العابرة للحدود من خلال التعاون بدلاً من النزاع.

لكن للأسف نحن بحاجة إلى المزيد من الأمثلة على أفضل الممارسات. والحقائق تتحدث عن نفسها. في أقل من ١٠ سنوات من الآن، قد يتعرض ما يصل إلى ٢,٥ بليون شخص - أي ثلث سكان العالم اليوم - لانعدام الأمن المائي، ما لم نتخذ إجراء. وما لم نتخذ إجراء بحلول عام ٢٠٣٠ - العام الذي يفترض فيه أن نحقق الأهداف العالمية، بما في ذلك الهدف ٦ من أهداف التنمية المستدامة، بشأن المياه والصرف الصحي - سيتجاوز الطلب العالمي على المياه العذبة المعروض منها بنسبة ٤٠ في المائة.

وهذه مشكلة لن تواجهنا غداً بل هي تواجهنا اليوم. في كل عام، يتكلف الاقتصاد العالمي مبلغ ٥٠٠ بليون دولار

في ذلك من مجلس الأمن ستمكن معا من تخفيف آثار مشاكل المياه على الأصدقاء المحلية والوطنية والإقليمية.

السيد بيسو (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكركم سيدي الرئيس على عقد هذه المناقشة الهامة كما أشكر مقدمي الإحاطات الإعلامية على بيانهم الثاقبة. إن موضوع جلسة اليوم له أهمية كبيرة بالنسبة لليابان، البلد الذي كان للمياه فيه دور حاسم الأهمية طوال تاريخه. من الناحية الإيجابية، ساعدت إدارة الموارد المائية على نحو سليم يستند إلى السلام، بما في ذلك تطوير شبكات المجاري المائية في الفترة من القرن السابع عشر إلى التاسع عشر، على تشكيل الأساس للتنمية السلمية للمجتمع الياباني المعاصر.

وتنمية الموارد المائية واستخدامها على نحو سليم أمر حاسم لتحقيق السلام والازدهار.

لكن أهمية المياه غالباً ما تؤدي إلى نشوب النزاعات فيما بين الدول. ففي جميع أرجاء العالم هناك ٢٧٦ حوضاً مائياً دولياً، والخلافات بشأن استخدام أو توزيع المورد المائي المشترك سببت تاريخياً زعزعة استقرار العلاقات فيما بين الدول مما يؤدي إلى العنف أحياناً. وقد أشار تقرير نشر في عام ٢٠١٣ في المجلة الفصلية عالم للعلوم التابعة لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) الفصلية، إلى أنه كان هناك ٤٤ مثالاً على نزاعات حادة بين عامي ١٩٤٨ و ٢٠٠٨، انطوت على أعمال عنف حول المياه، بما في ذلك حول أنهار الأردن السند والنيل. وعلاوة على ذلك، فإن الحالات التي حصلت مؤخراً تسلط الضوء على حقيقة أن الهياكل الأساسية المتعلقة بالمياه يمكن أن تتعرض لاعتداءات من قبل أي طرف من أطراف النزاعات. والأمثلة على ذلك تشمل اعتداءات على منشأة لمعالجة المياه في حلب، وأخرى على محطة لتحلية المياه وعلى محطات معالجة مياه المجاري في غزة.

وتموها. وفي منطقة تعاني من ندرة المياه بشكل متزايد سيساعد البرنامج بلدان الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي على تشييد البنى الأساسية للمياه مثل خزانات المياه ومنظومات الري وشبكات إمدادات المياه. وسيتمكن البلدان من تبادل البيانات بشأن مستويات المياه مع دول الحوار وإصدار التحذيرات من الفيضانات والجفاف في الوقت المناسب، وسيعمل على بناء قدرات المؤسسات مثل منظمات أحواض الأنهار لمساعدتها على إدارة الموارد المائية في الأحواض المشتركة. وفي القيام بذلك سيساعد البلدان في المنطقة على استخدام تلك الموارد من أجل تنمية اقتصاداتها والحد من الفقر. وربما يكون، الأهم من ذلك، أننا نتوقع أن يساعد البرنامج ما يصل إلى ٣ ملايين من أفقر الناس في المنطقة حتى يتمكنوا من التعامل بشكل أفضل مع آثار تقلب المناخ وتغير المناخ لا سيما الفيضانات والجفاف.

ولن نقوم بذلك بمفردنا. من خلال هذا المشروع نأمل في أن نجمع حوالي ٥٠٠ مليون دولار من القطاع الخاص بما في ذلك الشركات التي تعتمد بشدة على المياه وكذلك من الحكومات الوطنية والمصارف الإنمائية لكي يتسنى لنا معا التخطيط للهياكل الأساسية للمياه للمجتمعات المحلية داخل الدول الأعضاء في الجماعة وتشبيدها. وفي نهاية المطاف فإن التصدي لانعدام الأمن المائي على الصعيد عالمي سيحتاج الجهود المشتركة والاستثمارات التي تتطلب التعاون الإقليمي. إن جلسة مجلس الأمن اليوم هي خطوة هامة صوب الجهد التعاوني والجماعي. وينبغي ألا نقلل من حجم التحديات المقبلة. إن العجز في الاستثمارات العالمية في إدارة شؤون المياه وهياكلها الأساسية وحده يصل إلى مبلغ ١٩٨ بليون دولار في السنة. بيد أنه يمكننا معا أن نحدث فرقا إن استثمرنا في المعلومات والمؤسسات والبنى التحتية اللازمة لتحقيق الأمن المائي. حينما يقترن ذلك بالتدخلات السياسية الصحيحة بما

المياه مباشرة أيضا لسكان جوبا هناك. ووجود اللجنة الدولية للصليب الأحمر في جنوب السودان، بوصفها أحد المزودين الرئيسيين بالمياه للسكان المحليين أمر هام بلا ريب. وفي ذلك الصدد، تود اليابان أن تعمل بتعاون وثيق معها لتحسين إمكانية الحصول على المياه في ذلك البلد.

وفي السودان، دعمت اليابان جهود إعادة الإعمار والتعافي بعد انتهاء النزاع عبر نهج متعدد القطاعات يركز على توفير المياه وبناء القدرات في مجالي الزراعة والصحة والحوكمة الريفية. وبتمكين الناس من مشاطرة فوائد السلام، بات لدى السكان الآن ثقة أكبر بجهود إعادة الإعمار، مما يسهم في تحقيق الاستقرار الاجتماعي.

ومن المنظور القانوني، قادت اليابان مناقشات لجنة القانون الدولي بشأن مشاريع مواد قانون شبكات طبقات المياه الجوفية العابرة للحدود، التي تشكل منبرا قيما تضع فيه البلدان اتفاقات من أجل الإدارة السليمة لتلك الشبكات. وفي هذه السنة، عملت اليابان بصفة منسق لمشروع القرار المتعلق بمشاريع مواد لجنة القانون الدولي، التي اعتمدت في اللجنة السادسة التابعة للجمعية العامة في هذا الشهر.

إن المياه أساسية لكل جانب من جوانب الحياة البشرية. وليس هذا سوى أمر طبيعي، لأن ٧٠ في المائة من جسم الإنسان من الماء. وينبغي للبشرية أن تكون حكيمة بما يكفي لاستخدام المياه مصدراً للتعاون، لا للتنازع. وأعتقد أنه من المهم لمجلس الأمن أن يولي الاهتمام لهذا الموضوع، وإلا فإنه قد لا يلقى الاهتمام الذي يستحقه. لذا، أود أن أحيي السنغال على أخذ زمام المبادرة بطرح هذا الموضوع المعقد، ولكنه هام وشامل. وستواصل اليابان دعم البلدان في تحسين إدارة مياهاها والحصول عليها، باعتبار ذلك من أسس تحقيق السلام والأمن المستدامين.

وعلى صعيد آخر، تشكل حماية المياه في حالات النزاع تحدياً. وفي مواجهة النزاع، يجب أن نضمن حصول المتأثرين على المياه للحؤول دون وقوع أزمات إنسانية. وأود أن أذكر هنا بأنه في إطار القانون الإنساني الدولي، وبخاصة في المادة ٥٤ من البروتوكول الإضافي الأول عام ١٩٧٧ لاتفاقيات جنيف عام ١٩٤٩ والمادة ١٤ من البروتوكول الإضافي الثاني لاتفاقيات نفسها، تُحظر مهاجمة أو تدمير أو إزالة أو تعطيل المواد التي لا غنى عنها لبقاء السكان المدنيين، بما يشمل منشآت وإمدادات مياه الشرب. وينبغي لمجلس الأمن أن يبقى يقظاً حيال المخاطر الإنسانية المحتملة التي يسببها عدم إمكانية الحصول على المياه في حالات النزاع.

وفي تقرير اليونسكو لعام ٢٠١٣، من المذهل أن نرى أن من جميع الأحداث المتعلقة بالمياه بين الدول، كان هناك ١٧٠٥ أحداث تعاونية في حين كان ٧٥٩ حدثاً متعلقاً بالنزاع، بينها ٤٤ نزاعاً حاداً اشتملت على عنف. وكما أشار الأمين العام ورئيس المجلس اليوم، يمكن للموارد المائية أن تكون قوة توحيد حين تُدار بشكل ملائم، بدل كونها سبباً للنزاع. وبهذه الصفة، من الطبيعي أن ينبغي لمجلس الأمن أن يولي الاهتمام لهذا الموضوع. وتعتقد اليابان أن تحسين إمكانية الحصول على المياه، وتطوير إدارتها والقدرات على حوكمتها، وإرساء قوانين دولية لاستخدامها، ستسهم في تحقيق استقرار المجتمعات، وتهدئة التوترات الكامنة بين الدول. وأود أن أشاطركم بعض جهود اليابان على تلك الجبهة.

إن زيادة إمكانية الحصول على المياه لا يمكنها سوى أن تسهم في تخفيف انعدام الأمن فيما بين الناس. وفي ما يتعلق بالإحاطة الإعلامية التي قدمها السيد تروك، رئيس الفريق العالمي الرفيع المستوى المعني بالمياه والسلام، فإن اليابان، بوصفها بلداً مساهماً بقوات في بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، شقت طرقاً لتحسين الوصول إلى الموارد المائية ووفرت

تركيز الجهود الدولية نحو بحث ذاتي عن "الأطراف المذنبية"، واحتمال فرض تدخل عسكري لاحق في الأجزاء المعنية من العالم، حيث المطلوب حقاً نشاط متمس بالخبرة محدد، بغية العمل على إيجاد حلول للمسائل الناشئة. وبتلك الطريقة، يمكن لتأكيد الجوانب الجغرافية - السياسية للتعاون في مجال المياه، بما يشمل الأمن الدولي، ألا يؤدي سوى إلى تعقيد السعي لحلّ لحالة اجتماعية - اقتصادية صعبة، ويعرقل التنمية المستدامة كلها نتيجة لذلك.

لقد أعرب وفد بلدنا تكراراً في وقت مبكر عن الشكوك بشأن استحسان إشراك مجلس الأمن في مسائل مختلفة متعلقة بالتنمية المستدامة، فضلاً عن إشراك وكالات غير أساسية تابعة للأمم المتحدة، ليست لديها الخبرة والوسائل الملائمة، ولا تستطيع بالتالي تحقيق قيمة مضافة في مناقشات هذا الموضوع. ووفقاً لميثاق الأمم المتحدة، يتحمل مجلس الأمن المسؤولية الأولية عن صون السلم والأمن الدوليين. وتهدف أعماله إلى تسوية حالات نزاع محددة، عبر مصالح الأطراف المتنازعة أولاً وقبل كل شيء. ومن غير الواضح أي نوع من التدابير العملية يتوقعها، من مجلس الأمن، المبادرون إلى جلسة اليوم التي تركز على موارد المياه.

إن إدراج مسائل متعلقة بالتنمية المستدامة في جدول الأعمال الحافل لمجلس الأمن، يمكن أن يؤدي أيضاً إلى عدم توازن في أنشطة الهيئات الرئيسية الأخرى التابعة للأمم المتحدة. ونحن مقتنعون بأن الامتثال للتقسيم الواضح للعمل في إطار منظومة الأمم المتحدة هو المدخل إلى الأداء الفعال والشفاف للمنظمة بأسرها.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن محاولة النظر إلى إدارة الموارد المائية من منظور عام، وبخاصة من خلال منظور الأمن الدولي، يجعل من الأمور الصعبة الأخذ في الاعتبار الخصوصيات الوطنية والإقليمية للتعاون في مجال المياه. ويمكن لهذا، في نهاية

السيد إيتشوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): السيد الوزير، يسرنا أن نراكم مرة أخرى تتولون رئاسة جلسة لمجلس الأمن. ونحن ممتنون لجميع مقدمي الإحاطات الإعلامية على بيانهم.

إن المياه أساسية للحياة. ولا يمكن للمرء أن يتكلم عن التنمية المستدامة بجميع عناصرها الثلاثة، إلا حين يكون هناك حصول مستقر على هذا المورد الرئيسي. وفي ذلك الصدد، من الصعب المبالغة في الطابع حسن التوقيت للأنشطة الهادفة إلى تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة، مع إيلاء اعتبار خاص للمسائل المتعلقة بالمياه.

وتعمل الدول الأعضاء حالياً في الجمعية العامة بشأن مشروع قرار قدمته حكومة جمهورية طاجيكستان. ومشروع القرار ذاك حالياً لدى اللجنة الثانية التابعة للجمعية العامة. وهو يهدف إلى أن يكون حفازاً لتنفيذ التدابير العملية في مجال المياه، ضمن إطار عقد الأمم المتحدة الدولي الجديد للعمل، المسمى "الماء من أجل التنمية المستدامة".

وفيما يتعلق بموضوع جلسة مجلس الأمن اليوم، التي تربط بين مسائل الموارد المائية وضمان السلام والأمن، نعتقد أن الموارد الطبيعية، بحد ذاتها، محايدة بطبيعتها. لذا، فإنه لا يمكن بدهاء اعتبار وجودها أو ندرتها بمثابة سبب كامن وراء النزاعات أو تهديد للسلام والأمن. وتدهور الحالة المتعلقة بالحصول على الماء، الذي قد يعزى إلى عوامل مختلفة، يمكن أن يفاقم النزاعات القائمة بين الدول، وليس بالضرورة في قطاع المياه، أو يمكن استخدامه لمقاومة التوترات بينها. لكنّ السبب الجذري للنزاع يكمن في مكان آخر، هو الإدارة غير الفعالة للموارد المائية، وليس في الموارد ذاتها.

وفي ذلك السياق، يساورنا القلق من المحاولات الجارية لإدماج مكوّن أمني مباشرة في مسائل متعلقة بموارد المياه. وإضفاء الطابع الأمني على مسألة المياه قد يؤدي إلى نقل

وفي هذا الصدد، بوسع منظومة الأمم المتحدة الإنمائية أن تضطلع بدور هام في مساعدة الجهود الدولية المبذولة في هذا الصدد. ونحن نؤيد تعزيز التعاون بين الوكالات في إطار آلية الأمم المتحدة للمياه، التي تجمع بين جميع الكيانات الهيكلية في إطار الأمم المتحدة التي يتعلق عملها بإمدادات المياه. ونرى أن من المهم تطوير وتحسين الأسس القانونية الإقليمية والدولية في مجال تنظيم الموارد المائية. وفي هذا الصدد، نشير إلى التجربة الإيجابية في تنفيذ اتفاقية حماية واستخدام المجاري المائية العابرة للحدود والبحيرات الدولية في المنطقة والذي تنظمه لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا. وفيما يتعلق بمسألة إدارة المجاري المائية العابرة للحدود، نعتقد من حيث المبدأ أنه يجب علينا التوصل إلى حلول مفيدة للجميع على أساس الشراكة واحترام السيادة الوطنية.

ونحن نأسف لأن وفد أوكرانيا قد حاول مرة أخرى استخدام هذا المحفل ليس لغرض الإسهام البناء في مناقشة مسألة السلم والأمن الدوليين، وإنما لأغراض الدعاية من أجل توفير غطاء سياسي لأنشطة كييف الإجرامية. وليس من المرجح أن ينسى سكان شبه جزيرة القرم الروسية أنه في نيسان/أبريل ٢٠١٤، أمرت كييف بإغلاق قناة القرم الشمالية، التي كانت توفر آنذاك نسبة ٨٥ في المائة من احتياجات المياه العذبة لقرابة مليوني شخص. وتؤدي تلك الأنشطة التي تقوم بها السلطات الأوكرانية إلى تقويض حقوق الإنسان ومجموعة كاملة من القواعد الإنسانية الدولية، ولا سيما الحق في المياه العذبة وخدمات الصرف الصحي والحق في الغذاء، وكذلك قرارات مجلس الأمن ذات الصلة المتعلقة بحقوق الإنسان، ناهيك عن المادة ٢٥ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمادة ١١ من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

المطاف، أن يؤدي إلى تقويض الاتفاقات القائمة على مختلف المستويات.

والعامل الرئيسي لتسوية المسائل في مجال المياه هو زيادة المستوى العام للتنمية الاجتماعية والاقتصادية والعلمية والتقنية للبلدان، وتحقيق إمكاناتها الخاصة في هذا الصدد. ويجب على المجتمع الدولي أن يركز جهوده على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للمسألة، وإذا أمكن، تزويد البلدان المحتاجة بالتعاون المالي والتقني اللازم ومساعدتها على بناء القدرات فيما يتعلق بأخصائيتها الوطنيين.

وبطبيعة الحال، ينبغي لتلك المساعدة أن تأخذ في الاعتبار الاحتياجات المحددة للبلدان واستراتيجياتها الإنمائية الوطنية، فضلا عن الخصوصيات الإقليمية. وينبغي لعدم اتخاذ إجراءات ملموسة في هذا المجال ألا يؤدي إلى بروز محاولات لتحديد أسباب مشكوك فيها للمشاكل، نظرا لأن الحل الملائم لتلك لمشاكل أمر حيوي للبلدان التي تعاني من ندرة المياه.

ويوفر لنا تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة عمل أديس أبابا لتمويل التنمية، إمكانات إضافية لمزيد من التعاون فيما بين الدول على أساس إقامة التوازن فيما بين الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة.

ونعتقد أنه بغية مواصلة مناقشة موضوعية بشأن مسائل المياه، سيكون من المفيد النظر في الدروس التي استفادها المجتمع الدولي من العقد الدولي للعمل، "الماء من أجل الحياة"، ٢٠٠٥-٢٠١٥، الذي اختتم مؤخرا وكان الاتحاد الروسي أحد المبادرين به. ونرى أنه من المهم الاستفادة من تلك التجربة والممارسة وتحسينهما، إذ إن من شأنهما تعزيز جهودنا الرامية إلى تشجيع الاستخدام المستدام للمياه. وهذا هو السبب في تأييد روسيا لمبادرة طاجيكستان المتعلقة بإعلان عقد جديد بشأن مسائل المياه.

العذبة من حيث إدارة الحصول عليها والحفاظ على نوعية المياه.

ومن المتوقع أن تشهد مناطق العالم التي تعاني بالفعل من نقص المياه، المزيد من الندرة إذ تشعر بالآثار المجتمعة للنمو السكاني السريع، وزيادة الإنتاج الزراعي وتغير المناخ. وعلاوة على ذلك، فإن التزاع المحتمل بين البلدان على الموارد المائية العابرة للحدود من الأمور المؤثقة جيدا. ويمكن لأزمات المياه أن تزيد من هشاشة الدولة وتعمل بوصفها عاملا مضاعفا للخطر.

أود أن أسلط الضوء على ثلاثة مجالات حيث نرى إنه يمكن عمل المزيد بشأن هذه المسألة بهدف دعم السلم والأمن الدوليين.

أولا، علينا أن نقر بأن الإدارة الفعالة للموارد المائية ليست أساسية لتحقيق التنمية المستدامة والقدرة على التكيف فحسب، بل إنها تمثل أداة فعالة لمنع نشوب النزاعات. وقد تم إحراز تقدم كبير في الإدارة التعاونية للموارد المائية وتعزيز الأمن والازدهار في أنحاء كثيرة من العالم. وهذا أكثر فعالية على الصعيد الإقليمي.

وهناك العديد من أطر الإدارة المتعددة الأطراف الناجحة، التي تمتد من نهر الميكونغ في جنوب شرق آسيا إلى نهر السنغال وحوض بحيرة تشاد في غرب أفريقيا. وتجب الإشادة بالتعاون الإقليمي الفعال للتخفيف من مخاطر النزاعات. ونحن بحاجة إلى دعم وتعزيز تلك المبادرات في المناطق التي لا تتوفر فيها تلك الأطر.

وكما ذكر الأمين العام صباح هذا اليوم، يمكن للأمم المتحدة الاضطلاع بدور هام. ونرحب، على سبيل المثال، بالدور الذي تقوم به إدارة الشؤون السياسية، من خلال مركز الأمم المتحدة الإقليمي للدبلوماسية الوقائية لمنطقة آسيا

السيد فان بوهيمن (نيوزيلندا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكركم، الوزير ندياي، ووفد بلدكم على عقد هذه المناقشة الهامة والمفيدة جدا. أود أيضا أن أعرب عن تقديري للأمين العام ومقدمي الإحاطات الإعلامية الآخرين.

إن موضوع مناقشة اليوم صعب إلى حد ما بالنسبة لنيوزيلندا: فمن ناحية، نحن محاطون بالمياه وأن تلك المياه - مياه البحر - أساسية لأمننا ورفاهنا الاقتصادي. ومن ناحية أخرى، وبوجود أقرب جار لنا على بعد أكثر من ٢٠٠ ١ ميل، فإن تلك المياه تخضع بصورة لا جدال فيها للولاية القضائية لنيوزيلندا، وفقا لاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار. إننا محظوظون لعدم الاضطرار لتقاسم موارد المياه العذبة مع أي دولة أخرى أو لإدارة تحديات حدود نهرية مشتركة.

ولكننا نعلم أن أعضاء آخرين في هذه المنظمة يواجهون حالات أصعب بكثير من حيث الإدارة، وأنه يمكن أن تترتب على إدارة الحصول على الموارد الطبيعية الهامة آثار عميقة على بقاء المجتمعات المحلية وازدهارها، وأن التنافس عليها يمثل منذ فترة طويلة مصدرا محتملا لنشوب النزاع. ولذلك، ولئن كنت أتفق مع زميلي الممثل الروسي على أنه لا يوجد شيء متأصل في مسألة المياه يجعل منها مسألة أمنية، فإننا نعلم جميعا أنه لا يوجد مورد أكثر أهمية للبقاء البشري من المياه العذبة، وحينما يكون هذا المورد شحيحا أو يصبح الوصول إليه مقيدا، فإن احتمال نشوب نزاع احتمال حقيقي.

وكما سمعنا من السيد دانيلو تورك، فإنه تقع نحو ١٤٥ دولة و ٤٠ في المائة من سكان العالم ضمن نطاق ٢٦٣ حوضا من أحواض الأنهار الدولية. وفي بعض المناطق، يعتمد مئات الملايين من الناس على تدفق مجرد كمية قليلة من مصادر المياه المعرضة للخطر. وحتى في بلد مثل نيوزيلندا، التي تملك في الغالب المياه العذبة النظيفة الوفيرة نسبيا، تشكل الأنشطة الاقتصادية والعدد المتزايد من السكان ضغطاً على موارد المياه

ما يقرب من نصفه الآخر إلى احتياطات المياه الجوفية. وهذا يترك العديد من المجتمعات المحلية معتمدة على أنساق لا يمكن التنبؤ بها لسقوط الأمطار للحصول على المياه العذبة، مما يمثل خطراً على الصحة والتنمية المستدامة، وفي نهاية المطاف، على بقاء العديد من السكان في منطقة المحيط الهادئ.

ومن المرجح أن تشمل آثار تغير المناخ على المنطقة أشد حالات الجفاف واحتمال تلوث موارد المياه الجوفية المتاحة. ويمكن أن تؤدي تلك الآثار إلى تفاقم المخاطر الأمنية. وما فتئت نيوزيلندا تعمل مع شركائها في منطقة المحيط الهادئ لمعالجة طائفة من أوجه الضعف المتصلة بالمياه في جميع أنحاء المنطقة، بما في ذلك نظم تجميع مياه الأمطار في كيريباس وفانواتو وتعزيز إدارة المياه الوطنية ونظم الإيصال. ونعمل أيضاً من أجل تحسين إمدادات المياه وموثوقية إمداداتها للجزر المعرضة للجفاف في توفالو، وتوكيلاو، وجزر كوك وجزر مارشال.

وفي الختام، يمثل ضمان الأمن المائي لسكان العالم أحد أكثر التحديات أهمية التي تواجه المجتمع العالمي. وفي نهاية المطاف، لا يمكن تحقيق ذلك إلا بالتعاون الفعال على الصعيدين الإقليمي والدولي. وسيؤدي القيام بذلك إلى النهوض بالرخاء والأمن من خلال تعزيز القدرة على الصمود والثقة. ويمكن أن يساعد على منع نشوب النزاعات وإنقاذ الأرواح.

وأشكر السنغال على أعمالها في هذا المجال ومقدمي الإحاطات الإعلامية على إسهاماتهم المفيدة. ويجب علينا أن نواصل تقديم دعمنا الكامل لتلك الجهود.

السيد أبو العطا (مصر): أود في البداية أن أتقدم بالشكر لوفد السنغال على المبادرة بالدعوة إلى عقد هذه المناقشة الهامة حول المياه والسلام والأمن. كما نشكر مقدمي الإحاطات الإعلامية على إسهاماتهم القيمة في هذا الشأن.

الوسطى، في تعزيز الحوار والتعاون بشأن إدارة الموارد المائية العابرة للحدود في آسيا الوسطى. كما يمكن لمبادرات من قبيل الفريق العالمي الرفيع المستوى المعني بالمياه والسلام أن تتيح المجال لتركيز جهودنا.

ثانياً، في حالات النزاع القائمة نحن بحاجة إلى الاعتراف بأن التنافس على الموارد المائية يمكن أن يؤثر على سير الأعمال القتالية واستمرارها. ويلزم إدماج المنازعات حول المياه إدماجاً كاملاً في تحليل النزاعات واستراتيجيات منع نشوب النزاعات وتسويتها.

ويمكن أن يستخدم منع الحصول على المياه للضغط السياسي أو بوصفه سلاحاً من أسلحة الحرب، كما سمعنا عدة مرات صباح هذا اليوم. وقد شهدنا الاستخدام المروع والمتعمد لهذه الأساليب الخبيثة ضد المدنيين في سورية واليمن وأماكن أخرى. تمثل نظم المياه العذبة جزءاً من الهياكل المدنية البالغة الأهمية، وهي بذلك تتمتع بالحماية بموجب القانون الإنساني الدولي. وكما أوضحت ممثلة اللجنة الدولية للصليب الأحمر صباح هذا اليوم، فإن تعمد حرمان المدنيين من الحصول على المياه العذبة يمثل انتهاكاً للقانون الدولي لحقوق الإنسان في حالات النزاع، بل قد يرقى إلى مستوى جرائم الحرب.

ثالثاً وأخيراً، يلزم أن نضمن ألا يعتبر الأمن المائي مجرد مسألة عابرة للحدود. وكما سمع المجلس خلال المناقشة المفتوحة بشأن التحديات التي تواجه الدول الجزرية الصغيرة النامية في مجال الأمن التي عقدتها نيوزيلندا في العام الماضي (انظر S/PV.7499)، يمكن أن تتخذ التهديدات الأمنية أشكالاً مختلفة بالنسبة لتلك الدول. وبالنسبة للعديد من الدول الجزرية الصغيرة في منطقة بلدي، فإن الحصول على المياه العذبة بصورة موثوقة مسألة وجودية.

وما يقرب من نصف الدول الجزرية الصغيرة النامية في المحيط الهادئ لا تملك موارد مائية سطحية كبيرة. كما يفترق

مشاريع مائية وزراعية وتجارية واقتصادية وطبية مع دول الحوض.

وإضافة إلى الجهود الثنائية والإقليمية الهادفة إلى تعزيز التعاون والأمن بين الدول المشاطئة للأهوار العابرة للحدود، تؤمن مصر بالدور المحوري الذي يمكن أن تؤديه الأمم المتحدة من أجل تفادي وقوع نزاعات بسبب التنافس على مصادر المياه، أو اتخاذ بعض الأطراف لإجراءات أحادية الجانب تتعارض مع مبدأ الانتفاع المشترك وتهدد الأمن المائي للشركاء في مجرى النهر الواحد، وذلك من خلال المحاور التالية:

أولاً، تفعيل مبدئي عدم الإضرار والإخطار المسبق بين الدول المشاطئة للنهر الواحد، وخاصة من جانب دول المنابع تجاه دول المصببات. وفي هذا الإطار، فإن قيام بعض دول المنابع بتنفيذ مشاريع على المجاري المائية المشتركة بدون إجراء دراسات كاملة تثبت عدم تسبب تلك المشاريع في ضرر ملموس على الدول المشاطئة وخاصة دول المصببات، إنما يمثل انتهاكاً صارخاً لهذين المبدأين.

ثانياً، احترام الدول لالتزاماتها في إطار القانون الدولي، بما في ذلك الاتفاقيات الثنائية والمتعددة الأطراف القائمة حول مصادر المياه العابرة للحدود، والالتزام بواجبات الدول وحقوقها في إطار القانون الإنساني الدولي.

ثالثاً، احترام الأطراف الدولية الأخرى من غير الدول وخاصة المؤسسات الدولية المانحة والمصارف الدولية وشركات الإنشاءات للمعايير الدولية لإقامة المنشآت المائية على المجاري المائية الدولية العابرة للحدود، والتوقف عن تمويلها أو إنشائها بدون الحصول على الموافقة المسبقة لجميع الدول المشاطئة وخاصة دول المصببات، وذلك لتجنب إسهامها في إذكاء أي نزاع مستقبلي بين الدول المشاطئة.

ويعاني كوكبنا من التوزيع غير المتكافئ لمصادر المياه العذبة. وقد أكدت جميع الدراسات والتقارير الدولية أن ندرة المياه ستسبب الكثير من التحديات التي يمكن أن تؤدي إلى نشوب النزاعات بين الدول. وقد بدأت إرهابات ذلك تنعكس في الكثير من النزاعات التي تتناولها في المجلس حيث يأتي التنافس على التحكم في مصادر المياه سبباً رئيسياً في إشعالها.

تعاني مصر من ندرة المياه حيث أن لديها مصدراً وحيداً للمياه العذبة وهو نهر النيل، الذي تعتمد عليه بشكل أساسي. كما تقع مصر في منطقة الحزام الجاف في شمال أفريقيا حيث ينذر سقوط الأمطار على أراضيها. وتتفاقم مشكلة الفقر المائي في مصر مع زيادة عدد السكان، حيث تصل حصة الفرد من المياه إلى ٦٠٠ متر مكعب في العام، أي أنها تقع تحت خط الفقر المائي. وفي ظل تزايد الاحتياج وتفاقم مشكلة ندرة المياه، ثبتت حصة مصر من المياه في نهر النيل عند ٥٥ مليار متر مكعب سنوياً، بما لا يفي باحتياجاتها الأساسية التي تتخطى ١٠٠ مليار متر مكعب سنوياً. أما المياه الجوفية فيصعب استخدامها نظراً لوجودها في أعماق سحيقة تحت سطح الأرض بالإضافة إلى أنها مصادر غير متجددة. وتزداد حدة كل تلك العوامل مع كون مصر دولة مصب خاصة في ظل تأثيرات تغير المناخ الذي يعاني منه حوض النهر.

تؤمن مصر بأن المياه يجب أن تكون أداة للتعاون وتحقيق التنمية والأمن المائي. ومن هذا المنطلق، أسهمت مصر في إنشاء مبادرة حوض النيل في عام ١٩٩٠. وتقوم مصر بتنفيذ مشاريع مشتركة ثنائية مع دول حوض نهر النيل للانتفاع بشكل أكبر بمصادر المياه في الحوض بدون الإضرار بمصالح أية دولة من دول الحوض. وامتداداً للجهود التي بدأتها مصر منذ ستينيات القرن الماضي، فقد قمنا منذ عام ٢٠١٢ بتنفيذ المبادرة المصرية للتنمية في دول حوض النيل، التي تشمل على

واسليكار، رئيس فريق الاستشراف الاستراتيجي، على إحاطتهم الإعلامية المفيدة للغاية.

وفي الإطار الوارد في المذكرة المفاهيمية الممتازة (S/2016/969، المرفق) التي قدمتها الرئاسة السنغالية، أود أن أدلي ببيان يتضمن ثلاث رسائل. الأولى هي أن المياه ينبغي ألا تكون أبدا مصدرا للانقسام، بل عاملا للتعاون بين الدول. وذلك حكم أساسي. ولهذا الغرض، يجب علينا استخدام وتعزيز الاتفاقيات الرئيسية المتعلقة باستخدام المياه، وهي اتفاقية اللجنة الاقتصادية لأوروبا المتعلقة بحماية واستخدام المجاري المائية العابرة للحدود والبحيرات الدولية، المتفق عليها في هلسنكي، واتفاقية قانون استخدام المجاري المائية الدولية في الأغراض غير الملاحية، المتفق عليها في نيويورك. وصحيح أن الموارد الطبيعية هي سبب للعديد من النزاعات. وكان الحال كذلك لما لا يقل عن ٤٠ في المائة منها خلال الـ ٦٠ عاما الماضية، وفقا لتقديرات مستمرة.

ومن الطبيعي أن تغير المناخ يؤدي إلى تفاقم الحالة، لا سيما بسبب تأثيره على تدهور الأراضي والتصحر. ولكن حتى في أوقات الحرب، يمكن لتقاسم الموارد المائية تيسير الحوار بين الأطراف المتحاربة. إنني أفكر على سبيل المثال في المناقشات التي جرت بين الأردن وإسرائيل، والاتفاقات الموقعة في جنوب أفريقيا أثناء الحروب في سبعينات وثمانينات القرن الماضي.

وفي هذا السياق، وبغية مساعدة الدول على جعل تقاسم الموارد المائية أداة للتعاون، فإننا بحاجة إلى إطار منصف متعدد الأطراف يتوفر على خبرة عالية الجودة. ولهذا السبب، تدعم فرنسا بنشاط الأدوات الأساسية للقانون الدولي اللتين تحت تصرفنا. وتتمثل الأداة الأولى في الاتفاقية المتعلقة بحماية واستخدام المجاري المائية العابرة للحدود والبحيرات الدولية، المعروفة باسم اتفاقية هلسنكي، التي كانت مفتوحة لجميع

رابعا، تبادل الخبرات الدولية والتجارب الناجحة في مجال إدارة الموارد المائية المشتركة، مع ضرورة تطوير الآليات القائمة للتعامل مع تحديات تحقيق الانتفاع المشترك بالموارد المائية واعتماد مقترح شامل لإدارة الموارد المائية المشتركة بما يضمن مشاركة جميع دوله في عملية الإدارة والانتفاع بها. ونذكر في هذا الإطار الدول الهام الذي تؤديه أمانة الاتفاق الأوروبي المتعلق بالطرق المائية الداخلية الرئيسية ذات الأهمية الدولية في توعية دول العالم بالتجربة الأوروبية الناجحة في هذا الصدد.

خامسا، اضطلاع الأمم المتحدة بدور أكثر وضوحا في مجال تطوير آليات التعاون بين الدول المشاطئة لأهم دولية، وكذلك في مجال بناء القدرات الهادفة إلى تعظيم الاستفادة من المياه، وفي جهود الوقاية من النزاعات التي قد تنشأ بين الدول بسبب المياه.

إن قضية المياه كمصدر لتحقيق السلم والأمن الدوليين أو تهديدهما تستوجب المزيد من الانتباه، بحيث يمكن التعامل في وقت مناسب مع التطورات التي يمكن أن تعزز من نبوءة الدكتور بطرس بطرس غالي الأمين العام للأمم المتحدة في عام ١٩٩١ بأن الحروب القادمة ستكون حول مصادر المياه. وإذا كان العالم قد بات أكثر وعيا بأهمية الوقاية من النزاعات، فقد تمثل المياه المدخل الأكثر إلحاحا لتفعيل آليات الوقاية والمنع.

السيد دولاتر (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى الرئاسة السنغالية بجمهورية هذه المناقشة الجوهرية بشأن العلاقة بين المياه والسلام والأمن. وأود أيضا أن أشكر السيد دانييلو تورك، رئيس الفريق العالمي الرفيع المستوى المعني بالمياه والسلام، والسيدة كريستين بيرلي نائبة رئيس اللجنة الدولية للصليب الأحمر، والسيد سانديب

حد أدنى من التأثير البيئي. ومن جهة أخرى، يتعين على مجلس الأمن دراسة وتعلم جميع الدروس من التوصيات العملية بشأن هذه المسائل التي سيصدرها الفريق العالمي الرفيع المستوى المعني بالمياه والسلام، خلال عام ٢٠١٧. إننا نتطلع إلى تلك التوصيات المتعلقة بالهيكل العالمي لمنع وتسوية النزاعات المتعلقة بالمياه واستخدام المياه كأداة للتعاون والسلام.

وهذا يقودني إلى نقطتي ورسالتي الأخيرة، التي هي ذات طابع أعم. لقد حان الوقت للتفكير بشأن الهيكل العالمي للمياه إن إدارة المياه العالمية الحالية لا ترقى إلى مستوى تحديات خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. حيث أن تجزئتها هي سبب ضعفها. وهذا هو السبب في اعتقاد فرنسا أنه من الضروري تيسير الحوار بشأن مسألة إدارة الموارد المائية فيما بين الدول الأعضاء ووكالات الأمم المتحدة. وتعمل العديد من وكالات الأمم المتحدة على هذه المسألة: حيث تعمل اليونسكو على موارد المياه السطحية والجوفية، ويعمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة على مسائل جودة المناخ، واليونسيف ومنظمة الصحة العالمية على الروابط بين الموارد المائية، ووصول السكان إلى مياه الشرب المأمونة.

وفي هذا الصدد، تؤيد فرنسا تخصيص مساحة للحوار بشأن قضايا المياه في مجملها لكي تشمل الحصول على المياه، وأيضا جودة المياه، والتلوث، والاستخدام، فضلا عن الإدارة المستدامة والمتكاملة للموارد، وحماية واستعادة البيئات المائية، وتغير المناخ والوقاية لمواجهة الكوارث.

باختصار، تلك هي التعليقات التي أردت إثارتها بشأن هذه المسألة الأساسية المتعلقة بالمياه والسلام والأمن. ويتمثل المحور الأساسي لبياني، والرسالة الرئيسية لفرنسا في أن الإدارة المتضافرة للموارد المائية، ولا سيما الحصول على مياه الشرب المأمونة، ليس مجرد موضوع تقني بل هو أيضا مسألة حيوية عندما يتعلق الأمر بالتنمية وحقوق الإنسان والأمن. وبالتالي،

الدول الأعضاء في الأمم المتحدة منذ ١ آذار/مارس. وتتجلى الأداة الثانية في اتفاقية قانون استخدام المجاري المائية الدولية في الأغراض غير الملاحية، المعروفة باسم اتفاقية نيويورك.

وتتوفر اتفاقية هلسنكي كما يجب أن نؤكد، على آلية للحوار والتحكيم في الحالات التي توجد فيها توترات بين الدول التي تقع على طول نفس النهر أو البحيرة أو طبقة المياه الجوفية. إنها تتوفر على أمانة وآلية للدعم القانوني والتقني للدول الأعضاء، وللدول غير الأعضاء أيضا. إن هاتين الاتفاقيتين أداتان رئيسيتان لتنفيذ الهدف ٦ من الأهداف الإنمائية المستدامة بشأن المياه والصرف الصحي والهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة بشأن السلام والعدالة والمؤسسات القوية، وفي إطار خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. ولذلك، أرحب بإشراك الفريق العالمي الرفيع المستوى المعني بالمياه والسلام، في تعزيز الاتفاقيتين اللتين أشرت إليهما. وأود أيضا أن أشدد على حقيقة أنه يقع على الممثل الخاص للأمين العام للحد من مخاطر الكوارث، دور هام في تشجيع الدول على الانضمام إلى الاتفاقيتين بشأن إدارة المجاري المائية العابرة للحدود.

وتمثل رسالتي الثانية في أنه لمجلس الأمن دورا رئيسيا في المسألة الأساسية المتمثلة في إدارة الموارد المائية. ويجب أن نضمن توفير الحماية للهياكل الأساسية والخدمات الأساسية الأخرى، خاصة المياه، ولكن أيضا الكهرباء خلال النزاعات، وفترات ما بعد النزاعات. ويوفر القانون الإنساني الدولي الحماية للسلع التي لا غنى لها لبقاء المدنيين على قيد الحياة. وتعد الخدمات الإنسانية جزءا من تلك الحماية، وكذلك نوعية الكثير من الخدمات الأخرى، مثل الخدمات الصحية، كما ذكرت بذلك ممثلة اللجنة الدولية للصليب الأحمر مؤخرا. لذلك، يجب على مجلس الأمن أن يكفل احترام القانون الإنساني. كما يجب ضمان أن يكون لعمليات حفظ السلام

وستكون عواقب تلك التوترات في عالم مترابط محلية وعابرة للحدود وعالمية. ويجب علينا، في ذلك الصدد، أن نأخذ في الاعتبار مسألة تغير المناخ التي تركت آثارا عالمية سلبية، وفي حالة البلدان في أفريقيا كانت آثارها المدمرة ملحوظة بالفعل، بتأثيرها على الصحة والإعاشة والغذاء وإمدادات المياه والأمن عموما. وهذا الواقع المعقد يعقد الحالة السياسية والأمنية الهشة في بعض دول المنطقة، مما يزيد من صعوبة إيجاد حل باتباع نهج شامل نحو تلك التزايدات.

وكما ذكر في اجتماع صيغة آريا بشأن الموضوع نفسه في نيسان/أبريل، فإن جميع العناصر المذكورة آنفا تؤثر تأثيرا كبيرا على السلام والأمن والتنمية. وبناء على ذلك، فإننا مقتنعون بأنه يجب علينا أن نتناول تلك العناصر على نطاق واسع وبطريقة ديمقراطية في الجمعية العامة، وهي الجهاز المكلف بمعالجة قضايا التنمية المستدامة، وخصوصا المياه.

وتقر خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ بأن التنمية الاجتماعية والاقتصادية تتوقف على الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية، بما في ذلك المياه، وترسخ الالتزام بمعالجة نقص إمدادات المياه واستخدام المياه بكفاءة أكبر. وتحقيقا لتلك الغاية، يتضمن الهدف ٦ من أهداف التنمية المستدامة عناصر واستراتيجيات هامة لتحقيق تلك الأهداف. وسينظر سنويا في التقدم المحرز صوب تحقيق هذه الأهداف في المنتدى السياسي الرفيع المستوى تحت رعاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي، مع مراعاة الطابع المترابط وغير القابل للتجزئة والمتكامل لأهداف التنمية المستدامة.

وسينظر، في ذلك السياق، في الهدف ٦ من أهداف التنمية المستدامة بصورة أوثق في عام ٢٠١٨، ولذلك يجب أن نسعى في ذلك الإطار إلى تقييم الإنجازات والتحديات التي ينبغي التغلب عليها من أجل تحقيق شكل عادل ومنصف للتنمية المستدامة تنعكس فيه الأبعاد الثلاثة - الاجتماعية

فإنه يمثل أولوية بالنسبة لمنظمتنا. وللمجلس الأمن بطبيعة الحال، إلى جانب الجمعية العامة، كل الحق المشروع في إبقاء المسألة قيد نظرهما. وإنني على اقتناع تام بأن مناقشتنا اليوم بفضل جهدكم سيدي الرئيس، والرئاسة السنغالية، مفيدة للغاية لنا جميعا وواعدة للغاية للمستقبل.

السيد سواريث مورينو (جمهورية فنزويلا البوليفارية)
(تكلم بالإسبانية): نود أن نشكر معالي السيد مانكيور ندياي، وزير الشؤون الخارجية والسنغاليين في الخارج، والوفد السنغالي على عقد هذه المناقشة المفتوحة بشأن مسألة في غاية الأهمية بالنسبة لمستقبل البشرية. وأود أيضا أن أشكر السيد دانيلو تورك، والسيدة كريستين بيرلي، والسيد سانديب واسليكار على إحاطاتهم الإعلامية.

وعند تحليل مسألة المياه، أوضحت اليونسكو في تقريرها لعام ٢٠١٥ أن النمو السكاني والتوسع الحضري والهجرة والتصنيع إلى جانب الزيادات في الإنتاج والاستهلاك قد ولدت طلبا متزايدا على موارد المياه العذبة. وبالإضافة إلى ذلك، يعيش حوالي ١,٢ بليون شخص في مناطق تشح فيها المياه بشكل فعلي. ولا يمكن لحوالي ٧٤٨ مليون شخص الوصول إلى مصدر محسن لمياه الشرب. وليس بوسع ٢,٥ مليار شخص الوصول إلى مرافق الصرف الصحي الأساسية. ويقضي بليون شخص حاجتهم في الهواء الطلق. ويستخدم ١,٨ بليون شخص مصدر مياه شرب ملوث بالبكتيريا البرازية. ويستهلك قطاع الزراعة نحو ٧٠ في المائة من جميع المياه العذبة المستخرجة على الصعيد العالمي، وأكثر من ٩٠ في المائة في معظم أقل البلدان نموا في العالم.

وأشارت الأمم المتحدة أيضا إلى أنه من المتوقع أن يواجه العالم بحلول عام ٢٠٣٠، نقصا نسبته ٤٠ في المائة، في إطار سيناريو بقاء الأمور على حالها.

مكرسا حصرا للمياه والصرف الصحي، وهي خطوة أساسية في الاتجاه الصحيح. وبالمثل، فإن اعتراف الأمم المتحدة بحق الإنسان في المياه وخدمات الصرف الصحي موضوع ظلت ألمانيا وإسبانيا تدفع به قدما لسنوات.

ولا تزال العديد من البلدان تفتقر إلى المؤسسات المناسبة لإدارة المياه. إن عدم قدرة الحكومات تحديدا على توفير ما يكفي من المياه الصالحة للشرب لتلبية احتياجات سكانها هو الذي يعمل غالبا كمصدر للتراعات. إن لدى إسبانيا آلاف السنين من الخبرة في الإدارة والحوكمة الرشيدة للمياه. لقد تطورت تجربتنا حول النقص المزمن الذي كان علينا أن نتعلم منه كيفية الموازنة بين الطلب على المياه بجميع استخداماتها وحماية البيئة، فيما يتعلق بأحواض أنهارنا وأحواض الأنهار التي نتشاركها مع جارتينا البرتغال وفرنسا.

وبالإضافة إلى المياه، فإن لدى إسبانيا كذلك تجربة تتبادلها مع شركائها على الصعيد الثنائي وفي التعاون الإقليمي، مثل تعاوننا في المؤتمر الأيبيري الأمريكي لمديري المياه واستراتيجية المياه المشتركة بين إسبانيا والجزائر في حوض البحر الأبيض المتوسط الغربي. وبالمثل تسهم إسبانيا، من خلال صندوق تعاون المياه والصرف الصحي في أمريكا اللاتينية، في جهود المجتمع الدولي لوضع خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ موضع التنفيذ.

وقد شهدنا، نحن في مجلس الأمن، في كثير من الأحيان كيف يمكن للتراعات المسلحة أن تؤدي إلى انتهاكات للقانون الإنساني الدولي وإلى انتهاكات لحقوق الإنسان فيما يتعلق بالالتزام بحماية الهياكل المدنية، وبخاصة الحق في الحصول على المياه. إن الهجمات المتعمدة على مرافق مياه الشرب وإعاقة الوصول إلى عمال الإصلاح ونقص الوقود والمواد اللازمة لإجراء الإصلاحات ليست فقط أسبابا محتملة للحرب، بل كذلك تهدد صحة المدنيين، بالنظر إلى ارتفاع خطر انتشار

والاقتصادية والبيئية - بطريقة متوازنة. وعلاوة على ذلك، يجب ألا ننسى أن منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) ظلت تعمل باستمرار في إطار ولايتها لضمان أن تدير البلدان مواردها المائية على نحو مستدام من خلال البرنامج الهيدرولوجي الدولي؛ ومعهد التعليم في مجال المياه، ومقره في ديلفت، بهولندا؛ ومراكز البحوث التي يتجاوز عددها ٢٠ في جميع أرجاء العالم؛ ورؤساء اليونسكو ذوي الصلة بالمياه. كما تضطلع اليونسكو أيضا بقيادة صياغة تقرير الأمم المتحدة عن تنمية المياه في العالم.

وفي الختام، نود أن نعرب عن أنه تمشيا مع العصر ومع الحلول التي يتطلبها الكوكب، فإن البحث عن مبادرات متكاملة يسهم في الحفاظ على الحياة وحقوق الإنسان للأجيال الحاضرة والمقبلة بوصفها قيمة أساسية للعلاقات والتعاون فيما بين الدول لضمان إقامة نظام عالمي منصف وعادل ومزدهر في سياق التنمية المستدامة.

السيد غونثاليث دي ليناريس بالو (إسبانيا) (تكلم بالإسبانية): أشكركم، سيدي، وأشكر السنغال على إتاحة الفرصة لنا لمناقشة الروابط بين المياه والسلام والأمن في ضوء نجاح اجتماع مجلس الأمن بصيغة آريا في نيسان/أبريل. كما أشكر الأمين العام وجميع مقدمي الإحاطات الإعلامية على بياناتهم المتبصرة العميقة.

لقد أصبحت إدارة المياه إدارة للمخاطر المتصلة بانعدام الأمن المائي وتفاقت بسبب تغير المناخ. ويورد أحدث التقارير عن المخاطر العالمية، أعده المنتدى الاقتصادي العالمي، الأزمات المرتبطة بالمياه باعتبارها ضمن المخاطر العالمية الأكثر إلحاحا، بالنظر إلى أثرها المجتمعي. وتزايد، في ضوء تلك التهديدات، أهمية اللجوء إلى دبلوماسية المياه، التي يجب أن تضطلع ويمكن أن تضطلع بدور أساسي في منع نشوب النزاعات وتسوية المنازعات. وتشمل خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ هدفا

ولذلك، أود أن أختتم كلمتي بتوجيه الشكر إلى البعثة الدائمة للسنغال ووزير خارجيتها على الاختيار الحكيم لهذا الموضوع وتأكيد أملنا في أن مجلس الأمن سيواصل تحليل هذه القضايا ضمن نطاق اختصاصه في المستقبل.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): طلب ممثل أوكرانيا الكلمة ليبدلي ببيان آخر.

السيد يلتشينكو (أوكرانيا) (تكلم بالإنكليزية): أرجو المعذرة لطلب الكلمة مرة أخرى. أولاً وقبل كل شيء، أود أن أوصي زملائي الروس بشدة بالاستماع إلى اللغة الأصلية التي استخدمها في بياناتي. أنا لم أذكر روسيا بالاسم مرة واحدة. كما أنني لم أذكر القرم في بيان بلدي البتة، ولكن لأن ذكر القرم قد ورد على لسان ممثل روسيا، أود أن أسجل النقاط التالية.

إن أراضي جمهورية القرم المتمتعة بالحكم الذاتي لا تزال حتى يومنا هذا تحت الاحتلال الروسي. وبموجب القانون الدولي، تتحمل السلطة القائمة بالاحتلال المسؤولية الكاملة عن تبعات أعمالها غير القانونية. والبيان الذي أدلى به ممثل روسيا في وقت سابق في هذه القاعة يشهد على عدم قدرة سلطات الاحتلال الروسية على تلبية الاحتياجات الأساسية للسكان المحليين بأي شكل مرض. وبدلاً من أن يعزو الجانب الروسي ذلك إلى أفعاله غير القانونية ويسعي لتصحيح الأخطاء التي ارتكبتها، فقد أثر استخدام مسألة إمدادات المياه في شبه جزيرة القرم كأداة دعائية.

وإذا كان الاتحاد الروسي قلقاً بصدق بشأن المسألة التي أثارها، يمكنه أن يبدأ بإنهاء تحويل الموارد المائية الشحيحة في شبه جزيرة القرم لتلبية الاحتياجات المنامية للبنية التحتية العسكرية والأفراد العسكريين في شبه الجزيرة. والخطوة المنطقية التالية هي بدء عملية إنهاء الاستعمار في جمهورية القرم

الأمراض في الظروف التي تكون فيها المياه - ومياه الشرب على وجه الخصوص - نادرة. ويجب ألا ننسى أن الضحايا الحقيقيين لاستخدام المياه كسلاح في الحرب أو في المفاوضات السياسية أو العسكرية بين أطراف النزاع هم السكان المدنيون أنفسهم.

وفي تلك الظروف، يجب على المجتمع الدولي بذل جهد خاص، في جملة أمور، لكفالة إجراء تحقيقات مستقلة في الهجمات على الهياكل المدنية المحمية؛ وتوثيق تأثيرها على السكان المدنيين ونظم الرعاية الصحية والبيئة؛ وضمان الوصول غير المقيد والمستمر والأمن للعاملين في المجال الإنساني وبعثاتهم، ولا سيما فيما يتعلق بتلك الموارد القيمة للمياه؛ وتشجيع تبادل الممارسات الجيدة في لجان التنسيق والممارسات الناجحة في حماية شبكات المياه والهياكل الأساسية في النزاعات المسلحة.

وقد دافعت إسبانيا، خلال العامين الماضيين، عن أهمية تعزيز الوظيفة الوقائية لمجلس الأمن. وقد قمنا، في ذلك الصدد، إلى جانب ماليزيا، بتنظيم اجتماع بصيغة آريا بشأن تغير المناخ باعتباره تهديداً للأمن، في حزيران/يونيه ٢٠١٥. وشاركنا مع أنغولا، في آذار/مارس هذا العام، في رئاسة اجتماع بصيغة آريا بشأن الأمن الغذائي، حيث استمعنا إلى المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة وهو يقول بوضوح "إنه لا سلام بدون أمن غذائي". وسأضيف أنه لا أمن غذائي من دون إدارة مناسبة للمياه.

ومؤخراً، في أيار/مايو الماضي، قمنا بالاشتراك مع مصر بتنظيم جلسة إحاطة في مجلس الأمن تركزت على تحليل شامل للآثار الأمنية المحتملة في منطقة الساحل جراء التصحر باعتباره الأثر الرئيسي لتغير المناخ في المنطقة. وهذه القضايا - تغير المناخ والأمن الغذائي والتصحر - ترتبط بشكل وثيق بالتحدي يمكن أن يشكله انعدام الأمن المائي للسلم والأمن.

انعدام الأمن المائي، التي تشكل تهديدات جديدة يجب أن يوليها مجلس الأمن اهتماماً عاجلاً.

تشير الدراسات العلمية إلى زيادة بلغت أربعة أضعاف في المواجهات العنيفة بسبب المياه خلال العقد الماضي. ومخاطر النزاعات على المياه تتزايد بسبب اشتداد التنافس، والإدارة غير الملائمة أو سوء الإدارة، وفي نهاية المطاف، تبعات تغير المناخ. وشح المياه أو نوعيتها الرديئة أو الفيضانات سيزيد من خطر عدم الاستقرار وفشل الدول وتصاعد التوترات الإقليمية، وانصراف البلدان عن التعاون العالمي. والمياه مجد ذاتها لن تسقط الحكومات على الأرجح. والخطر يكمن في النقص الذي يهدد إنتاج الغذاء وإمدادات الطاقة ويفرض ضغطاً إضافياً على الحكومات التي تصارع الفقر والتوترات الاجتماعية.

ومع ازدياد حدة النقص في المياه في غضون السنوات العشر القادمة، تنشأ التوترات بشأن السيطرة على الموارد المائية وتوزيعها. والإمدادات أو الموارد المائية تستخدم لتحقيق أهداف سياسية أو عسكرية من قبل الدول والجهات الفاعلة من غير الدول. ونشهد أيضاً نزاعات تكون فيها موارد المياه مصدراً رئيسياً للخلاف والتزاع في سياق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وإلحاح هذه الحالة يتطلب تبادل المعلومات والإنذار المبكر في الوقت المناسب، والاستخدام الفوري والملائم للآليات والكيانات القائمة، مع تعبئة أصحاب المصلحة الرئيسيين. ومن شأن أفضل الممارسات والدروس المستفادة أن تساعد على تعزيز هذه النهج.

وكازاخستان تواجه مستويات عالية من التلوث البيئي، وما زالت بعض أجزاء البلاد تعاني من نقص في المياه. وجفاف بحر آرال - الذي فقد ٧٠ في المائة من مياهه بالفعل - وبحر نهر سير داريا يؤثر سلباً على النظم الإيكولوجية في وسط

التمعة بالحكم الذاتي ومدينة سيفاستوبول، وبالتالي الإسهام بطريقة إيجابية في معالجة مسألة توفر المياه في شبه جزيرة القرم.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): ممثل الاتحاد الروسي طلب الكلمة ليدي بيان آخر.

السيد إيتشوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): فيما يتعلق بالحالة في شبه جزيرة القرم، أشير إلى أن مواطني القرم المسالمين ليسوا هم من رفض المياه من دنبر. ذلك عمل متعمد من جانب السلطات في كييف، التي حولت الوضع الإنساني في الأساس إلى كارثة. والحصار المائي لم يتوقف عند هذا الحد؛ بل تبعه حصار الطاقة والغذاء.

وفيما يتعلق بالحالة في دونباس، فإن التقرير الأخير لمكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان يشير بوضوح شديد إلى أنه نتيجة للأنشطة العسكرية، فقد تأثرت البنية التحتية، بما في ذلك بسبب تقييد الوصول إلى المياه. ويناشد التقرير جميع الأطراف، بما فيها القوات المسلحة الأوكرانية، كفالة احترام أحكام القانون الإنساني الدولي في كل الظروف وتجنب إتلاف المرافق التي لا غنى عنها لبقاء السكان المدنيين، بما في ذلك مرافق تنقية المياه.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أود أن أذكر جميع المتكلمين بأن يقصروا بياناتهم على ما لا يزيد على أربع دقائق لكي يتسنى لمجلس الأمن أداء عمله بسرعة. لا يزال لدينا ٥٠ متكلماً في القائمة. ويرجى من الوفود التي لديها بيانات طويلة تعميم النص المكتوب والإدلاء بنسخة مختصرة عندما تتكلم في القاعة. وأناشد المتكلمين أن يدلوا بياناتهم بالسرعة المعتادة حتى يمكن تقديم الترجمة الشفوية على الوجه الأمثل.

أعطي الكلمة الآن لممثل كازاخستان.

السيد كمالدينوف (كازاخستان) (تكلم بالإنكليزية): إننا نشيد حقاً بالرئاسة السنغالية لاسترعاء الانتباه لمسألة

ويتعين على المجلس أن ينظر إلى الصلة بين المياه والسلام والأمن بقدر من الفطنة والحذر. وشأنها شأن تغير المناخ الذي ترتبط به ارتباطا وثيقا، فإن ندرة المياه تمثل تحديا للتنمية المستدامة قبل كل شيء. وفي حين أنها قد تكون عنصرا واحدا يسهم في النزاعات وعدم الاستقرار في بعض الظروف المحددة، فإنها لا تمثل بالضرورة تهديدا للسلام والأمن الدوليين.

وأعلن قرار الجمعية العامة ١٨٠٣ (د-١٧) أنه يجب أن تمارس الشعوب والأمم حقها في السيادة الدائمة على مواردها الطبيعية لصالح تنميتها الوطنية ورفاه شعب الدولة المعنية. وبناء على هذا الحق القانوني الذي تتمتع به جميع الدول الأعضاء، سلّم إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية بأنه وفقا لميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي، تتمتع الدول بالحق السيادي في استغلال مواردها وفقا لسياساتها البيئية والإنمائية. وسيكون لهذه المبادئ دور رئيسي في التنفيذ الشامل لأهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك الهدف ٦ المتعلق بالمياه والصرف الصحي.

وعليه، ينبغي أن يوجه منطق التعاون وليس القسر، الجهود الرامية إلى كفاءة استخدام الموارد المائية المحدودة بطريقة تتسم بالعدالة والكفاءة. وتتمتع الوكالات والمبادرات مثل عقد الأمم المتحدة للمياه، وشعبة الأراضي والمياه التابعة لمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، والبرنامج العالمي لتقييم المياه، والبرنامج الهيدرولوجي الدولي لليونسكو. بمركز يمكنها من توفير الخبرة التقنية اللازمة لمنع وحل التوترات المتعلقة بإدارة الموارد المائية. وبوسع لجنة بناء السلام ومكتب الدعم والصندوق التابعين لها أن تسهم أيضا في وضع ودعم المشاريع الرامية إلى تعزيز السلام والمصالحة عبر التوزيع العادل للموارد المائية وملكيّتها، فضلا عن الوصول إليها على الصعيد الوطني. وعلى الرغم من بعض التصورات الخاطئة القائلة بميل الأحواض المائية العابرة للحدود إلى إثارة العداءات بدلا من

آسيا. ويستلزم كل من الحالتين التعاون والتنسيق بشكل وثيق بين مختلف بلدان المنطقة.

ونحن نثني على عمل مركز الأمم المتحدة الإقليمي للدبلوماسية الوقائية لوسط آسيا بشأن القضايا المتعلقة بالمياه. وينهض المركز بالحوار وبناء الثقة في المنطقة بكفاءة. كما أن الاتفاقية المعنية بحماية واستخدام المجاري المائية العابرة للحدود والبحيرات الدولية المنبثقة عن لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا تعمل بنشاط لتهيئة إطار عالمي للتعامل مع قضايا المياه العابرة للحدود وتعزيز التعاون في مجال المياه العابرة للحدود والإدارة السليمة للمياه في المنطقة وخارجها.

وقد شرعت كازاخستان في إنشاء صندوق استثماري لوسط آسيا لتنفيذ مشاريع للمياه من أجل التشارك في تمويل بناء وترميم مرافق المياه وبنيتها التحتية. واقترحنا أيضاً إنشاء مركز إقليمي للأمن المائي، فضلا عن التنمية المشتركة وتوقيع اتفاق بشأن المياه والأمن البيئي في وسط آسيا.

وقد أصبح أمن المياه أكثر من ذي قبل أحد العوامل المحددة للتقدم والاستقرار البشريين. وتلتزم كازاخستان، بصفتها عضوا في مجموعة أصدقاء المياه، بمناصرة الأمن المائي لمنفعة الجميع. وسيستمر هذا الالتزام خلال فترة عضويتنا في مجلس الأمن في عامي ٢٠١٧ و ٢٠١٨ وما بعده. وسنكون من بين الجهات الفاعلة النشطة في جميع الإجراءات المتعددة الأطراف الرامية إلى تعزيز الأمن المائي والتنمية والسلام.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن إلى ممثل البرازيل.

السيد فييرا (البرازيل) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، وبلدكم السنغال على عقد هذه الجلسة. وأود أيضا أن أشكر الأمين العام، والسيد دانييلو تورك، والسيدة كريستين بيرلي، والسيد سانديب واسليكر على مداخلتهم.

التصدي للانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي الإنساني فيما يتعلق بالمياه، وخاصة شن الهجمات على المنشآت المائية أثناء النزاعات المسلحة. ومن الأهمية بمكان أن تفي جميع أطراف النزاع بالتزاماتها بعدم مهاجمة منشآت إمدادات مياه الشرب وأشغال الري أو تدميرها أو تعطيلها أو إزالتها وفقا لما هو منصوص عليه صراحة في البروتوكولين الإضافيين الأول والثاني لاتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩.

وتلحق المخاطرة بمسائل التنمية المستدامة الضرر بأداء المجلس نفسه. ويؤدي هذا الاتجاه إلى صرف الاهتمام عن المسائل التي يستطيع المجلس أن يحدث فيها تغييرا. بموجب السلطة المخولة له: وهي آخر النزاعات وتلك التي طال أمدها وأسفرت عن أفضع حالة إنسانية في عصرنا منذ نهاية الحرب العالمية الثانية.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل السويد.

السيد سكوغ (السويد) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أعرب عن عميق تقديرنا لقيادتكم، سيدي، في النهوض بمجدول أعمال المياه والسلام والأمن، في مجلس الأمن وفي المحافل الأخرى على حد سواء. وبناء على الاجتماع المعقود بصيغة آريا الذي استضافتموه في نيسان/أبريل، تتيح لنا جلسة اليوم فرصة مواتية للنظر في تأثير المياه على السلام والأمن.

فللمياه أثر على جميع مناحي الحياة الرئيسية، من الزراعة والطاقة إلى النقل والرعاية الصحية. ويشهد العالم موجة من الأزمات المتصلة بالمياه، في حين صنّف المنتدى الاقتصادي العالمي أزمة المياه على أنها أكبر تهديد عالمي للسنوات العشر المقبلة. ويهدد التزايد السريع في عدد سكان العالم وتغيّر المناخ بتغيير ديناميات العرض والطلب على أهم مواردنا على الإطلاق وبطرق لم نواجهها أبدا من قبل. فبحلول عام ٢٠٢٥ يمكن أن يعيش ثلثا سكان العالم في ظروف تتسم بندرة المياه.

الحلول التعاونية، فما تزال المياه موارد غير مستغلة للتعاون المثمر بين الدول في الأساس. ومن شأن تعزيز فرص التعاون في إدارة المياه بين جميع أصحاب المصلحة أن يساعد على بناء الاحترام والتفاهم والثقة المتبادلة بين البلدان، والحفاظ على الصحة العامة والأمن الغذائي والاستقرار الاجتماعي والبيئي والاقتصادي. ومن شأنه أيضا أن يساعد على بناء السلام المستدام.

ومثلما شدد وفد بلدي خلال الاجتماع المعقود بصيغة آريا بشأن هذا الموضوع في نيسان/أبريل، تبيّن الخبرة الإقليمية إمكانات التعاون في مجال موارد المياه. وقد وقّعت البرازيل على معاهدة حوض نهر بلاتا مع أربعة من البلدان المجاورة في عام ١٩٦٩. وأنشأت المعاهدة - من بين أحكام أخرى - لجنة التنسيق الحكومية الدولية بغرض النهوض بمشاريع مشتركة في أحد أكبر أحواض الأنهار على النطاق العالمي. ومن بين تلك الأحواض اثنتان: طبقة غاراني المائية الجوفية ونظام النقل المائي لحوض نهر بلاتا. وفي عام ١٩٧٩ - بعد مُضي عقد من الزمن - أنهى الاتفاق الثلاثي التاريخي بين البرازيل والأرجنتين وباراغواي بشأن محطتي إيتايبو وكوريس كريستي للطاقة الكهرومائية جدالا طويل الأمد ومهد السبيل لتعزيز التكامل والتعاون في منطقتنا.

وبالمثل أنشأت البرازيل، إلى جانب بوليفيا وكولومبيا وإكوادور وغيانا وبيرو وسورينام وفنزويلا، منظمة معاهدة التعاون في منطقة الأمازون التي قطعت شوطا كبيرا في تعزيز التعاون والتنمية المستدامة في حوض نهر الأمازون. وتشهد هذه الخبرات والمبادرات الإقليمية الأخرى على إمكانات تنسيق إدارة المياه بوصفها أداة لمنع المنازعات وحلها، فضلا عن كونها حافزا لتحقيق الرخاء.

وبدلا من النظر إلى الوصول إلى الموارد المائية باعتباره تهديدا للسلم والأمن الدوليين، ينبغي أن نوجه اهتمامنا إلى

ويمكن أن يحدث التعاون على المياه المشتركة آثار إيجابية بعيدة المدى ويبني الثقة إلى أبعد من مسألة إدارة مورد مشترك. إن إضفاء الطابع المؤسسي على آليات التعاون على المياه المشتركة استراتيجية طويلة الأجل للحفاظ على السلام واستثمار ذكي في أوقات الضغوط المتزايدة الناجمة عن النمو السكاني والتوسع الحضري وتغير المناخ.

ولكن لتحويل المياه إلى فرصة للتعاون، فإننا بحاجة إلى آلية شفافة وفعالة من أجل تبادل المعلومات والمشاركة وتسوية المنازعات. ونحن بحاجة إلى نهج أكثر ذكاء وأكثر تكاملاً لإدارة المياه. ونحن بحاجة إلى كسر حالة التقوقع ووضع حوافز جديدة موضع التنفيذ. ونحن بحاجة إلى أن نكون أكثر ابتكاراً في استخدام التكنولوجيا. ونحن بحاجة إلى شراكات أقوى.

وتشكل مناقشة اليوم تذكيراً آخر بالصلوات القوية بين الأمن والتنمية. إن تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ أمر بالغ الأهمية أيضاً في منع نشوب النزاعات. وقد أبرزت أهمية المياه للتنمية المستدامة في العديد من أهدافنا المشتركة، وليس أقلها في هدف التنمية المستدامة ٦ بشأن المياه، والهدف ١٤ المتعلق بالمحيطات والبحار. وتؤيد السويد بقوة مؤتمر الأمم المتحدة لدعم تنفيذ الهدف ١٤، الذي سيعقد هنا في نيويورك في حزيران/يونيه ٢٠١٧، ويشترك في استضافته حكومتا السويد وفيجي.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثلة باكستان.

السيدة لودهي (باكستان) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أعرب عن تقدير وفد بلدي لكم، سيدي الرئيس، على اتخاذ المبادرة أثناء رئاستكم للمجلس لتنظيم هذه المناقشة المفتوحة بشأن المياه والسلام والأمن. ونشكر كذلك وفد بلدكم على المذكرة المفاهيمية المفيدة التي أعدها (S/2016/969، المرفق).

وتؤثر ندرة المياه سلبيًا على الأمن، وتلحق الضرر بصورة غير متناسبة بأكثر الفئات ضعفاً وأشدّها فقراً. فهي تؤثر بصفة خاصة على الأمن في البيئات الهشة حيث يؤدي ضعف الحوكمة والقدرات المؤسسية إلى إضعاف القدرة على التصدي للأزمات. ونشهد ذلك في أماكن مثل منطقة الساحل وحول بحيرة تشاد حيث يؤدي الجفاف وتدهور الأراضي والتصحر إلى ندرة الموارد وانعدام الأمن الغذائي ما يهيئ الظروف المواتية لخطر المنافسة والتوتر والتراع.

وما دام من شأن تزايد التهديد الناشئ عن عدم الحصول على المياه أن يؤدي إلى تأجيج النزاع وتهديد السلام، فقد بذلت السويد جهوداً رامية إلى بناء الخبرة في ما نسميه دبلوماسية المياه. ويتولى معهد ستوكهولم الدولي للمياه إدارة شراكة المياه المعنية بتيسير إدارة المياه العابرة للحدود. ونستضيف أيضاً مركز اليونسكو الدولي للتعاون في مجال المياه، الذي يدعم صنّاع السياسات وغيرهم من الممارسين في جهود الحد من النزاع حول المياه.

وقد أثبت عملنا في مجال دبلوماسية المياه أنه على الرغم من حقيقة خطر العنف بسبب المياه، فإنه يوفر فرصاً أيضاً كونه مصدراً للتعاون في هذا المجال.

بل هناك أمثلة على أن المياه أصبحت محكاً لتسوية النزاع. وتأتي معظم موارد المياه العذبة في العالم من الأنهار والبحيرات وطبقات المياه الجوفية العابرة للحدود بحكم طبيعتها. وفي حين يشكّل هذا تحدياً، تظهر البحوث بشأن إدارة المياه العابرة للحدود العديد من الحالات التي تميل فيها الدول إلى التعاون بدلاً من الدخول في النزاعات العنيفة على المياه المشتركة. وأعتقد أن بلدكم، سيدي الرئيس، يقدم نموذجاً جيداً للغاية للتواصل مع الجيران للعمل بصورة بناءة، كما ذكر الأمين العام من قبل.

الكافي منها. ولا يمكن منع أعمال العنف والتراع إلا بإرادة الدول وقدرتها على تطوير التفاهم المتبادل بشأن تقاسم المياه العابرة للحدود. وبالتالي، إذا كنا في الأمم المتحدة نرغب في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين، فيجب علينا أن نسعى جاهدين إلى إيجاد السبل الكفيلة بضمان أمرين: الأول، أن تظل الدول الأعضاء على استعداد لتقاسم الموارد المائية بصورة سلمية وتعاونية؛ والثاني، أن يكون استعداد الدول الأعضاء لحل هذه المسائل ليس مقيداً بأي نقص في القدرات.

وأول هذين الجانبين غالباً ما يكون أكثر أهمية. ويجب على المجتمع الدولي أن يتحمل المسؤولية عن وضع ورعاية وحماية الأطر المعيارية على الصعيدين المتعدد الأطراف والثنائي لكفالة أن تظل الدول مستعدة لتسوية قضايا المياه بصورة تعاونية. ويجب أن يعزز الاتفاقات الثنائية والإقليمية بشأن الممرات المائية وأن يضمن، حالما وضعت هذه الاتفاقات، ألا يتم تقويضها بالتدابير الانفرادية أو القسرية. إن معاهدة مياه نهر السند لعام ١٩٦٠ - بين باكستان والهند والبنك الدولي بوصفه الضامن - مثال ونموذج لما يمكن تحقيقه من خلال الاتفاقات الثنائية. وقد ذكرها الأمين العام أيضاً فيما سبق كمثال على التعاون الإيجابي. لكن هذه المعاهدة أيضاً دراسة حالة على نفس القدر من الأهمية لتبيان ما يمكن أن يحدث من خلل إذا لم تحترم تلك الاتفاقات أو إذا هددت إحدى الدول الأطراف بإلغائها تماماً. ويجب على المجتمع الدولي أن يظل متيقظاً تجاه أي بادرة عدم رغبة في الحفاظ على التعاون ويجب أن يكون راغباً في العمل لتفادي نشوب أي نزاع.

وفيما يتعلق بالجانب الثاني، تتوقف قدرة الدول الأعضاء على التعاون على عدد من العوامل التي يمكن أن تكون تقنية أو مالية أو سياسية. وهناك العديد من المؤسسات الدولية التي يمكن أن تلي الاحتياجات التقنية أو المالية من أجل تطوير وإدامة التعاون بشأن تقاسم المياه فيما بين الدول. بيد أن الهيئة

كما أود أن أنوه بالملاحظات الثاقبة التي أدلى بها في وقت سابق الأمين العام ومقدمو الإحاطات الإعلامية الآخرون.

إن الماء مورد محدود العرض ولكن يتواصل نمو الطلب عليه. فمن ناحية، يواصل الاحترار العالمي تهديد إمدادات المياه العذبة، في حين، من ناحية أخرى، تؤدي الزيادة المطردة في لعدد سكان العالم إلى استمرار تصاعد الطلب على المياه. ولذلك ليس من الصعب أن نرى من أين سيأتينا التحدي الوجودي القادم. لكن مواجهة ذلك التحدي لا تقتصر على معالجة مسائل العرض والطلب؛ فالأهم أنه تحدّد لتقاسم الموارد.

ومع تفاقم ندرة المياه بسبب تزايد سكان العالم، ستكون هناك حاجة متزايدة إلى تقاسم المصدر المتاح من المياه العذبة. غير أن مسألة الحصول على المياه ليست متصلة ببقائنا وحسب؛ فهي ذات علاقة متشابكة بالأمن الغذائي والتنمية. إن الدول الآسيوية والأفريقية، ولا سيما الدول الواقعة جنوب الصحراء الكبرى، تشهد جميعاً نمواً في عدد السكان وضعفاً شديداً تجاه تغير المناخ وتوقاً للتنمية متزايدة على الدوام. ولذلك يُحتمل أن تكون بلدان تلك المناطق هي الأولى التي تواجه التحدي المتمثل في تقاسم المياه العابرة للحدود بطريقة ملحة. وفي مواجهة ندرة المياه، ستكون قدرة البلدان على التعاون والتقاسم السلمي للموارد المائية المتاحة بالغة الأهمية لتحقيق السلام والأمن والتنمية في هذه البلدان. ولكن ما يثير الجزع هو أن المناطق التي يرجح أن تتأثر بالندرة الحادة في المياه هي التي تواجه الاضطرابات السياسية والتراعات، التي ظل بعضها بدون حل على مدى عقود.

وعلى مر التاريخ، كان الحصول على المياه إما مصدراً للتراع أو التعاون بين الناس. واليوم أيضاً، يمكن لندرة المياه أن تؤدي إلى أي واحد من المسارين. وبما أن المياه ضرورية لبقاء الإنسان - كما هو ضروري في الواقع لإحراز التقدم - ستكون البلدان مستعدة للقتال من أجل الحصول على القدر

استقرارها في القرن الحادي والعشرين. ويفتقر حالياً ما يقرب من ١,٧ بلايين شخص إلى المياه العذبة وهم دون عتبة الندرة الحقيقية التي حددها الأمم المتحدة. ومن المتوقع أن يرتفع هذا العدد إلى ٢,٤ بلايين شخص بحلول عام ٢٠٢٣ .

ويتم تقاسم أكثر من ٢٦٠ نهرًا بشكل أو بآخر من قبل ١٤٨ بلداً، وبالتالي يمكن للمسائل المتصلة بالمياه أن تؤثر على السلام الإقليمي بطريقة كبيرة جداً. ومن المقلق على وجه الخصوص أنه لا توجد أطر للتعاون من أجل ١٥٨ من المجاري المائية الدولية البالغ عددها ٢٦٣ . وأدى تزايد المنافسة بين الدول على الموارد المائية العابرة للحدود إلى عدم الاستقرار الإقليمي في العديد من الأماكن، وسيواصل ذلك ويصبح متفاقماً في المستقبل.

ومع النمو السكاني الذي لم يسبق له مثيل والاقتصادات الناشئة الجديدة والآثار الناجمة عن تغير المناخ، تزايد الضغوط على الموارد المحدودة من المياه. وفي الوقت نفسه، تواجه قدرة بعض الدول على تأمين الاحتياجات المتصلة بالمياه تحدياً شديداً، مما يسبب قلقاً كبيراً ومشروعاً من اشتداد التوتر حول مناطق المياه الحرجة فيما بين مستخدمي المياه. ولكن المياه تحمل إمكانات هائلة للتعاون، وينبغي استكشاف هذه الإمكانيات واستخدامها. ولذلك من المتوقع بشكل متزايد حدوث استجابة قوية ومنسقة من المجتمع الدولي من أجل إذكاء الوعي وبناء التعاون بشأن التحديات المتزايدة التي تشكلها المياه للدول ذات السيادة.

إن المياه والموارد المائية تصبح على نحو متزايد مسألة تتعلق بالأمن القومي وبالتالي، وكما تشير المذكرة المفاهيمية (S/2016/969، المرفق)، فإنها تصبح عاملاً محتملاً لنشوب النزاعات. وقد تصبح المنافسة الشرسة على المياه العذبة مصدراً للنزاع في المستقبل، بنفس الطريقة التي تسببت بها الأراضي والطاقة في نشوب نزاعات في الماضي - إذا لم يقيم المجتمع

الدولية الوحيدة التي يمكن أن تعزز قدرة الدول الأعضاء على التعاون السياسي هي مجلس الأمن. ومن مسؤولية المجلس حل النزاعات والمنازعات الدولية، ولا سيما الطويلة الأمد، وخصوصاً في آسيا وأفريقيا. ويمكن مواجهة التحديات الجديدة بشكل تعاوني في معظم الأحيان بعيداً عن ثقل نزاعات الماضي.

وقبل أن أختتم بياني، أود أن أهدر وأنبّه من أي استخدام للمياه بوصفها أداة من أدوات الحرب. وتدين باكستان أي ممارسة من هذا القبيل، سواء كانت حقيقية أو مجرد تهديد، إذ نعتقد أنها تتنافى مع مبادئ القانون الإنساني الدولي. فالحصول إلى الماء حق أساسي يجب حمايته في جميع الأوقات.

وأخيراً، يجب أن تبعث مناقشتنا اليوم برسالة قوية إلى العالم مفادها أننا ملتزمون بالحفاظ على التعاون في مواجهة ندرة المياه؛ أننا سنحترم ونحمي التفاهماتنا القائمة ونبنيها حيثما لم يتم التوصل إليها بعد؛ وأنها لن نسمح لهذا التحدي بأن يعرض السلم والأمن الدوليين للخطر.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية إيران الإسلامية.

السيد دهقاني (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، أود أن أعرب عن تقدير وفد بلدي لكم ولوفدكم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة وعلى تعميم المذكرة المفاهيمية (S/2016/969، المرفق). وأود أيضاً أن أعرب عن امتناني للأمين العام بان كي - مون، والفريق العالمي الرفيع المستوى المعني بالمياه والسلام، واللجنة الدولية للصليب الأحمر وفريق الاستشراف الاستراتيجي على مدخلاتهم في هذه المناقشة.

إن الماء مورد طبيعي لا يقتصر أثره الحاسم على تحقيق الثروة والرفاه لجميع الدول، بل يحمل أيضاً تأثيراً رئيسياً على

السيد دانييلو تورك والسيدة كريستين بيرلي والسيد سانديب واسليكار.

تشكل المياه العذبة نسبة أقل من ٣ في المائة من المياه العالمية. وأكثر من ٢,٥ في المائة من نسبة الـ ٣ في المائة هذه هي مياه متجمدة في أنتاركتيكا ومنطقة القطب الشمالي وفي الأهمار الجليدية، مما يجعلها غير متاحة من الناحية العملية. ويعني ذلك أن البشرية تعتمد على نسبة النصف في المائة المتبقية من المياه العذبة لتلبية احتياجاتها وللنظم الإيكولوجية في العالم. وكما تشير المذكرة المفاهيمية، فإن الموارد المائية ليست موزعة بطريقة موحدة في جميع أنحاء العالم. وحتى عندما ندرس بعناية الإمدادات المائية الطبيعية داخل البلدان التي تملك موارد مائية كبيرة، يتضح أن التوزيع المحلي أيضا غير متجانس - حيث نجد وفرة من الموارد المائية في بعض المناطق وندرة في بعضها الآخر.

ونحن نعلم أن الجانب الأكبر من نسبة النصف في المائة من المياه العذبة مُخزن في مستودعات المياه الجوفية. غير أن الاستخدام المتزايد لها في الأغراض الزراعية والصناعية والاستهلاكية يؤثر بالسلب على الاحتياطيات العالمية المتاحة. وتشير تقديرات إلى أن الزراعة، وهي قطاع رئيسي لضمان الأمن الغذائي وبالتالي التنمية المستدامة - تستهلك نسبة ٧٥ في المائة من المياه العذبة العالمية. وتستهلك الصناعة نسبة ٢٠ في المائة، فيما تُستخدم نسبة ٥ في المائة فقط للأغراض المنزلية. وفي هذا السياق، فإن التعاون البناء أمر أساسي لضمان إمدادات كافية من المياه الصالحة للشرب لجميع القطاعات، باعتبار ذلك محفزا للتنمية المستدامة.

إن كولومبيا غنية بالموارد المائية بسبب موقعها الجغرافي وتضاريسها والتنوع الكبير في أنماط المناخ لديها. وفي ضوء هذا الواقع، فإن البلد لا يدرك أهمية الحاجة إلى الإدارة الشاملة

الدولي بإنشاء هياكل تتسم بالكفاءة والفعالية لإدارة الموارد المائية على الصعيد الإقليمي. وكما جاء في التقرير عن تنمية المياه في العالم لعام ٢٠١٥: "يمكن أيضا أن تنشأ نزاعات بين الدول ونزاعات إقليمية بسبب ندرة المياه وضعف الهياكل الإدارية".

إن ثمة حاجة إلى دبلوماسية للمياه: استراتيجية جديدة لإدارة مسائل ونظم المياه المعقدة ونهج مبتكرة لإدارة المياه تحل محل الصراعات القديمة ذات المحصلة الصفرية بسبب المياه. وهذا النهج الجديد سيساعد في تعزيز التعاون على المدى القصير والطويل على السواء من خلال اقتسام الفوائد والاتفاقات الشاملة لأصحاب مصلحة متعددين وبناء مؤسسات مستدامة عبر الحدود.

ولمواجهة تلك التحديات، يتعين على المجتمع الدولي إبراز إرادته السياسية لتعزيز التعاون في مجال المياه العابرة للحدود من خلال التفاوض على خطط مناسبة لتقاسم المياه وتصميمها والاتفاق عليها وتنفيذها والحصول على المياه. ونحن بحاجة إلى تشجيع البلدان التي تواجه مسائل متصلة بالمياه على وضع أطر تعاون لمعالجة احتياجات كل منها لمنع نشوب مواجهات ذات صلة بالمياه في المستقبل. وبناء على طلب الدول المعنية، يمكن للهيئات ذات الصلة في الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية أيضا أن تؤدي دورا مفيدا في تلك الجهود، ولا سيما في مجالات بناء القدرات وتبادل الخبرات ووضع النماذج.

السيد موراليس لوبيث (كولومبيا) (تكلم بالإسبانية):

أولا وقبل كل شيء، أود أن أشكر السنغال على عقد هذه المناقشة المفتوحة بشأن المياه والسلام والأمن والمذكورة المفاهيمية التي جرى تعميمها علينا (S/2016/969، المرفق). ونعرب عن امتناننا أيضا على الإحاطات الإعلامية التي قدمها

المشركة للدول وشعوبها والنظم الإيكولوجية. وهذا المنظور يتيح لنا التنبؤ بنشوء النزاعات المتعلقة بإمدادات المياه وحفظها واستخدامها واستغلالها. ومع ذلك، وبالنظر إلى الانتشار الحالي للمبادرات الدولية المتصلة بالمياه، تشدد كولومبيا على أهمية مراعاة الحاجة إلى اتباع نهج شاملة وعملية داخل منظومة الأمم المتحدة لإجراء مناقشات بشأن هذه المسألة وتجنب ازدواجية الجهود.

ولئن كانت مسألة المياه لا تدرج ضمن اختصاص مجلس الأمن، فإن الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية تقوم بدور رئيسي يمكنها من خلاله المشاركة في هذه الجهود بوصفها عاملاً محفزاً للتعاون الدولي عبر التبادلات التقنية والعلمية التي تعزز الاستخدام المستدام للمياه. والدول، من جانبها، مدعوة إلى بذل جهود بحسن نية لتعزيز الحوار وآليات التعاون مثل تلك التي جرى اقتراحها اليوم بغية الحفاظ على هذا المورد للأجيال المقبلة ولضمان أن يجري استخدامه في إطار الأنماط المستدامة للإنتاج والاستهلاك.

وفي هذا الصدد، تود كولومبيا أن تؤكد مجدداً الأهمية التي تعلقها على عمل مجلس الأمن. ومع ذلك، فإنها ترى أن الهيئة الأنسب لإجراء المناقشات المتصلة بالمياه هي الجمعية العامة. فبالنظر إلى وظائف وأهداف الجمعية والعلاقة الوثيقة بين المياه والتنمية المستدامة، نرى أنه ينبغي عقد المناقشات المتعلقة بالمياه في ذلك الجهاز العالمي، وبالتالي ضمان اتباع نهج شامل وجامع بمشاركة جميع الدول الأعضاء. ومن الضروري أن نعزز التعاون بين الدول وأن نساعد البلدان النامية، بناء على طلبها، في إيجاد استجابات وحلول تمكنها من بناء القدرات من أجل منع نشوب النزاعات المتعلقة بالمياه.

السيدة بوغياي (هنغاريا) (تكلمت بالإنكليزية): أود أولاً أن أشيد بالرئاسة السنغالية على إدراج هذا الموضوع البالغ الأهمية على جدول أعمال مجلس الأمن.

للموارد المائية فحسب، ولكن أيضاً منع نشوب النزاعات المتعلقة بالمياه والاعتراف بها وإدارتها.

وتتحلى جهود بلدنا في السياسة الوطنية للإدارة المتكاملة للموارد المائية وفي الخطة الوطنية للمياه، والتي تشمل ستة أهداف: المحافظة على النظم الإيكولوجية والعمليات الهيدرولوجية التي تعتمد عليها إمدادات المياه في البلد؛ وتحديد وقياس وترشيد الطلب على المياه؛ وتحسين جودة الموارد المائية وتقليل تلوثها إلى الحد الأدنى؛ وكفالة الإدارة المتكاملة للمخاطر المرتبطة بإمدادات المياه وتوافرها؛ وتهيئة الظروف المواتية لتعزيز المؤسسات المسؤولة عن الإدارة المتكاملة للموارد المائية؛ وأخيراً، توطيد وتعزيز حوكمة الإدارة المتكاملة للمياه. ومن بين تلك الأهداف، ينبغي إبراز استراتيجية إدارة النزاعات المتعلقة باستخدام المياه وإمكانية الوصول إليها والحصول عليها بتكلفة معقولة. وفي هذا الصدد، تعطي خطة المياه الوطنية الأولوية لبرنامج يتعلق بإدارة النزاعات ذات الصلة بالمياه ويهدف إلى تعزيز استراتيجية الحوكمة الواردة في السياسة الوطنية.

وبالإضافة إلى ذلك، تود كولومبيا أن تؤكد أن كونغرس الجمهورية يدرس مشروع قانون، الهدف منه جعل الحق في الحصول على الماء حقاً من حقوق الإنسان الدستورية. وحتى اليوم، عُقدت ستة من المناقشات الثماني المطلوبة لموافقة الهيئة التشريعية. ومن الواضح أن العمل الذي يجري الاضطلاع به على الصعيد الداخلي يتماشى مع أهداف التنمية المستدامة ويجسد التزام كولومبيا بها، ولا سيما الهدف ٦: "ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع وإدارتها إدارة مستدامة".

وبالنسبة لكولومبيا، فإن من الضروري إبراز ومعالجة مسألة المياه على المستوى الدولي في سياق التعاون والحوار بين البلدان، الأمر الذي يمكن أن يكون له أثر إيجابي على المصالح

ونحن نشجع جميع الدول الأعضاء على الانضمام إلى اتفاقيات الأمم المتحدة ذات الصلة بشأن المياه. ولتجنب سوء الإدارة وانعدام الثقة والتزاع في نهاية المطاف، فإن إنشاء آليات للتنسيق فيما بين البلدان على مستوى أحواض الأنهار العابرة للحدود أو طبقات المياه الجوفية ضرورة مطلقة. والتعاون العابر للحدود يرتكز بالإرادة السياسية وبتحديد المسائل المطروحة. ويكتسي التعاون المطلوب لتبادل البيانات بشأن أحواض الأنهار العابرة للحدود وخزانات المياه الجوفية أهمية بالغة.

ومنذ عام ٢٠٠٣، يقوم المنتدى العالمي للعلوم في بودابست، الذي تنظمه الأكاديمية الهنغارية للعلوم ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، بوضع التعاون في مجال المياه على رأس جدول أعمال مداولاته. ودبلوماسية المياه مسألة أساسية بالنسبة لنا. ففي غضون بضعة أيام تحديدا، سنعقد مؤتمر قمة بودابست الثاني للمياه، تحت رعاية فخامة رئيس هنغاريا، وهو عضو في الفريق الرفيع المستوى المشترك للأمم المتحدة والبنك الدولي بشأن المياه. ونعتقد أن مؤتمر قمة بودابست في الأسبوع القادم سيعطي الزخم لتنفيذ جدول الأعمال المتصل بالمياه المنبثق عن أهداف التنمية المستدامة واتفاق باريس بشأن تغير المناخ. وهدف المؤتمر هو تعزيز الرسالة الموجهة إلى جميع البلدان ومفادها أن تيسير تطوير الموارد المائية المستدامة ينبغي أن يكون مصدرا للتعاون والسلام.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل إيطاليا.

السيد كاردي (إيطاليا) (تكلم بالإنكليزية): تؤيد إيطاليا البيان الذي سيتم الإدلاء به باسم الاتحاد الأوروبي. وعلاوة على ذلك، تؤيد تماما البيان الذي أدلى به ممثل مملكة هولندا، في ضوء تعاوننا المتصل بالولاية المقبلة المجزأة في مجلس الأمن.

وتعرب هنغاريا عن تأييدها للبيان الذي سيدلي به مراقب الاتحاد الأوروبي.

عند الحديث عن المياه والأمن والتعاون، فإنني أستشهد دوما بالمقولة الملفتة لعالم الفيزياء الهنغاري المولد الحائز على جائزة نوبل دينيس غابور، مخترع تقنية التصوير الثلاثي الأبعاد، والذي قال: "حتى اليوم، كان الإنسان يكافح الطبيعة. ومن الآن فصاعدا، فإن الإنسان سيكافح طبيعته هو".

وما يجعل هذه المقولة ذات أهمية خاصة في سياق هذه المناقشة هو أن التحديات المتصلة بالإدارة المستدامة لمواردنا من المياه العذبة، فضلا عن أزمة المياه الشبيكة، هي إلى حد كبير من صنع الإنسان. إن الترابط سيزداد بمرور الوقت، حيث تعتمد المناطق والقطاعات المعرضة لنقص المياه اعتمادا متزايدا على المياه التي يسيطر عليها آخرون وتواجه ظروفًا مناخية متغيرة بشكل مذهل وتحديات تسهم في تزايد ندرة المياه.

ويعتبر الكثيرون المياه محركا للتزاعات، لكن الأهم من ذلك هو أنني أعتقد أنها ينبغي أن تكون مصدرا للتعاون. فعلى الرغم من التوقيع على أكثر من ١٤٠ من المعاهدات المتصلة بالمياه في هذا القرن، فإن مجموعات البيانات تبين أنه لم تقع سوى نحو سبع مناوشات طفيفة على المياه خلال الفترة نفسها. والحرب على المياه ليست معقولة من الناحية الاستراتيجية أو فعالة من الناحية الجغرافية المائية أو مجدية من الناحية الاقتصادية. وحتى اليوم، يسود التعاون في مجال المياه على التزاعات بسبب المياه.

وقد أرست هنغاريا تقليدا قويا للإدارة الحصيفة للمياه على مر القرون. وتقدم أيضا المساعدة التقنية إلى البلدان النامية. وبالنظر إلى الظروف الهيدرولوجية للبلد، فإن التعاون في مجال المياه العابرة للحدود ضرورة حتمية لا جدال فيها بالنسبة لهنغاريا.

والمهندسين الزراعيين ومديري المياه، مع تعزيز نهج متكامل في إطار الصلة بين الأمن والمياه والطاقة والغذاء بالمعهد الزراعي في فلورنسا، وكذلك بتعزيز برامج الدراسات العليا في المعهد الزراعي لمنطقة البحر الأبيض المتوسط في باري. وإلى جانب العدد المتزايد من الطلاب المتخرجين من أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، ومنطقة البحر الأبيض المتوسط والشرق الأوسط، الذين يقومون الآن بمعالجة مسائل الاستخدامات المتنافسة للمياه الشحيحة في بلدانهم، فإن التعاون الإيطالي يواصل مشاركته الطويلة الأمد في المشاريع المحلية لحفظ المياه واستخدامها على نحو مستدام مع التركيز على المناطق الريفية في منطقة البحر الأبيض المتوسط والشرق الأدنى، وأفريقيا، وأمريكا اللاتينية.

ويذكرنا التاريخ بأن إدارة المياه المتقدمة يمكن أن تسهم في تنمية المجتمعات وبناء قدرتها على التكيف، كما أثبتت الإمبراطورية الرومانية في منطقة البحر الأبيض المتوسط، وهي منطقة تعاني الإجهاد المائي وتقلب المناخ. وبعد ألفي عام، لا يسعنا إلا أن نقر بالأسباب الجذرية للتغيرات والتحديات التي يشكّلها تغير المناخ، والتوسع الحضري غير المسبوق، ونمو السكان، والهجرة، على الاستقرار والأمن في العالم، ونقوم بمعالجتها. وهذه الحالة، التي المتجلية على نحو خاص في أفريقيا، تتطلب زيادة التعاون الدولي. وتتيح خطة عام ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة إطاراً ملائماً يتسم فيه النمو الاقتصادي، والاستدامة الاجتماعية، والحفاظ على البيئة، والسلام، والأمن، بالترابط والمنفعة المتبادلة. وينبغي ألا نضيع فرصة اعتماد هذا النموذج المفاهيمي الجديد.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل غواتيمالا.

السيد سكينر - كلي (غواتيمالا) (تكلم بالإسبانية): أولاً وقبل كل شيء، نود أن نشكركم، سيدي، على تنظيم

وأود أن أهنئ السنغال على الاختيار المستنير لموضوع مناقشة اليوم، الذي يركز على الروابط بين المناخ والأمن.

إن ندرة المياه يمكن أن تشكل تهديداً - وعاملاً مضاعفاً لعدم الاستقرار، ومحركاً للهجرة والمواجهة. ولهذا السبب فإن التعاون الدولي أداة أساسية لبناء السلام ومنع نشوب النزاعات المتصلة بندرة الموارد والتقليل من التهديدات إلى أدنى حد من خلال الدبلوماسية الوقائية والوساطة وبناء القدرات. وتضم المعاهدات الدولية للمياه العذبة أكثر من ٤٠٠ من الاتفاقات المعنية بالمياه، أكثر من ربعها أبرم خلال الأعوام الـ ٧٠ الماضية. وهي بديل للمواجهة.

وإيطاليا طرف في ما يسمى اتفاقية المياه - الاتفاقية المتعلقة بحماية واستخدام المجاري المائية العابرة للحدود والبحيرات الدولية - التي اضطلعت بدور رئيسي في منع نشوب النزاعات المحتملة في المنطقة الأوروبية عقب نهاية الاتحاد السوفياتي. كما أثبتت أهميتها الحاسمة في العديد من حالات ما بعد النزاع - على سبيل المثال، بعد النزاع في يوغوسلافيا السابقة.

فقد عزز الإطار المؤسسي للاتفاقية التعاون القائم على الإنصاف والاستدامة، وبالتالي، السلام والتكامل الاقتصادي. وفتح باب التوقيع على الاتفاقية أمام جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة اعتباراً من ١ آذار/مارس يتيح الفرصة لهيئة الإطار العالمي المتعدد الأطراف من أجل تعزيز التعاون في مجال المياه، ورصد التقدم المحرز، وتحديد البؤر الساخنة، وحفز الاستجابات الوقائية. ويمكن أن تكون منبرا في منظومة الأمم المتحدة للدبلوماسية المتعددة الأطراف بشأن السلام والأمن والمياه.

وتعتقد إيطاليا أن التعليم والبحوث والتعاون، مع نقل المعرفة، فيما يتعلق بإدارة المستدامة للمياه، هي مفتاح جهودنا في مجال منع نشوب النزاعات. ولهذا الغرض، استثمرت إيطاليا في دورات تدريبية متخصصة للمهندسين

بالتنمية والاستدامة ويستترشد بالحفظ والاستخدام المستدام. نحن بحاجة إلى إعداد استراتيجية للاستجابة السريعة تركز على المسائل الهيكلية الأساسية المتصلة بمشكلة الموارد المائية، الأمر الذي لا يتطلب تغييرا في الخطاب فحسب، بل وتغييرا كبيرا في الطريقة التي نرى بها ونفهم الواقع الذي يحدد الحفاظ على المياه والحصول عليها واستخدامها.

بالنسبة لغواتيمالا، فمن المثير للقلق بصفة خاصة، لأسباب مختلفة، ولأسباب هي إلى حد كبير من صنع الإنسان، فإن سكان العالم حاليا يواجهون نقصا كبيرا في المياه العذبة بسبب الاستخدام غير المستدام، وسوء إدارة المياه وتلوثها، وكذلك تغير المناخ، والتصنيع، والنمو الديمغرافي السريع، وإعادة توزيع حصص المياه، وكلها تضيف إلى تزايد الطلب على موارد المياه، الأمر الذي يمكن أن يؤدي إلى حدوث مواجهات بين المجتمعات المحلية والشعوب والدول.

وفي ظل هذه الظروف، من غير الضروري ومن العبث التشديد على أنه، ما لم نغير الظروف التي نستخدم في ظلها هذه الموارد حاليا، فإن الاستخدام غير السليم أو الافتقار إلى إمكانية الحصول على المياه من شأنه أن يولد المزيد من العنف الهيكلي في مناطق مختلفة، مما يعرض للخطر التنمية وإعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للشعوب، وكذلك السلام والأمن الدوليين. وهذا هو السبب في أننا ندين الهجمات التي تشن ضد إمدادات المياه كوسيلة من وسائل شن الحرب، سواء كانت ذات طابع وطني أو دولي، لأن ذلك يشكل انتهاكا واضحا للقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني. في الواقع، فإن استخدام المياه بوصفها أداة من أدوات الحرب جريمة ضد الإنسانية، وهذا هو السبب الذي يجعل العلاقة بين المياه والسلام تستحق التحليل وفقا للممارسات الحالية بهدف تنسيق السياسات بشأن الحفظ والاستخدام المستدام.

مناقشة اليوم الهامة، وعلى المذكرة المفاهيمية (S/2016/969)، كما أشكر الأمين العام، والسيد دانييلو تورك، والسيدة كريستين بيرلي، والسيد سانديب واسليكار على إحاطاتهم الإعلامية.

ويعتقد وفد بلدنا أن مناقشة بشأن المياه والسلام والأمن أمر مهم لأن الموارد الطبيعية ضرورية من أجل بقاء البشرية، ولكن أيضا نظرا لندرتها واعتماد الناس عليها، فإنها يمكن أن تكون السبب الأساسي في اندلاع النزاعات. وتتشاطر غواتيمالا القلق من أن المياه يمكن أن تعتبر سببا للنزاعات، التي قد تقع بسبب تفاوت توزيعها على الصعيد العالمي وندرتها المستمرة الناجمة عن التوسع الحضري، والاحترار العالمي، والاستخدام المفرط أو غير المناسب للمياه. ولهذا السبب يجب أن نتوخى الحذر والحكمة في استخدام وحفظ المياه، لا سيما بالنظر إلى الزيادة المتوقعة في عدد سكان العالم في المستقبل القريب. ولهذا السبب نتفق مع ملاحظات الأمين العام السابق كوفي عنان، الذي قال إن

”التنافس على المياه العذبة قد يصبح مصدرا للنزاعات والحروب في المستقبل، ولكنه في الوقت نفسه يمكن أن يكون حافزا للتنمية والتعاون.“

إن التزامنا القوي بتعددية الأطراف يقوم على أساس الاقتناع بأن التحديات العالمية مثل صون السلم والأمن الدوليين، ومكافحة الفقر، وتعزيز التنمية المستدامة وسيادة القانون لا يمكن التصدي لها بفعالية إلا في إطار متعدد الأطراف يستند إلى افتراض التعاون والتضامن. وبدون ذلك، فإن استخدام الموارد على نحو تعسفي وغير منطقي لن يؤدي إلا إلى نقصها فحسب بل إلى اشتباكات بين الشعوب والدول في محاولة للوصول إلى تلك الموارد.

من شأن الحماية البيئية والإدارة المناسبة لمواردنا الطبيعية أن تمكننا من تحقيق التعايش الإنساني المتناغم، الذي يتسم

المستويات. وأثني على السنغال على عقد هذه الجلسة وإعداد المذكرة المفاهيمية الشاملة (S/2016/969، المرفق). وأشكر الأمين العام وجميع مقدمي الإحاطات الإعلامية الثلاث على مساهماتهم الهامة والمفيدة اليوم.

الماء داعم لحياتنا، ولا يمكن إنكار أثره على التنمية البشرية. ورغم ذلك، ظلت قيمة المياه وموقعها الاستراتيجي في السياسات الدولية غير مقدرة حق تقديرها لمدة طويلة، وكذلك مخاطر ندرة المياه من أجل السلام والأمن. وبصفة خاصة في ضوء تغير المناخ، الذي يؤثر بشكل مباشر على الدورات المائية، يجب علينا أن نتخذ موقفا مختلفا ونتبع نهجا متسقا بدرجة أكبر إزاء إدارة المياه وحماية هذا المورد الطبيعي الذي لا غنى عنه، والذي هو أساسي من أجل بقاء حضارتنا، بل وكوكبنا. يمثل اتفاق باريس بشأن تغير المناخ معلما هاما في العملية، ويسرني أن أعلن أن سلوفينيا صدقت مؤخرا على الاتفاق.

إن تعبئة الإرادة السياسية أمر بالغ الأهمية لحماية الموارد المائية، ويجب علينا أن نتصرف بسرعة. ولهذا السبب، فإن سلوفينيا أحد البلدان المشاركة في استضافة الفريق العالمي الرفيع المستوى المعني بالمياه والسلام، الذي يرأسه الرئيس السابق لسلوفينيا، السيد دانيلو تورك، وكان من دواعي سرور سلوفينيا المشاركة في استضافة حدث مواز بشأن الموضوع خلال المناقشة العامة الأخيرة للجمعية العامة. وعلاوة على ذلك، نشارك في جنيف في مجموعة أصدقاء المياه والسلام، حيث نتطلع إلى انضمام أعضاء جدد إلى المجموعة نتيجة لمناقشات اليوم. ونود أيضا أن نشجع المزيد من التعاون المكثف بين مجموعتي الأصدقاء في جنيف وفي نيويورك، فضلا عن التعاون مع مختلف الأفرقة الرفيعة المستوى المعنية بالقضايا المتصلة بالمياه.

وفي هذا الصدد، نسلم بحسن توقيت هذه المناقشة لصالح إبراز مشكلة المياه وإمدادها، التي تستحق اهتماما أكبر من المجتمع الدولي. ولهذا السبب نرحب مع الارتياح بالجهود التي يبذلها الفريق العالمي الرفيع المستوى المعني بالمياه والسلام لتناول وضع مقترحات لتعزيز الهيكل العالمي من أجل منع وحل النزاعات المتصلة بالمياه، فضلا عن عمله لتعزيز أهمية المسائل المتصلة بالمياه في السياسات المحلية والإقليمية والدولية بهدف حفظ هذا المورد الحيوي للأجيال المقبلة.

تقع على عاتق مجلس الأمن المسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين. ولتحقيق ذلك، تم الاعتراف بأنه من الضروري الاعتماد على مجموعة من الآليات والأدوات التي تنطبق على الحالات والظروف المحلية للسكان المعنيين. وفي معظم الحالات، استخدمت هذه الأدوات للرد على النزاعات بدلا من منع نشوبها. غير أننا نعتقد أنه من الضروري ضمان أنه ينبغي استخدام جميع الأدوات المتاحة لمجلس الأمن بطريقة مناسبة للتعامل مع مختلف القضايا المعنية من أجل تحقيق السلام المستدام، وبالطبع، منع نشوب النزاعات.

وأخيرا، يرى وفد بلدي أنه من المهم إدراج هذا الموضوع في جدول أعمال المجلس، مع التأكيد على أن الماء مورد استراتيجي تملكه البشرية جمعاء وله تأثير على الأمن والتنمية وحقوق الإنسان. هذا أمر واضح. لدينا خطتان مهمتان، خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة السلام المستدام. يمكننا أن نستفيد منهما ونبني عليهما معا من أجل مستقبل مستدام ومتناغم.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن إلى سلوفينيا.

السيد لوغار (سلوفينيا) (تكلم بالإنكليزية): ترحب سلوفينيا بتنظيم هذه المناقشة وبفرصة تناول الموضوع المعقد المتمثل في الصلات بين المياه والسلام والأمن على أعلى

إن الحفاظ على المياه يعني الحفاظ على كوكبنا لأنفسنا وللأجيال القادمة. يجب ألا ندخر جهداً من أجل إيجاد حلول شاملة للتحديات المتصلة بالمياه، مع الأخذ في الاعتبار بالروابط الوثيقة مع تغير المناخ والأمن الغذائي والطاقة والمسائل الأخرى. وكلما زاد وعينا بأهمية التعاون في مجال المياه، كلما تيسر تحقيق هدف الاستخدام المستدام للمياه للجميع، الذي سيؤدي بدوره إلى المساهمة في صون السلم والأمن.

وتظل سلوفينيا ملتزمة بدعم الصلة بين المياه والسلام والأمن. وفي ضوء ذلك، فإن بلدنا يتطلع باهتمام إلى التقرير النهائي للفريق العالمي الرفيع المستوى المعني بالمياه والسلام والتوصيات الواردة فيه.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل المكسيك.

السيد ساندوفال مينديوليا (المكسيك) (تكلم بالإسبانية): تود المكسيك أن تشكر السنغال على عقد هذه المناقشة بشأن أحد التحديات الرئيسية الناشئة أمام التنمية والاستقرار العالمي، فضلاً عن السلام المستدام.

وننوه بالبيانات التي أدلى بها الأمين العام ومقدمو الإحاطات الإعلامية الآخرون.

أولاً، سوف أدلي ببعض التعليقات الموجزة باسم الفريق الرفيع المستوى المعني بالمياه، الذي أنشأته الأمم المتحدة ومجموعة البنك الدولي، وهو يتألف من ١١ عضواً ومستشار خاص. ويشترك في رئاسة الفريق رئيساً موريشيوس والمكسيك.

إن الفريق المعني بالمياه يسعى إلى إحداث تغيير أساسي في الطريقة التي يتناول بها العالم مسألة المياه، من أجل جعلها أولوية باعتبار المياه أهم مورد للبشرية، ومن أجل تعبئة الإجراءات الفعالة لكفالة توافرها وإدارتها بشكل مستدام لصالح شعوبنا، بناءً على خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وبشكل خاص

ولمجلس الأمن دور هام في التوعية بأهمية المياه من أجل السلام والأمن، وفي منع نشوب النزاعات المحتملة فيما يتصل بالمياه. ولذلك، نأمل أن تسهم هذه المناقشة في اتخاذ المزيد من الإجراءات بشأن إدارة المياه، مع تعزيز الجوانب الهيكلية للصلة بين المياه والأمن.

وعلاوة على ذلك، أود أن أشدد على الدور الهام الذي تضطلع به المنظمات الإقليمية في المساهمة في الإدارة المستدامة والسلمية للمياه عبر الحدود الوطنية. وبالإضافة إلى ذلك، علينا إقامة شراكات جامعة في مجال المياه. وينبغي لتلك الشراكات أن تشمل على مجموعة من الجهات الفاعلة، ليس الحكومات وحسب، بل والمجتمع المدني والقطاع الخاص. وينبغي أن تكون منصفة وتحظى بالتمويل المناسب، بهدف عدم ترك أحد يتخلف عن الركب، وينبغي تشجيع جميع الجهات المعنية على اختيار التعاون بدلاً من الصراع.

لا شك في أن الإدارة المستدامة للموارد المائية ستصبح تحدياً عالمياً رئيسياً. لكنني أود أيضاً أن أسلط الضوء على إمكانية تحويلها من مصدر للنزاع المحتمل إلى أداة للتعاون السلمي. ولسلوفينيا تجربة إيجابية للغاية في هذا الصدد مع اللجنة الدولية لحوض نهر سافا، التي أنشأتها دول يوغوسلافيا السابقة الأربع، نتيجة أحد أوائل الاتفاقات الدولية المبرمة بين دول يوغوسلافيا السابقة بعد تحقق السلام عقب حروب البلقان. ونتيجة لذلك، أصبح نهر سافا رمزاً للتعاون الإقليمي، وكان للاتفاق تأثير هام في تحقيق الاستقرار على الصعيد الإقليمي. وإنني فخور أيضاً بأن أبلغ المجلس بأنه قبل أسبوع واحد كرست الجمعية الوطنية السلوفينية الحق في مياه الشرب المأمونة في دستورنا. وعلاوة على ذلك، فإن الأولويات القطاعية للتعاون الإنمائي لسلوفينيا تشمل التركيز بوجه خاص على الإدارة المستدامة للمياه والوصول إلى مياه الشرب المأمونة.

المكرر. ومن المهم تطوير القدرات على التعاون والوساطة في حل النزاعات المتصلة بالمياه. ويجب على عمل وكالات وهيئات الأمم المتحدة ذات الصلة على أرض الواقع، بما في ذلك لجنة بناء السلام، أن يراعي الطابع المحدد لهذه المسألة.

وإدارة المياه، لا سيما عندما تكون هناك حاجة إلى تقاسم هذا المورد بين بلدين أو أكثر، ينبغي بالضرورة ألا تؤدي إلى نشوب الصراع. فأكثر من ١٢٠ عاما، أرست المكسيك والولايات المتحدة إطارا مثاليا للتعاون الثنائي من خلال هيئة وطنية مشتركة بين البلدين، وهي لجنة الحدود والمياه الدولية، ترصد تنفيذ المعاهدات الثلاث عشرة بشأن هذه المسألة، التي وقع عليها كلا البلدين. وقد أتاح لنا التعاون والتفاهم المتبادل تنفيذ المشاريع المشتركة التي أدت إلى تحسين الرفاه لـ ١٢ مليون شخص من سكان المنطقة الحدودية. وهذه الإرادة السياسية، المعرب عنها من خلال التفاهم والتعاون، يجب أن تسود بين الدول المتجاورة التي تتقاسم المجاري المائية، والحدود، والأمن، والمستقبل.

والنجاح الذي تحقق في مجال التعاون على حدودنا الشمالية تكرر على حدودنا الجنوبية، حيث تعمل اثنتان من اللجان الدولية المستقلة. وقد أدى ذلك إلى عدة عقود من التعاون مع جارتيينا غواتيمالا وبليز بشأن إدارة أحواض المياه المشتركة، وأدى أيضا إلى تعزيز العلاقات الثنائية.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل جنوب أفريقيا.

السيد زيمان (جنوب أفريقيا) (تكلم بالإنكليزية): يود وفد بلدي أن يعرب عن تقديره للسنغال على عقد هذه المناقشة الهامة والحسنة التوقيت بشأن الدور الهام الذي تؤديه المياه في صون السلام والأمن الدوليين.

الهدف ٦ من أهداف التنمية المستدامة. لهذا السبب، نعتقد أن المياه ينبغي أن تكون في صميم مناقشاتنا عندما نتكلم عن مسائل مثل التنمية الاجتماعية والاقتصادية، والسلام والأمن، وحماية البيئة، أو التكيف مع تغير المناخ.

وفي أيلول/سبتمبر الماضي، أطلق الفريق خطة عمل، مع الأمين العام ورئيس مجموعة البنك الدولي، تعترف بأن الحصول على مياه الشرب الآمنة هو حق من حقوق الإنسان. وتعترف الخطة أيضا بالحاجة إلى تحمل مسؤوليات أكبر في مواجهة التحديات المحلية والوطنية والدولية، من خلال اتباع نهج شامل ومنسق. وفي هذا الصدد، دعا قادة دولنا إلى توحيد التوصيات الحالية والبحوث المتعلقة بالمياه والسلام بغية تقديم مبادرة جديدة في كانون الثاني/يناير ٢٠١٧.

وإذا واصل العالم استهلاكه وفقا للمعدل الراهن، فسيكون هناك بحلول عام ٢٠٣٠ انخفاض بنسبة ٤٠ في المائة في احتياطي المياه الحالية. وإذا نجحنا في تحقيق أهداف خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، فسوف نتوصل إلى تهيئة الظروف اللازمة لتقليص الصراعات المتعلقة بالمياه وإزالتها، من خلال اتباع نهج وقائي. ويجب أن يشمل هذا النهج أيضا الأحواض العابرة للحدود، التي تأوي ٤٠ في المائة من سكان العالم، ولكنها تفتقر إلى الاتفاقات التي تنظمها بنسبة ٦٠ في المائة من الحالات.

وتؤكد المكسيك مجددا، بصفتها الوطنية، على ضرورة حماية هذا المورد الحيوي لتنمية البلدان وسكانها، وبالتالي تعزيز السلام المستدام. وأسس السلام المستدام، بالنسبة إلى المكسيك، تكمن في التنمية، ومكافحة الفقر وعدم المساواة، والوصول إلى العدالة والمؤسسات، باعتبار ذلك أكثر الوسائل فعالية لمنع نشوب الصراعات وتحسين نوعية الحياة.

ومسألة إدارة الموارد المائية وحمايتها هي مسألة ذات أهمية خاصة في المناطق التي شكلت المياه فيها مصدرا للصراع

وبما أنني أتحدر من قارة يظل فيها الأمن المائي أولوية عليا، أود أن أشدد على الأهمية الكبيرة لهذه المسألة بالنسبة إلى أفريقيا. ولا شك في أن المجتمع الدولي يجب أن يعزز تركيزه على الحفاظ على المياه، بما في ذلك من خلال مكافحة تغير المناخ. والرئيس جاكوب زوما عضو في فريق الأمم المتحدة والبنك الدولي الرفيع المستوى المعني بالمياه، الذي يعمل على دعم خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وتحقيق الهدف ٦ من أهداف التنمية المستدامة بشأن المياه النظيفة والصرف الصحي.

والفريق، الذي انعقد بمبادرة من الأمين العام ورئيس البنك الدولي، دعا مؤخرا إلى تحوّل أساسي في الطريقة التي ينظر بها العالم إلى مسألة المياه، ووضع خطة عمل من أجل اتباع نهج جديد لإدارة المياه من شأنه أن يساعد العالم على تحقيق أهداف التنمية المستدامة. علاوة على ذلك، فإن المنتدى الاقتصادي العالمي قد حدد في تقريره الصادر خلال كانون الثاني/يناير عن المخاطر العالمية القول إن ندرة المياه هي السبب الأول للمخاطر الطويلة الأجل على الصعيد العالمي.

وينبغي لنا أيضا أن نعمل معا من أجل أن تصبح الزيادة في التنافس على المياه عاملا حافزا للمزيد من التعاون المكثف والروح الابتكارية بدلا من أن يكون مصدرا للصراع. والواقع أنه يمكن أيضا للتحديات المحيطة بالمياه أن تشكل مسارا للحوار والوساطة وبناء الثقة بين الدول. وعمل إدارة الشؤون السياسية في هذا الصدد يحظى بالاشادة.

إن جنوب أفريقيا تتقاسم أحواض الأنهار العابرة للحدود مع ثلاثة بلدان أفريقية أخرى. وفي هذا الصدد، فإن تحقيق الأمن المائي العابر للحدود يساعدنا وجيراننا على حفز التعاون الإقليمي. فالمياه المتقاسمة توفر فرص التعاون وتدعم التنمية السياسية بشأن مسائل أوسع نطاقا، مثل التنمية المستدامة والتكامل الاقتصادي.

إن للصراعات آثارا متتالية وتداعيات بعيدة الأثر على الأمن المائي، الأمر الذي يخلف نتائج سلبية على الأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية، والجوانب البيئية للتنمية المستدامة. وتأثير المياه على الصراعات يمكن رؤيته في أفريقيا، ولا سيما في البلدان الواقعة على طول نهر النيل، وكذلك في أنحاء من منطقة الشرق الأوسط تشح فيها المياه. لذلك، نعتقد أن الأمن المائي يجب أن يكون أحد الشواغل الرئيسية التي ينبغي تليتها في أعقاب الصراعات، من أجل استعادة سبل كسب الرزق وإحياء التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وعلى الصعيد العالمي، تشير الدلائل إلى أنه وفقا للمعدل الحالي، فإن الاستخدام المفرط للمياه العذبة بالنسبة إلى توافرها سوف يؤدي إلى تباطؤ التنمية الاقتصادية بشدة. وسوف يسبب الافتقار إلى المياه النظيفة نقصا هائلا في الأغذية، وإنتاج الطاقة في غضون ١٥ إلى ٢٠ سنة مقبلة.

ويمكن للصراعات المحتملة على الموارد المائية أن تشكل تهديدا وشيكا للأمن، سواء على الصعيد العالمي أو على صعيد القارة الأفريقية، خاصة لأن الناس يواصلون السعي إلى مستويات معيشة أفضل في مواجهة الموارد المحدودة بصورة متزايدة. وهذا بدوره سيؤدي إلى عواقب مثل زيادة تدفقات المهاجرين لأسباب اقتصادية، التماسا للرزق في أماكن أخرى.

وهذا السيناريو يؤكد التقرير الأخير للبنك الدولي المعنون "ارتفاع وجفاف: تغير المناخ، والمياه، والاقتصاد"، حيث يخلص إلى أنه

"في السنوات الخمس والثلاثين المقبلة، يمكن لانعدام الأمن المائي - الذي يزداد سوءا بسبب تغير المناخ - أن يجبر الناس على الهجرة، ونشوب الصراعات، وأن يشكل عبئا ماليا كبيرا على الحكومات الإقليمية".

السيد تومس (ألمانيا) (تكلم بالإنكليزية): أشكر جمهورية السنغال على الدعوة إلى هذه المناقشة الهامة بشأن الصلات القائمة بين المياه والسلام والأمن.

في السنوات الأخيرة وضع تقرير المخاطر العالمية الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي أزمات المياه باعتبارها من بين المخاطر العالمية التي لها أكبر الأثر ويحتمل حدوثها. إن ندرة المياه مسألة جامعة تؤثر على جميع مجالات الحياة البشرية: مياه الشرب والتغذية والسلام والأمن والتنمية المستدامة والنمو الاقتصادي. وتقدر المنظمة الدولية للهجرة أنه بحلول عام ٢٠٥٠ سيكون ما يقرب من ٢٠٠ مليون مهاجر بسبب البيئة مشردين قسرا بصفة مؤقتة أو دائمة بسبب الفيضانات والجفاف والتصحر أو ارتفاع مستوى سطح البحر.

وبالرغم من تلك التوقعات القائمة فإن مقولة "حروب المياه" ليست قدرا محتوماً. ونعتقد أن التعاون في مجال المياه العابرة للحدود هو الجواب المناسب للتوصل إلى حلول إقليمية فعالة ودائمة للتراعات على المياه. وذلك التعاون يجب أن يعكس مصالح جميع البلدان المشاطئة ويجب أن يستند إلى الكفاءة والاستدامة في استخدام المياه. وهناك العديد من الأمثلة الإيجابية لإثبات ذلك. في أوروبا هناك تعاون في مجال المياه في حوضي نهرى الدانوب والراين. وفي أفريقيا هناك التعاون في مجال المياه في حوض بحيرة فيكتوريا وحوض بحيرة تشاد. وفي المثال الأخير تسعى الدول المشاطئة إلى حماية تضاريف بحيرة تشاد وكفالة الأمن المائي في المنطقة بأسرها بالرغم من أنها تعاني من إرهاب جماعة بوكو حرام.

ونحن مقتنعون بأن دعم وتعزيز التعاون في مجال المياه العابرة للحدود يتطلب أطرا قانونية مستقرة. وعلى الصعيد العالمي فإن اتفاقيتي الأمم المتحدة للمياه لعام ١٩٩٢ و ١٩٩٧ توفران أدوات قيمة للتعاون عبر الحدود مما يعود بالنفع على جميع البلدان المشاطئة في الحوض. ولذلك فإننا نشجع جميع

ولا تزال الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي خير مثال على هذا النهج، حيث تنسق هذه المنظمة التعاون في مجال المياه العابرة للحدود بشأن ١٥ حوضا عبر الجنوب الأفريقي. ولا بد لنا أيضا من الكلام عن اعتقادنا القوي بأن الأمن المائي في بلد ما يرتبط ارتباطا وثيقا بالأمن المائي في البلدان المجاورة، وهو حجر الزاوية للتكامل والتنمية على الصعيد الإقليمي.

وبالنسبة إلى جنوب أفريقيا، بوصفها دولة دستورية وديمقراطية، فإن سياسة الشمول ومراعاة الجانب الجنساني كانتا دائما من المبادئ الأساسية لسياستنا الوطنية.

لذلك يجب النظر إلى التعجيل بتمكين المرأة في إدارة المياه الإقليمية على أنه أمر أساسي لأن المرأة تضطلع بدور هام في توفير المياه وإدارتها وحمايتها. ونادرا ما ينعكس الدور المحوري للمرأة بوصفها من مقدمي المياه ومستخدميها وكقيمت على البيئة المعيشية في الترتيبات المؤسسية لتنمية الموارد المائية وإدارتها.

وتشكل ندرة المياه تهديدا رئيسيا للنمو الاقتصادي والاستقرار في جميع أرجاء العالم. والمياه في صميم السلام والأمن الدوليين وستظل كذلك وفي صميم الدفاع عن حقوق الإنسان وضرورة اتباع مسارات التنمية المستدامة. إن الأهداف الإنمائية في خطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣ توضح بشكل أفضل طلب أفريقيا على المياه إذ تشير إلى،

"أن تحظى أفريقيا بالاستخدام العادل والمستدام للموارد المائية وإدارتها من أجل التنمية الاجتماعية والاقتصادية والتعاون الإقليمي والبيئة".

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطى الكلمة الآن لممثل ألمانيا.

كانت المياه دائما شحيحة في بعض الأماكن عادة بسبب موقعها الجغرافي. لكن في أماكن أخرى تكون شحيحة بسبب سوء الإدارة وسوء التوزيع وهو ما تسبب في الهدر والتوزيع غير العادل. والتدهور البيئي يجعل المياه سامة وتغير التغييرات المناخية دورات الماء. ومصادر المياه الجوفية في العديد من الأماكن مهددة بالتلوث نتيجة بعض أنشطة التعدين والزراعة والصناعة لا سيما في البلدان التي تفتقر إلى قواعد أو ضوابط كافية. ولا تزال النفايات الصناعية والمنظفات والمنتجات الكيميائية تضح في الأنهار والبحيرات والبحار. ويتطلب الإنتاج الزراعي، وهو أكبر مستهلك للمياه العذبة، والصناعات، وهي ثاني أكبر المستهلكين، المياه اليوم أكثر من أي وقت مضى، مما يستنفد مستودعات المياه الجوفية بوتيرة أسرع بكثير من تجديد مواردها.

وفي كثير من الأماكن يتجاوز الطلب على المياه المعروض المستدام مع عواقب مأساوية في الأجلين القصير والطويل بما في ذلك الآثار على الأصدمة الوطنية والإقليمية والسلم والأمن الدوليين. يؤثر شح المياه بصورة خاصة على أفريقيا حيث لا تحصل قطاعات كبيرة من السكان على المياه الصالحة للشرب أو أنها تتعرض للجفاف الذي يعرقل الإنتاج الزراعي ويثير المنافسة الشرسة على المياه. وهجرة السكان قاطبة من المناطق التي تعاني من شح المياه الشديد يعتبر تهديدا للسكان في المناطق التي تحصل على المياه.

وباختصار فإن تأثير المياه على السلام والأمن الدوليين والإقليميين والوطنيين لا يمكن المبالغة في وصفه. وفي الواقع يتنبأ الخبراء في مجال المياه والمدافعون عنها بأن الحرب العالمية الثالثة ستكون على المياه. وحينما زار البابا فرانسيس منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة في عام ٢٠١٤ قال،

البلدان على الانضمام إلى الاتفاقيتين والاستفادة من خبرتهما وأطرهما. وعلى الصعيد الإقليمي فإن منظمات أحواض الأنهار أساسية لتنفيذ المبادئ المنصوص عليها في هاتين الاتفاقيتين.

وأخيرا، من أجل الحيلولة دون استخدام المياه كوسيلة للحرب، من الأمور الأساسية تعزيز تنفيذ القانون الإنساني الدولي. وأود أن أذكر على وجه الخصوص بروتوكولي عام ١٩٧٧ الإضافيين لاتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩. لقد أظهر المثال الأخير لتنظيم داعش وسد الموصل إلى حد كبير النتائج الملموسة لتلك التهديدات.

ولكي نستعد بشكل كافٍ للتخفيف من آثار أزمات المياه التي تلوح في الأفق وآثارها المحتملة على السلام والاستقرار وكذلك لكفالة التنفيذ الناجح لأهداف التنمية المستدامة، نشجع جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على الإسهام بفعالية في تعزيز هيكل المياه للأمم المتحدة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطى الكلمة الآن للمراقب عن دولة الكرسي الرسولي ذات مركز المراقب لدى الأمم المتحدة.

المونسنيور جريسا (تكلم بالإنكليزية): يسر الكرسي الرسولي أن الرئاسة السنغالية قد اختارت هذا الموضوع الهام لمناقشة مفتوحة في مجلس الأمن وبالتالي قامت بزيادة اهتمام المجتمع الدولي بالمسألة.

توضح ندرة المياه إحدى المفارقات. ففي حين تغطي المياه ثلثي سطح الأرض ولا تستنفد عند استهلاكها، فإن من الواضح أن توافر المياه العذبة آخذ في التقلص. ومع توسع الصحارى وإزالة الغابات وزيادة الجفاف ينبغي أن يكون الجميع قلقا حيال احتمال وقوع كارثة في جميع أرجاء العالم من جراء تناقص إمدادات المياه.

بصورة أوثق في الجهود الرامية إلى التوصل إلى حلول بدلا من الدخول في منافسة شرسة دائما على الموارد الأساسية المتناقصة يمكن أن تؤدي في نهاية المطاف إلى الحروب والتراعات. ويستمر ظهور تكنولوجيا جديدة بوسعها أن تمكننا من تفادي أزمة في استدامة المياه من خلال عدة أمور منها أفضل أساليب إنتاج الأغذية التي تتطلب كميات أقل من المياه والصناعة التحويلية التي تقلل من تلوث المياه الجوفية وشبكات المياه.

وعلاوة على ذلك يجب عدم التحلي عن إيجاد الحلول التقليدية والمحلية للتحديات المتصلة بالمياه بالرغم من أوجه التقدم التكنولوجي. ويود وفد بلدي أن يشجع القطاعين العام والخاص على دعم المبادرات المجتمعية من أجل حفظ المياه وتوزيعها. وكثيرا ما تعرف المجتمعات المحلية بشكل أفضل النظم المائية وتعرف أفضل السبل للحفاظ عليها وتسخيرها.

ومع أن نقص المياه يعني مناطق شاسعة، فإن الحلول المحلية دائما عناصر رئيسية في التعامل على مشكلة المياه.

أخيراً، إن التثقيف المتعلق بالأهمية الأساسية للمياه أمر أساسي. ويبقى الماء عرضة للهدر والتلوث، ليس في العالم المتقدم النمو فحسب، بل أيضاً في البلدان النامية التي تمتلكه بوفرة نسبية. وذلك يُثبت أن هناك الكثير من العمل الذي يتعين القيام به في تثقيف الأفراد والمجتمعات المحلية، بشأن مسائل مثل الحفاظ على المياه، والاستهلاك الرشيد والاستخدام المنصف لهذه النعمة العالمية المشتركة من قبل الجميع. ومن المهم أن ينمو فيما بين الشعوب وقادتها إدراك واع يعتبر الحصول على المياه حقاً عالمياً لكل البشر، بدون تفرقة أو تمييز. وتستثير التحديات المتعلقة بالمياه تهديدات تقنية واقتصادية وسياسية واجتماعية للسلام والأمن، ولكن علينا ألا ننسى أنها أيضاً مسائل أخلاقية ومعنوية في نهاية المطاف.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل بولندا.

”المياه ليس بالمجان كما نعتقد في كثير من الأحيان. بل إنها مشكلة خطيرة يمكن أن تؤدي إلى اندلاع حرب“

ولندرة المياه أيضا آثار ضخمة على العدل والإنصاف. كما أكد البابا فرانسيس في منشوره كن مسبحا، فإن مياه الشرب العذبة مسألة ذات أهمية أساسية بالنظر إلى دورها الأساسي في الصحة والرفاه العام. وفي ذلك السياق فإن إحدى المشاكل الخطيرة هي نوعية المياه المتاحة للفقراء. كل يوم تظل الأمراض الخطيرة المنقولة بالمياه مثل مرض الزحار والكوليرا سببا رئيسيا للوفاة خاصة فيما بين الرضع والأطفال. وعلاوة على ذلك قد يؤدي الاتجاه المتزايد إلى خصخصة المياه وتحويلها إلى سلعة تملئها قوانين السوق إلى تضرر إمكانية حصول الفقراء على المياه الآمنة بشكل خطير مما يجعل من المتصور كما قال البابا فرانسيس،

”إن تحكّم الشركات الكبرى المتعددة الجنسيات في المياه قد يصبح مصدرا رئيسيا للتراع في هذا القرن“.

ومع أن الإدارة الجيدة للمياه تنطوي على نفقات، فضلا رسوم لاستخدام المياه لتشجيع استهلاكها المتصف بالحكمة، فإن من الأهم أن نتذكر أن الحصول على مياه الشرب بشكل حقا من حقوق الإنسان الأساسية والعالمية لأنها ضرورية لبقاء الإنسان وعلى هذا النحو تعد شرطا لممارسة حقوق الإنسان الأخرى. وأكد البابا فرانسيس أن عالمنا لديه ديون اجتماعية خطيرة تجاه الفقراء الذين يفتقرون إلى إمكانية الحصول على مياه الشرب لأنهم محرومون من الحق في حياة تتسق مع كرامتهم غير القابلة للتصرف.

والتحديات المتصلة بالمياه في مجالي السلام والأمن وفي الحقيقة في الحياة نفسها يجب أن ينظر إليها ليس باعتبارها تهديدات فحسب بل أيضا بوصفها فرصا للدول لتتعاون

ونحن نتفق في الرأي الذي أعرب عنه بعض المتكلمين السابقين، ومفاده أن التوصل إلى حل سلمي للتراعات الناشئة من التنافس بين الدول على المياه العابرة للحدود أمر في غاية الأهمية. وبولندا دولة طرف في المعاهدات الدولية الرئيسية بشأن مجاري المياه، بما يشمل اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار. ومنذ عام ٢٠٠٥، عمل الأستاذ ستانيسلو باولاك، وهو قاض بولندي، في المحكمة الدولية لقانون البحار، التي تؤدي دوراً رئيسياً في الهيكل العالمي لمنع نشوب التراعات المتعلقة بالمياه وتسويتها.

ومناقشة اليوم تتيح لنا فرصة فريدة لتسليط الضوء على الصلة الأساسية بين الأمن والتنمية، المسلم بها أيضاً في مبادرات مختلفة للأمم المتحدة متعلقة بالمياه. وبولندا، بصفتها عضواً في فريق أصدقاء الأمم المتحدة المعني بالمحيطات والبحار، دعمت بقوة تحديد هدف التنمية المستدامة ١٤، المكرس لحفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية وحمايتها واستخدامها المستدام. وذلك الهدف بالغ الأهمية للبلدان ذات الاقتصادات التي تعتمد كثيراً على استخدام المحيطات والبحار، بما في ذلك الدول الجزرية الصغيرة النامية.

وأود أيضاً أن ألفت انتباه المجلس إلى مبادرة 10X20 بشأن المناطق المحمية البحرية، التي أُطلقت في وقت مبكر من هذا العام، وتُسهم بالتحديد في إنجاز الغاية ٥ من هدف التنمية المستدامة ١٤، الهادف إلى حفظ ١٠ في المائة على الأقل من المناطق الساحلية والبحرية والتنوع البيولوجي بحلول عام ٢٠٢٠. إن بولندا أحد نواب رئيس اللجنة التوجيهية لمبادرة 10X20، إلى جانب أصدقائنا ممثلي إيطاليا - الرئيسة - وجزر البهاما، كينيا وبالاو بصفتها نواباً للرئيس.

وأخيراً، إننا نتطلع إلى مواصلة المناقشة بشأن المسائل المتعلقة بالمياه، والتدابير الأمنية المحتملة لتغير المناخ، في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. ويشرفني

السيد وينيد (بولندا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بيباني بتهنئتك، سيدي الرئيس، وفريق عملكم المتفاني، على تنظيم مناقشة اليوم بشأن المياه والسلام والأمن، وعلى المذكرة المفاهيمية المتميزة (S/2016/969، المرفق) التي أعدتها السنغال لتوجيه مناقشتنا. إننا نتفق كلياً مع تقييمكم الذي مفاده أن المياه ركنٌ أساسي لسياسات التنمية والأمن، وأنها ذات أهمية كبرى في صنع السياسات الوطنية، الإقليمية والعالمية. وبولندا معجبة بالجهود الهائلة للحكومة السنغالية لتيسير الحصول على المياه لمواطنيها.

وإذ تؤيد بولندا البيان الذي سيُدلى به نيابة عن الاتحاد الأوروبي، فإنني أود توضيح بعض النقاط الإضافية بصفتي الوطنية.

لقد ذكر الرئيس في مذكرته المفاهيمية حقيقة مثيرة للاهتمام: مفادها أن من مجموع ٢٦٣ مجرى مائياً دولياً، لا يزال ١٥٨ مجرى بدون إطار للتعاون. وبولندا، بصفتها بلداً مشاركاً بفعالية في آليات دولية وإقليمية مختلفة، مكرسة للتعاون في مجال المياه وإدارة مواردها، فإنها مستعدة لتبادل خبرتها وأفضل ممارساتها في ذلك المجال.

إننا عضوٌ في مجلس دول بحر البلطيق - وهو منتدىٌ سياسيٌ شامل للتعاون الحكومي الدولي الإقليمي، مكوّن من ١١ بلداً والمفوضية الأوروبية. ويشكل المجلس منبراً هاماً لبناء الثقة، والأمان والأمن في منطقة بحر البلطيق، ويمثّل منصة للحوار بشأن طيف واسع من المجالات - كفاءة الطاقة والهجرة وضبط الحدود والاتجار بالبشر، على سبيل المثال لا الحصر. وأحد استنتاجات رئاسة بولندا في تلك المنظمة، التي استُكمِلت في وقت مبكر من هذا العام، هو أن منطقة بحر بلطيق المزدهرة والمستقرة والأمنة تشكل عنصراً أساسياً لنظام الأمن الأوروبي.

المستدامة لاستخدام المياه. وتغير المناخ وأنماط الاحترار يغيّران توافر المياه، ممّا يسلب الضوء على الحاجة إلى إدارة أفضل لمواردنا المائية. والإدراك المتنامي للعلاقات الوثيقة بين الماء والغذاء والطاقة يركّز الاهتمام أيضاً بتأثير تلك الروابط على التنمية المستدامة.

وفي جميع أرجاء الكوكب، هناك نحو بليون شخص لا يحصلون على مياه شرب سليمة كافية. ونحو ٢,٥ بلايين شخص يفتقرون إلى الصرف الصحي الأساسي. والأمراض المنقولة بالمياه تبقى مصدر قلق. وقد سعت الأهداف الإنمائية للألفية، وتسعى الآن أهداف التنمية المستدامة إلى منح الأولوية لسبل معالجة تلك الشواغل. ويولى اهتمام متزايد للاقتصاد الأزرق واستخداماته المستدامة.

هناك مشكل متعددة للسياسات العامة نعاني منها في إدارة المياه بوصفها مورداً. وهي تتراوح من مسائل متعلقة بالملكية الخاصة مقابل الملكية المجتمعية للمياه، والتسعير النسبي لمياه الاستخدام الشخصي، والاستخدام الزراعي مقابل الاستخدام الصناعي، والمخصصات من أجل البقاء مقابل استخدامات الرفاهية، والتعامل مع المياه باعتبارها سلعة مقابل كونها أحد الحقوق، ووضع مقاييس إلزامية لكفاءة استخدام المياه وما إلى ذلك.

وإدراكاً منها للجوانب المتعددة للمياه في حياتنا، وللحاجة إلى تعاون أوسع، فإن عدة وكالات للأمم المتحدة ظلت تعمل بفعالية بشأن الجوانب المختلفة للمسائل المتعلقة بالمياه.

وعلى سبيل المثال، شرعت اليونيسكو في برنامجها الهيدرولوجي الدولي في عام ١٩٩٥. ومنذ عام ٢٠٠٣، كانت آلية الأمم المتحدة للمياه هي آلية التنسيق المشتركة بين الوكالات بالنسبة لجميع المسائل المتعلقة بالمياه العذبة والصرف الصحي. وقد أعلن العقد الممتد من عام ٢٠٠٥ إلى ٢٠١٥ العقد الدولي للعمل، "الماء من أجل الحياة". كما جرى

إبلاغ المجلس أنّ المؤتمر الرابع والعشرين للأطراف في تلك الاتفاقية سيُعقد في بولندا عام ٢٠١٨، عقب القرار الذي اتُخذ في مراكش. وقد أوكل المجتمع الدولي إلى بولندا المهمة المسؤولة للغاية للمرة الرابعة، ونحن فخورون بذلك جداً.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل الهند.

السيد أكبر الدين (الهند) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه المناقشة. ونشكر وفد بلديكم على إعداد المذكرة المفاهيمية المفيدة (S/2016/969، المرفق)، ومقدمي الإحاطات الإعلامية الذين قدموا منظورات مثيرة للاهتمام الشديد بشأن الموضوع.

ومع أنّ موضوع مناقشة اليوم هو المياه، السلام والأمن، فإنّ الأهمية التي تتسم بها المياه في نظر البشر تتجاوز هذا المنظور بكثير. فالمياه تُدعم الحياة على الأرض. وتقليد الهند الفلسفي، شأن آخريين كثيرين، زاحر بالإشارات إلى محورية المياه للوجود البشري. وورد في الكتاب المقدس الهندي القديم ريغ فيدا ابتهاج:

"لِتكن المياه المقدسة مباركة من أجل حمايتنا. ولتكن هناك لشرابنا، ولتُعِدِّق علينا النعمة والسعادة. أنت أيتها المياه سيدة على أثن الأشياء النفيسة وعلى الحكام والرجال. إننا نبحث فيك عن بلسم شفائنا".

وهناك سبل شتى سخرت بها المجتمعات بنجاح الموارد المائية عبر تاريخ البشرية. وقد تنوّعت وتطوّرت هذه السبل، وما برحت تفعل ذلك. وللمياه اليوم استعمالات عديدة، من الشرب إلى الصرف الصحي، ومن زراعة المحاصيل الغذائية إلى التطبيقات الصناعية. والأهوار والمحيطات ممرات أيضاً للملاحة والتجارة داخل البلدان وعبر القارات.

والوصول إلى المياه العذبة وتوافرها لأمد أطول اكتسبا أهمية، بالنظر إلى النمو السكاني السريع والممارسات غير

ونحن أيضا نشارك مع جيراننا في سلسلة من الجهود التعاونية الجارية الأخرى التي تتعلق بتقاسم المياه.

المياه تمس كل جانب من جوانب بقاء البشر، بما في ذلك الأمن البشري. وفي حين أنه لا يمكن استبعاد إمكانية نشوب النزاعات المتعلقة بالمياه، من المشجع أن نلاحظ أن التجربة الكلية للمجتمع الدولي في تطوير نهج محددة ومبتكرة وتعاونية للمسائل العابرة للحدود، كانت إيجابية. وفي عالم اليوم، ومع فهمنا الحالي لترابط التحديات البيئية التي نواجهها وتبادليتها، ينبغي أن نسعى إلى ضمان أن يكون المصطلح الرئيسي في الخطاب الدولي في هذا المجال هو المياه باعتبارها محركا للتعاون، بدلا من النظر في النهج التي تميل إلى تحويل المسائل المتعلقة بالمياه إلى مشاكل أمنية. وسينشئ المسار الأول تعاوننا دوليا حقيقيا؛ والأخذ بالمسار الثاني، بشأن مسألة معقدة وأساسية للحياة كالمياه، لن يحقق إلا الظلم على البشرية جمعاء.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن للسيدة آدمسون.

السيدة آدمسون (تكلمت بالفرنسية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه. تؤيد هذا البيان البلدان المرشحة: جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقاً والجبل الأسود وصربيا وألبانيا؛ وبلد عملية تحقيق الاستقرار والانتساب والمرشح المحتمل البوسنة والهرسك؛ فضلا عن أوكرانيا وجمهورية مولدوفا وجورجيا.

أود في البداية أن أشيد بالسنغال، التي ما فتئت تلتزم بالنهوض بالخطاب المتعلق بالمياه والسلام، مما يمكننا بالتالي من العمل من أجل تغيير التصورات العالمية بشأن المياه. وفي أعقاب اجتماع صيغة آريا الذي عقد بشأن هذا الموضوع في نيسان/أبريل، تمثل مناقشة اليوم فرصة جديدة للإمعان في النظر في مسألة المياه كمصدر محتمل لنشوب الصراع، ولا

التسليم تماما بالجوانب العابرة للحدود من المسطحات المائية الكبيرة وبضرورة التعاون الدولي في هذا الصدد، منذ مدة طويلة. إن العديد من الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف، مثل اتفاقية رامسار بشأن الأراضي الرطبة لعام ١٩٧١، واتفاقية التنوع البيولوجي لعام ١٩٩٢، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر لعام ١٩٩٤، من شأنها تيسير هذا التعاون الدولي. وتكتسي اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام ١٩٨٢ أهمية في سياق مستودعات المياه الجوفية العذبة الخارجية.

وفي حين أن القبول الأوسع لاتفاقية الأمم المتحدة لعام ١٩٩٧ بشأن قانون استخدام مجاري المياه الدولية في الأغراض غير الملاحية، لم يُحرز سوى تقدم محدود حتى الآن، فإن هناك مجموعة من المعاهدات والترتيبات الثنائية والإقليمية لتعزيز التعاون بين الدول المتشاطئة العليا والسفلى. وتشير المذكرة المفاهيمية أنه جرى التوقيع على ٢٠٠ معاهدة بشأن ٦٠ من المجاري المائية الدولية خلال العقود السبعة الماضية. وبالتالي، تبين التجربة أنه على الرغم من أن التعاون الدولي أمر أساسي في الحالات التي تتعامل مع طبيعة الكتل المائية العابرة للحدود، فإن لكل حالة محددة خصائصها الفريدة. وقد وجدت البلدان المعنية سبلا للتعاون، في سياقات محددة، بما يصب في مصلحتها الجماعية.

والهند هي دولة متشاطئة سفلى ودولة متشاطئة عليا لعدد من الأنهار المختلفة، ونحن على دراية بالمسائل المعنية بالإدارة التعاونية لمياه الأنهار العابرة للحدود. وتقسيم الهند في عام ١٩٤٧، قسم أيضا الأنهار إلى الغرب والشرق. وقد أنجزت نخرطنا مع جيراننا في إدارة تلك المياه المشتركة. وقد أنجزت معاهدة مياه نهر السند التاريخية لعام ١٩٦٠ قبل عدة سنوات من وجود قواعد هلسنكي المتعلقة باستخدامات مياه الأنهار الدولية لعام ١٩٦٦ من أجل تقاسم المياه العابرة للحدود.

ومنذ عام ٢٠٠٧، وبالإضافة إلى المعونة الثنائية من الدول الأعضاء، خصصنا أكثر من ٢,٢ بليون دولار لمشاريع المياه والصرف الصحي في أكثر من ٦٢ بلدا في جميع أنحاء العالم. وأوروبا أرض يتم تقاسم الموارد المائية فيها. ف ٦٠ في المائة من أراضيها تقع في أحواض أنهار عابرة للحدود، ونسترد بتلك التجربة في جميع أنحاء القارة في مجال التعاون والتعاون الإقليمي.

(تكلم بالإنكليزية)

إن جزءا من هذا الالتزام هو دعم مبادرات الحوار والتعاون بهدف التوصل إلى الاتفاقات التي تمكن من تحقيق الإدارة المستدامة والتعاونية والمشاركة للموارد المائية التي يتقاسمها مختلف الجهات الفاعلة المعنية. ومن المشروع للدول أن تستخدم مواردها المائية لتوليد الطاقة، ولكن من المشروع أيضا لبلدان المصب المطالبة بنصيب عادل من مياه الشرب المأمونة والمياه لأغراض الري والصرف الصحي.

وتقدم برامج التعاون الإنمائي الدعم لإدارة موارد المياه العابرة للحدود في العديد من الأحواض حيث يكون احتمال نشوب الصراع قائما. كما أنها تعزز نهجا متكاملًا في إطار الصلة بين المياه والطاقة والأغذية والأمن، معالجة الاستخدامات المتنافسة للمياه الشحيحة. وسيتم دعم الحوارات الإقليمية بشأن الصلة في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية، وفي الحوار الأوروبي.

كما يؤيد الاتحاد الأوروبي تأييدا كاملا للاتفاقات الدولية بشأن التعاون في مجال المياه كأساس للحلول المستدامة القائمة على التعاون والقواعد. ونحن نرحب ببدء نفاذ اتفاقية الأمم المتحدة لعام ١٩٩٧ بشأن قانون استخدام المجاري المائية الدولية في الأغراض غير الملاحية، ونشجع على تنفيذها. كما نرحب بالتطلعات العالمية لاتفاقية اللجنة الاقتصادية لأوروبا لعام ١٩٩٢ بشأن المياه، التي تمكنت من قبول انضمام أي

سيما عندما لا تتبع حدود الدول جغرافية شبكات الخزانات الجوفية والبحيرات والأنهار ومستجمعات المياه. ولكنها أيضا تمثل فرصة لمزيد من التفكير في كيفية تعزيز الحوار والتعاون من أجل حل المنازعات والصراعات المتصلة بالمياه ومنع نشوبها. وقد أظهرت التجربة أن الإدارة غير السليمة لموارد المياه، والطلب المتزايد على المياه، والتراعات والكوارث الطبيعية، وانعدام الأمن المائي الذي يتفاقم بسبب تغير المناخ، مصادر لنشوب الصراع فيما بين الدول وداخلها على حد سواء. والإدارة الجيدة للمياه أمر أساسي ليس من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية فحسب، ولكن أيضا من منظور منع المخاطر وإدارتها.

ويعتقد الاتحاد الأوروبي أن منع التوترات والتراعات المتصلة بالحصول على المياه يجب أن يشمل معالجة آثار تغير المناخ والنمو السكاني والتنمية الاقتصادية، ومختلف استخدامات الموارد المائية والتحديات المتصلة بالمياه العابرة للحدود. إن إقرارنا الجماعي بأن المياه مسألة ذات أولوية، وتسميتها بوصفها هدفا في شكل الهدف ٦ من خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، يمثلان خطوة كبيرة في هذا الاتجاه. ومنذ ذلك الحين، تم إنشاء الفريق العالمي الرفيع المستوى المعني بالمياه والسلام، مع خطة عمل تقترح استثمارات ومبادرات جديدة يمكنها أن تسهم في تحقيق الهدف ٦ على النطاق العالمي. ويمثل اتفاق باريس بشأن تغير المناخ، الذي دخل حيز النفاذ في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر، خطوة أساسية أخرى، إيدانا بنجاح تعددية الأطراف والتزامنا الجماعي بالانتقال إلى الحياد المناخي والتكيف مع تغير المناخ. كما يمكن أن يكون لهذا الاتفاق تأثير إيجابي كبير على أمن إمدادات المياه واستخدامها. ويلتزم الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء منذ أمد طويل التزاما راسخا بالتصدي للتحديات المتصلة بالمياه في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك من خلال المساعدة الإنمائية التي نقدمها.

وتوضح مناقشة اليوم أهمية المياه لتحقيق التنمية المستدامة والحفاظ على السلام. إن الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه ستحافظ على التزامها وستعزز هذا الالتزام بالعمل مع الشركاء في جميع أرجاء العالم بشأن دور دبلوماسية المياه في دعم تلك الأهداف.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطى الكلمة الآن لممثل بلجيكا.

السيد بيكستين دي بويتسويري (بلجيكا) (تكلم بالفرنسية): بادئ ذي بدء، أود أن أهنئ الرئاسة السنغالية للمجلس على التزامها بإبراز أهمية دبلوماسية المياه بوصفها أداة للتعاون فيما بين الدول.

ويقصد بياني أن يكون مكملا للبيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي من فوره.

أولا وقبل كل شيء، أود أن أؤكد على أنها فكرة ممتازة أن يعقد مجلس الأمن مناقشة بشأن موضوع المياه والسلام والأمن. وإذا نظر في هذا الموضوع، فإننا نرى أن الروابط عديدة فيما بين العناصر المختلفة. ومن الأهمية بمكان أيضا ألا نقلل من شأن الدور الذي تضطلع به المياه باعتبارها مصدرا محتملا للتراع وبوصفها عنصرا محتملا للتعاون على السواء. وأود في ذلك الصدد أن أطرح ثلاث نقاط: أولا، الأدوات المتاحة لمجلس الأمن بشأن التعامل مع الموضوع؛

وثانيا، الحالة المحددة لمنطقة الساحل؛ وثالثا، حالة الدول الجزرية الصغيرة النامية.

أولا، بالنظر إلى الأدوات المتاحة تحت تصرف المجلس، أود أن ألفت انتباه الجميع إلى لجنة بناء السلام. وينبغي استخدام الوظيفة الاستشارية للجنة بمزيد من الفعالية. إن الصلة بين الأمن والتنمية، التي تكمن في صميم ولاية اللجنة، تجعلها شريكا أساسيا لضمان أنه في حالات ما بعد انتهاء التراع

بلد في العالم منذ آذار/مارس. كما تكتسي أهمية الصكوك الأخرى ذات الصلة والاتفاقات الإقليمية التي تعزز الإدارة المستدامة لأحواض الأنهار العابرة للحدود. ويؤيد الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه تأييدا قويا الجهود الرامية إلى تحقيق أهداف توافر المياه وإدارتها المستدامة للجميع، والإدارة المتكاملة للموارد المائية على جميع المستويات، بما في ذلك من خلال التعاون العابر للحدود، حسب الاقتضاء.

ومن المعروف منذ زمن طويل أن منع نشوب النزاعات أكثر كفاءة وفعالية من مواجهة الأزمات بعد نشوبها. وباعتماد الاتحاد الأوروبي مؤخرا استراتيجية عالمية بشأن السياسة الخارجية والأمنية، فقد التزمنا بمضاعفة جهودنا لمنع نشوب النزاعات ورصد أسبابها الجذرية، حيث إجهاد الموارد - وتغير المناخ باعتباره خطرا مضاعفا حفازا لانعدام أمن المياه والغذاء - يقترنان بانتهاكات حقوق الإنسان وعدم المساواة.

ومن الضروري الوصول المستدام إلى المياه واستخدامها لتحقيق المرونة المجتمعية والاستقرار والأمن في جميع أرجاء العالم.

وسنواصل العمل أيضا على التصدي لتداعيات تغير المناخ المباشرة وغير المباشرة على الأمن الدولي، بما في ذلك بإجراء تقييمات لمخاطر تغير المناخ ودعم بناء القدرات. وفي ذلك السياق، يتطلع الاتحاد الأوروبي إلى أن يواصل مجلس الأمن أعماله بشأن تغير المناخ.

وتسلط مذكرة السنغال المفاهيمية (S/2016/969، المرفق) الضوء أيضا على أهمية حماية المياه أثناء النزاعات المسلحة. ويتجديد التأكيد على احترام وكفالة القانون الإنساني الدولي، والقانون الدولي لحقوق الإنسان والقوانين المتعلقة بالموارد المائية العابرة للحدود، فإننا قد نتمكن من ضمان حماية أفضل للمياه أثناء النزاعات المسلحة. وسيسهم ذلك في تعزيز حماية ذلك المورد الطبيعي في أوقات هو فيها أكثر عرضة للخطر.

المياه في المنطقة. وأسهم الاستخدام المكثف للموارد المائية في إثارة التوترات الأمنية، وتدفقات الهجرة، ومشاكل الصرف الصحي وتدهور المحاصيل الزراعية. ومع ذلك، وكما تشير الرئاسة السنغالية في المذكرة المفاهيمية (S/2016/969، المرفق) لهذه المناقشة، وأيضاً خلال اجتماع صيغة أريا المعقود في ٢٢ نيسان/أبريل الماضي، فإن هناك أمثلة تدعو إلى التشجيع للتعاون بين دول المنطقة تهدف إلى التصدي للتحدي المتمثل في الحصول على الموارد المائية. وينبغي الترحيب بتلك المبادرات ودعمها، ولا سيما في حوضي نهر غامبيا والسنغال.

إن بلجيكا، من جانبها - وكجزء من استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل، التي تهدف إلى تعزيز الآليات الوطنية والإقليمية من أجل إدارة الموارد الطبيعية، ولا سيما المياه - وضعت مشاريع بشأن إدارة المياه والزراعة المستدامة من أجل مكافحة التصحر في العديد من بلدان المنطقة.

ويتعلق الموضوع الثالث الذي أود التركيز عليه بالدول الجزرية الصغيرة النامية. فتلك الفئة من الدول، وبسبب خصائصها المادية والديمغرافية والاقتصادية الخاصة، تواجه مشاكل معقدة في إدارة إمداداتها من المياه العذبة. فقد أدى الاحترار العالمي إلى زيادة تفاقم الحالة التي تجد فيها تلك الجزر نفسها. وأدى إلى ارتفاع مستويات المحيط، الذي يسبب تسلل المياه المالحة التي تلوث منسوب المياه الجوفية. وينبغي أن يعترف المجتمع الدولي بالخطر الذي يهدد بقاء هذه الدول ذاته. ويجب التصدي لتغير المناخ بطريقة فعالة. فمن شأن التقاعس أن يكون كارثياً لكوكبنا.

وفي الختام، أود أن أقول إن المياه، مثلها مثل الموارد الطبيعية الأخرى، عنصر بالغ الأهمية للتنمية البشرية، ولكن أيضاً، وكنتيجة فرعية، للسلام والأمن الدوليين. ونظراً للصلة المتزايدة بين إدارة الموارد المائية وقضايا السلام والأمن، سيتعين على مجلس الأمن في المستقبل أن يتعامل بشكل متزايد مع

تسخر الموارد الطبيعية، بما في ذلك المياه، لخدمة تحقيق التنمية المستدامة. ولذلك تناشد بلجيكا المجلس الموافقة على أنه ينبغي أن يستخدم المجلس بشكل كامل الوظيفة الاستشارية للجنة بناء السلام للتعامل مع المسائل المدرجة في جدول أعمالنا اليوم. وفي الوقت نفسه، فإن صندوق بناء السلام أيضاً يتيح فرصاً. وتنتظر بلجيكا، التي تشارك في تمويل الصندوق، على نحو إيجابي إلى مشروع للصندوق يكون مخصصاً لمنع أو تسوية المشاكل المتعلقة بتقاسم المياه أو الحصول عليها.

ثانياً، تفضل بعثات حفظ السلام أيضاً بدور هام. فوليات بعض البعثات، مثل بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، تشمل عناصر تتطلب من البعثات رصد الأثر البيئي لأنشطتها، وعادة ما تتخذ تلك العناصر شكل مبادئ توجيهية متعلقة بإدارة المياه. وأعتقد أنه لا يسعنا سوى أن نرحب بتلك التطورات، لأن التجربة أثبتت أن الطريقة التي تدير بها المياه القواعد الرئيسية لذوي الخوذ الزرق التابعين للأمم المتحدة يمكن أن يكون لها تأثير على موارد مياه الشرب وخدمات الصرف الصحي في البلدات والقرى المحيطة بالقواعد.

وأخيراً، فإن تجربة مركز الأمم المتحدة الإقليمي للدبلوماسية الوقائية في آسيا الوسطى، الذي يقدم بانتظام تقارير عن أنشطته إلى مجلس الأمن، تجربة جديدة بالذكر. ومن المؤكد أن دور الميسر الذي يضطلع به المركز لمساعدة دول آسيا الوسطى في تحديث إطارها القانوني القائم في مجال الإدارة الإقليمية للمخارج المائية العابرة للحدود دور زاخر بالدروس التي يتعين تبادلها مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى، مثل مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل.

وفيما يتعلق بمنطقة الساحل، في ٢٦ أيار/مايو هذا العام عقدت مناقشة مفتوحة (انظر S/PV.7699) شددت على الأثر المباشر لتغير المناخ ونمو السكان على التصحر وتوافر

الدولية. ويفرض ذلك استكشاف أفضل السبل لتقاسم هذه السلعة الأساسية القيمة، والتي ينبغي أن تشكل سمة أساسية من سمات جدول أعمال السياسات العالمية. ويتعين أن يكون تجنب التزايدات المحتملة الناجمة عن انعدام الأمن المائي موجهها لجهودنا التعاونية في هذا الصدد.

ويجب علينا أن ندرك ضرورة مواصلة التعاون بين الدول بشأن الأمن المائي حتى في حالات التوتر السياسي. وتغتنم نيجيريا فرصة هذه المناقشة لكي تثني على الجهود التي بذلت على مر السنين من أجل تعزيز التسوية السلمية للأزمات المتصلة بالمياه، بما في ذلك إبرام أكثر من ٢٠٠ معاهدة ثنائية في هذا الصدد. ونؤكد على الحاجة إلى بذل مزيد من الجهود لإنشاء المزيد من أطر التعاون في إدارة تقاسم المياه والحصول عليها.

وتمشيا مع تلك الجهود، انضمت نيجيريا إلى الدول الأخرى في غرب أفريقيا لإنشاء سلطة حوض نهر النيجر. والسلطة هي إحدى أقدم المنظمات الحكومية الدولية في أفريقيا، والتي أنشئت لتعزيز التعاون بين البلدان الأعضاء، وخاصة من أجل تعزيز التنمية المتكاملة للموارد في حوض نهر النيجر.

وتعمل السلطة من أجل وضع خطة تنمية متكاملة للحوض، ولا سيما بالتركيز على المشاريع العابرة للحدود. واعتمادا على موارد المياه وتوليد الطاقة الكهرومائية، تنسق السلطة تطوير موارد الطاقة والزراعة والحراثة والنقل والاتصالات والموارد الصناعية للدول الأعضاء.

وأنشأت نيجيريا أيضا، بالاشتراك مع الكاميرون وتشاد والنيجر، لجنة حوض بحيرة تشاد. وتتمثل ولاية اللجنة في الإدارة المستدامة والمنصفة لبحيرة تشاد وغيرها من الموارد المائية المشتركة للجنة حوض بحيرة تشاد من أجل الحفاظ على النظم الإيكولوجية لبيئة حوض بحيرة تشاد وتعزيز التكامل

القضايا المتعلقة بذلك الموضوع. وبالتأكيد، تناشد بلجيكا المجلس، تمشيا مع جهوده الرامية إلى الحفاظ على السلام، لأن يصبح مشاركا بفعالية في الموضوع.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل نيجيريا.

السيد بوساه (نيجيريا) (تكلم بالإنكليزية): ترحب نيجيريا بإتاحة هذه الفرصة لها للاشتراك في مناقشة اليوم المفتوحة بشأن المياه والسلام والأمن. ونشيد بوفد السنغال على مبادرته لعقد هذه المناقشة وعلى المذكرة المفاهيمية الجيدة الصياغة (S/2016/969، المرفق) التي أعدت لتوجيه مناقشتنا. ونعرب عن تقديرنا لمقدمي الإحاطات الإعلامية الآخرين على أفكارهم المتعمقة المفيدة.

وإذ نعقد مناقشة اليوم، هناك شعور واضح بالخوف من احتمال وقوع أزمة عالمية للمياه. والسبب وراء ذلك ليس مستبعدا. وإذ يزداد نمو السكان وتحديث البلدان والمجتمعات، فإن الطلب يتزايد على المياه اللازمة لإنتاج الأغذية والطاقة والسلع الأساسية. وتقدر منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي أنه بحلول عام ٢٠٥٠ سيزداد طلب العالم للمياه بنسبة ٥٥ في المائة. كما يتوقع أن يتصاعد بشكل كبير التنافس بين مستخدمي المياه والدول المطالبة بالموارد المائية.

وأظهرت الدراسات أن ٦٠ في المائة من احتياطي المياه في العالم موجود في تسعة بلدان. وأشارت منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة إلى أن ٣٣ بلدا في جميع أرجاء العالم تعتمد على البلدان الأخرى في أكثر من ٥٠ في المائة من مواردها المائية المتجددة. وتضاف إلى ندرة ذلك المورد الحيوي تحديات الانفجار السكاني والتوسع الحضري وتغير المناخ.

إن تزايد ندرة المياه يشكل مصدرا محتملا لنشوب التزايدات ليس داخل البلدان فحسب، وإنما عبر الحدود

وعلى مدار أسبوعين، أتاحت للدول الأعضاء في الأمم المتحدة فرصة لمناقشة جملة أمور، منها مسألة المياه، التي تمثل أحد الموارد الطبيعية الأكثر تضررا من تغير المناخ والتي تتجاوز تداعيات استخدامها الإخلال بالنظم الإيكولوجية لتصبح مصدرا للتراعات في المجتمعات.

ويستند توافق الآراء بشأن هذه المسألة إلى حقيقة أن المياه والصفى الصحي يمثلان، في جملة أمور، عاملا رئيسيا لتحقيق العديد من أهداف التنمية المستدامة، وهما يرتبطان ارتباطا لا ينفصم بتغير المناخ والزراعة والأمن الغذائي والصحة والطاقة والتعليم، وفي المقام الأول، بالسلام والأمن الدوليين.

وللمرة الأولى في تاريخ عملية مؤتمر الأطراف، حُصص يوم عمل للمياه في مراكش، وهو يوم حُصص بالكامل لتوجيه الانتباه إلى قطاع المياه وتوفير الحلول من أجل تنفيذ اتفاق باريس. ويتمثل الهدف في ضمان مكانة محورية لمسألة المياه ليس في المفاوضات بشأن المناخ فحسب، بل أيضا من خلال عمل المجتمع المدني وإشراك القطاع الخاص.

وأتاح يوم العمل المخصص للمياه إطلاق مبادرة بشأن المياه من أجل أفريقيا، والتي بدأ المغرب تنفيذها بدعم من مصرف التنمية الأفريقي والتي تهدف إلى حل مشكلة العدل المناخي في جميع أنحاء القارة من خلال تعبئة الشركاء الدوليين في المجالات السياسية والمالية والمؤسسية لتحسين إمدادات المياه في أفريقيا.

تشكل ندرة المياه والإجهاد المائي الناجمان عن تغير المناخ نذيرين بنشوب الصراعات والمعاناة، خصوصا في أفريقيا. ووفقا للأمم المتحدة، من المرجح أن يعاني ٢٥ بلدا أفريقيا من نقص في المياه و/أو إجهاد مائي بحلول عام ٢٠٢٥. وفي منطقة البحر الأبيض المتوسط، يفتقر حاليا ٢٠ مليون شخص إلى مياه الشرب المأمونة، ولا سيما في بلدان الجنوب والشرق،

الإقليمي والسلام والأمن في جميع أنحاء الحوض. وتُبدل حاليا جهود من أجل تجديد موارد البحيرة للمساهمة في بقاء سكان حوض بحيرة تشاد ومن أجل ترسيخ السلام والأمن.

وبينما نشجع الدول على الدخول في اتفاقات تعاون لتقاسم الموارد المائية المشتركة على النحو المناسب، أود أن أؤكد أنه وفقا لقانون حقوق الإنسان المنطبق، فإن المياه هي أحد عناصر الحق في مستوى معيشي لائق. ولذلك، توجد حاجة إلى قيام الدول بضمان توفير هذا المورد في جميع الظروف.

وتمشيا مع ما تقدم، ووفقا لاتفاقيات جنيف، يتعين أن تحظى جميع الأشياء التي لا غنى عنها لبقاء السكان المدنيين، بما في ذلك المنشآت المائية، بحماية خاصة. ولذلك، فإننا ندعو جميع المعنيين إلى احترام هذه المبادئ في جميع الأوقات وفي كل الظروف.

وفي الختام، فإننا مقتنعون بأنه لتجنب التراعات المتعلقة بالمياه، هناك حاجة إلى تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والدول الأعضاء وكذلك المنظمات الإقليمية المعنية بمسائل المياه، ولا سيما في مجال بناء القدرات. ويجب على الدول الأعضاء أن تفكر أيضا مليا في أفضل السبل لحماية الموارد المائية أثناء النزاع المسلح من خلال إعادة التأكيد على ضرورة احترام القانون الدولي الإنساني.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة لممثل المغرب.

السيد لعسل (المغرب) (تكلم بالفرنسية): أود أولا وقبل كل شيء أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على التوقيت الممتاز لاختيار موضوع المناقشة في هذا الصباح، والتي تنعقد بعد بضعة أيام فقط من اختتام المؤتمر الثاني والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، واعتماد إعلان عمل مراكش.

ومع ذلك، لا يسعنا إلا أن نقر بأن المياه يمكن أن تُستخدم كوسيلة للضغط وكأداة حرب خلال النزاعات. وتاريخ البشرية حافل بالأمثلة على ذلك في جميع مناطق العالم، عندما تكون المياه أداة أو هدفا في أوقات النزاع. ويصدق هذا القول بدرجة أكبر عندما تكون شبكات المياه حديثة ومرتبطة بشبكات إمداد بالكهرباء، مما يعزز ضعفها في أوقات النزاع حيث تصبح هدفا رئيسيا. والمياه، التي كثيرا ما ينظر إليها بوصفها مصدرا للعديد من الصراعات في المناطق التي يوجد فيها نزاع على المياه، يمكن أن تصبح أيضا عاملا معززا للسلام بفضل تطور التكنولوجيا وزيادة الاستعداد للحفاظ على مواردنا المائية وإنشاء ولايات قضائية دولية.

وإدارة شؤون المياه وتسويتها، بطريقة تنسم بالإنصاف والاستدامة والعمل على تحويل الاعتماد المتبادل إلى تعاون ومزايا متبادلة، ترتبط ارتباطا وثيقا بالإدارة السليمة لشؤون المياه داخل البلدان وعلى الصعيد الدولي على حد سواء. وهنا، أود الإشارة إلى التقدم الكبير الذي يجسده البروتوكول الإضافيان لعام ١٩٧٧ الملحقان باتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩، واللذان يحظران مهاجمة أو تدمير أو إزالة السلع الحيوية لبقاء السكان المدنيين، مثل مرافق مياه الشرب ومراكز تخزين المياه وهياكل الري. بيد أن هذين البروتوكولين لم تصدق عليهما جميع الدول، ولا توجد أية إشارة بعد في القانون الدولي الإنساني إلى الأشكال الجديدة من الصراعات. وعدا الدور الضعيف للمحكمة الجنائية الدولية، لا توجد مؤسسة دولية فعالة فيما يتعلق بتنفيذ أحكام البروتوكولين.

ويكمن التحدي الآخر في العمل على أرض الواقع من خلال إيجاد حلول تقنية مبتكرة، حيث يمكن زيادة توافر المياه عندما تكون الإمدادات غير كافية عن طريق نقل المياه لمسافات طويلة، حتى وإن كان ذلك أمرا مكلفا للغاية.

وسيعاني ٨٠ مليون نسمة من سكان منطقة البحر الأبيض المتوسط من ندرة المياه بحلول عام ٢٠٢٥.

وعلى الصعيد العالمي، تتوقع حدوث عجز نسبته ٤٠ في المائة في إمدادات المياه بحلول عام ٢٠٣٠، وبحلول عام ٢٠٥٠، يُقدر أن الطلب على المياه سيزداد بنسبة ٥٥ في المائة. وهذا الانخفاض في الموارد المتاحة يسير جنبا إلى جنب مع تفاوتات مكانية كبيرة على جميع المستويات. وتعاني مناطق بأكملها على كوكب الأرض من الإجهاد المائي، وفي المقابل، تتقاسم نحو ١٠ دول ٦٠ في المائة من موارد المياه المتاحة.

ويمكن أن تتفاقم التوترات عندما تشكل الأهمار حدودا فاصلة بين الدول؛ وفي الحالات التي تتقاسم فيها دولتان موردا مائيا واحدا؛ وكلما كانت هناك زيادة في استخدام المياه من مصدر وحيد، أو من موارد متاحة في منطقة بعينها.

وعلاوة على ذلك، فإن استخدام الموارد المائية الجوفية قد يؤدي إلى ظهور المزيد من مساح النزاع حول المياه في المستقبل القريب. وتلك توقعات مقلقة للغاية وتعني أنه تقع علينا مسؤولية مشتركة لمعالجة التوترات المتصلة بالمياه في فجر الألفية الثالثة.

إن وسائل الإعلام وبعض السياسيين يشيرون بانتظام شبح اندلاع حروب تتعلق بالمياه في المستقبل لأسباب وجيهة وغير وجيهة في آن واحد، ولكن المؤرخين يتفقون في الواقع على أن هناك القليل جدا من الأمثلة على حروب اندلعت مباشرة بسبب المياه. وبدلا من أن تكون المياه مصدرا للنزاع في معظم الحالات، يبدو أنها تشكل مجرد عنصر واحد؛ وفي بعض الحالات، يمكن أن تكون المياه ذريعة للصراع، ولكنها تكون في أغلب الأحيان نتاج بلوغ نقطة حرجة جدا في تراكمات استياء تاريخي أو تعود لأسباب جغرافية.

السيدة خالد (بنغلاديش) (تكلت بالإنكليزية): نشكر الرئاسة السنغالية على عقد هذه المناقشة المفتوحة. كما نشكر مقدمي الإحاطات الإعلامية على مشاركة أفكارهم وتوصياتهم.

يوصف المياه موردا محدودا من المشاعات العالمية، فإنها أساسية للركائز الثلاث لعمل الأمم المتحدة في مجالات التنمية وحقوق الإنسان والسلام والأمن. وقد أوضحت خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ أوجه الترابط بين المياه والتنمية المستدامة على نطاق أوسع. إن الموارد المائية والخدمات الأساسية التي توفرها، من بين العناصر الرئيسية لتحقيق الحد من الفقر والنمو الشامل والغذاء والصحة وأمن الطاقة.

ولا يزال حوالي ٧٥٠ مليون شخص في جميع أنحاء العالم يفتقرون إلى الوصول إلى مصادر محسنة لمياه الشرب. ولذلك فقد تم الاعتراف على النحو الواجب بالحصول على مياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحي، باعتبارها من حقوق الإنسان. إن الاستخدام والإدارة المستدامين للمياه، من الأمور الحيوية لتعزيز كرامة ورفاه البشرية جمعاء. ويزداد التفاعل بين المياه والسلام والأمن الدوليين وضوحا. ويمكن ربط عدد من حالات النزاع في جميع أنحاء العالم بصورة مباشرة أو غير مباشرة ببعض أشكال ندرة المياه أو الكوارث الطبيعية المتصلة بالمياه، بالاقتران مع عوامل أخرى.

وكما ذكر في المذكرة المفاهيمية (S/2016/969، المرفق) لهذه المناقشة، يمكن لمسائل المياه بين البلدان في كثير من الأحيان أن تفاقم الشعور بانعدام الأمن والعمل كسبب محتمل لإشعال النزاعات بين الدول والتراعات الإقليمية. وتقييم محصلة التعاون بشأن المياه، التي وضعها فريق الاستشراف الاستراتيجي، حجة على حالة الافتقار إلى التعاون المؤسسي في أحواض الأنهار المشتركة المثيرة للاهتمام بوصفها أحد الأسباب الكامنة للنزاعات في أجزاء مختلفة من العالم. فهناك عدد من الحالات

ويمكن استكشاف تقنيات بديلة، مثل التقنيات التي تهدف إلى الحفاظ على المياه، بما في ذلك تحسين الإدارة من أجل زيادة فعالية استخدام الموارد في مختلف المجالات. وعلاوة على ذلك، ينبغي لنا أن نتخذ إجراءات فيما يتعلق بالطلب وليس العرض فقط. ويشمل ذلك الحد من إهدار المياه وسوء استخدامها وتحسين كفاءة استخدامها.

وتحسين التعاون الدولي في إدارة التوترات والتراعات على تقاسم موارد المياه سينطوي بالضرورة على تعزيز القدرات من أجل حوار إقليمي. فالتعاون بين الدول حول المياه يجعل من الممكن تهيئة مناخ من الثقة وإرساء أسس للتعاون في المجالات الأخرى. وكما يتضح من الأمثلة العديدة يمكن، بالتالي، للمياه أن تصبح عاملا محفزا للاستقلال والتعاون.

لقد نظمت المغرب والسنغال، بمناسبة مؤتمر الأطراف ٢٢، اجتماعا ضم ٥٠ من الوزراء الأفارقة وسعى إلى التوصل إلى اتفاق بين البلدان الأفريقية بشأن تدابير ملموسة لمواجهة التهديدات الأمنية الرئيسية التي يشكلها تغير المناخ، بما في ذلك الانخفاض في توافر المياه. وتحقيقا لتلك الغاية، يسعى إعلان مراكش إلى تحقيق الاستدامة والاستقرار والأمن في أفريقيا ويدعو إلى "فرقة عمل استدامة واستقرار وأمن" لضمان عمل الدول الأعضاء على إبعاد التأثيرات الخطيرة لتغير المناخ عن المناطق المضطربة والهشة. كما إنه يدعو الاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية وجميع المؤسسات فوق الوطنية ذات الصلة إلى تأمين الموارد الطبيعية وضمان سبل عيش مستدامة وآمنة. وذلك هو نوع مبادرات التعاون الأقاليمي التي ينبغي تشجيعها وتكرارها من أجل رفاه أفريقيا والبشرية جمعاء.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل بنغلاديش.

بالأولوية في اهتمامات المجتمع الدولي. ولا يزال الأثر الشديد لحدوث انهيار في الخدمات المتصلة بالمياه وقيود الحصول على المياه في بعض حالات النزاع تزيد من ضعف السكان المدنيين. ويجب أن تضمن أحكام القانون الإنساني الدولي ذات الصلة المنصوص عليها في البروتوكولات الإضافية لعام ١٩٧٧ الملحقة باتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩ توفير ضمانات ضد الهجمات العشوائية على الموارد والمنشآت المائية أو تقييد الوصول إليها من قبل مختلف أطراف النزاعات المسلحة. وهناك حاجة إلى المزيد من المناقشات المستنيرة بشأن ضمان المساءلة عن هذه الانتهاكات والجرائم، في ضوء نظام روما الأساسي وغيره من القوانين الدولية السارية. ونحث الفريق العالمي الرفيع المستوى المعني بالمياه والسلام، من بين أمور أخرى، على مواصلة النظر في تلك المسائل.

إننا في بنغلاديش نعتبر المياه قوة استدامة حيوية لاقتصادنا وبيئتنا ونظامنا الإيكولوجي وثقافتنا. وبوصفنا دولة بشواطئ ودلتنا منخفضة معرضة لتأثير تغير المناخ، فإننا نصارع باستمرار التحديات المتصلة بتوافر المياه العذبة، ولا سيما خلال موسم الجفاف. ويضيف التسرب المتزايد للمياه المالحة في مناطقنا الساحلية واستنزاف احتياطيات المياه الجوفية في المناطق الحضرية الكبيرة والتحدي المستمر الناتج عن تلوث المياه الجوفية في أجزاء معينة من البلد بالزرنيخ، إلى القيود المنهجية في استخدامنا العام للمياه وإدارتها.

وفي ظل هذه التحديات، يتمتع أكثر من ٩٨ في المائة من سكاننا اليوم بإمكانية الوصول إلى مياه شرب مأمونة، ويتمكن أكثر من ٦٥ في المائة منهم من الوصول إلى مرافق صحية آمنة. فقد تم تقليل التلوث في العراق، الذي كان يشمل ما يصل إلى ٤٢ في المائة من السكان في عام ٢٠٠٣، إلى أقل من ١ في المائة.

التي ساعدت فيها فعالية الحوار والتعاون بين الدول المعنية في مناطق أحواض الأنهار المشتركة على تفادي النزاعات أو تقليص فرصها. وفي حالات أخرى، خفف الاستثمار في التكنولوجيات التي تركز على استخدام المياه والابتكارات، بما في ذلك من خلال الشراكات الدولية، بالفعل من العوامل المحتملة المسببة للنزاعات.

وفيما يتعلق بحل النزاعات، قد تبرز حاجة إلى اعتبار المياه عنصراً أساسياً للحفاظ على السلام وبناء السلام في سياقات معينة. وقد يكون مهماً أن تنظر لجنة بناء السلام، كجزء من مناقشتها المواضيعية، إلى دور المياه في تعزيز نهج شامل لاستدامة السلام.

وينبغي إدراج الاحتياجات الخاصة للفئات الأكثر ضعفاً، بمن فيهم النساء والأطفال، في نهجنا وتحليلاتنا المختلفة. ويجب تحرير النساء والأطفال، في أنحاء كثيرة من العالم، من عبء السعي اليومي إلى جلب المياه، من أجل فتح فرص معززة لتمكينهن وتعليمهن.

ويجب، في ذلك الصدد، أن ينظر إلى المياه كجزء لا يتجزأ من الهيكل الإنمائي الدولي، مع التركيز على شراكة عالمية مجدية في تحقيق الهدف ٦ من أهداف التنمية المستدامة. وينبغي أن تواصل الحاجة إلى حشد الموارد والخبرات المعززة للهيكل الأساسية والخدمات المتصلة بالمياه احتلال مكان بارز في خطاب الأمم المتحدة الإنمائي. ونكرر النداء الذي وجهته رئيسة وزرائنا في مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في مراكش في وقت سابق من هذا الشهر بإنشاء صندوق عالمي يتعلق بالهدف ٦ من أهداف التنمية المستدامة من أجل دعم البحوث المتصلة بالمياه والابتكار ونقل التكنولوجيا.

وتستحق حماية الهياكل الأساسية الحيوية المتصلة بالمياه والخدمات الأساسية خلال النزاعات المسلحة كذلك أن تحظى

ونحن ندرك أهمية التعاون العابر للحدود من أجل استعادة ومنع تدهور النظم الإيكولوجية المائية المتضررة.

وخلال العقود القليلة الماضية، أبرمت جورجيا عدداً من الاتفاقات مع بلدان مجاورة لتنظيم إدارة الموارد المائية، وشاركت في مشاريع إقليمية عديدة ترمي إلى تطوير الإدارة السليمة بيئياً وترشيد إدارة المياه. وتحقيقاً لذلك، جعلنا الاستخدام المستدام للموارد المائية أولوية، وقد امتثلنا تماماً في تشريعاتنا الوطنية في مجال المياه بالمبادئ المعترف بها دولياً للإدارة المتكاملة للموارد المائية.

هناك العديد من القرى في المناطق عبر خط الاحتلال في جورجيا التي عانت من نقص المياه في أعقاب التدخل العسكري الأجنبي في عام ٢٠٠٨. فقد قطعت قوات الاحتلال إمدادات مياه الشرب وسدت قنوات الري التي تنشأ من منطقة تسخينفالي المحتلة. وتعذر على القرويين القيام بعملهم الزراعي، وهو المصدر الرئيسي للدخل في تلك المناطق. وتمكنا من حل المشكلة عن طريق إنشاء قنوات بديلة وبناء البنية التحتية اللازمة.

وأود أن أشير أيضاً إلى عدد من مشاريع المياه المشتركة التي أصبحت أداة لاستعادة الثقة بين المجتمعات التي مزقتها الحرب. مشروع تحسين أمن خزان زونكاري مثال حي لتلك الممارسات الناجحة. ويسمح هذا المشروع للسلطات الجورجية بضمان إمدادات المياه المأمونة والكافية للقرى الواقعة في المنطقة المحتلة. ومن خلال الوساطة والدعم المالي من جانب الشركاء الدوليين، ولا سيما منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، قامت جورجيا بتنفيذ مشاريع لإعادة التأهيل بهدف ضمان إمدادات مياه الشرب وتشغيل شبكات الري في القرى المتضررة من النزاع عبر خط الاحتلال. وتبين تلك الجهود أن المياه يمكن أن تكون عنصراً أساسياً لبناء الثقة. كما أنها تبرهن لى أهمية التعاون مع المنظمات الإقليمية بهذا الشأن،

من المقرر أن تشارك رئيسة وزرائنا صاحبة المقام الشريفة حسينة، بوصفها عضواً في فريق البنك الدولي والأمم المتحدة الرفيع المستوى المعني بالمياه، في مؤتمر قمة بودابست للمياه لعام ٢٠١٦، الأسبوع المقبل. وستواصل بنغلاديش، من بين المسائل الأخرى، الدعوة إلى الحوكمة والإدارة الفعالة للموارد المائية والإدارة التكاملية لأحواض الأنهار المشتركة والحصول على تكنولوجيات وأصناف محاصيل أقل استهلاكاً للمياه.

ونلتزم بالبقاء في طليعة جهود المجتمع الدولي في بناء عالم ينعم فيه الجميع بالمياه.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل جورجيا.

السيد إماندزي (جورجيا) (تكلم بالإنكليزية): أشارك بدوري المتكلمين السابقين في تهنئة وشكر الرئاسة السنغالية على تنظيم هذه المناقشة الهامة بشأن المياه والسلام والأمن وهي المرة الأولى التي يتم فيها طرح هذه المسألة رسمياً في مجلس الأمن. إننا نقدر الإحاطات الإعلامية التي استمعنا إليها. وما يهمننا بصفة خاصة هو الاستنتاجات المعروضة على الاجتماع الثاني للفريق العالمي الرفيع المستوى المعني بالمياه والسلام، الذي عقد في السنغال في هذه السنة، والمقترحات المقدمة فيما يتعلق بتعزيز الدبلوماسية المائية.

تؤيد جورجيا البيان الذي أدلى به وفد الاتحاد الأوروبي في وقت سابق. وأود أن أدلي بالملاحظات التالية بصفتي الوطنية.

إن الماء هو بالفعل مورد حيوي وركيزة أساسية من ركائز التنمية والسياسة الأمنية. وندرة الموارد المائية والقضايا المتعلقة بالوصول إليها وإدارتها واستغلالها يمكن أن تستخدم كمحفزات وأساليب حرب. إننا بحاجة إلى معالجة هذه المسائل في سياقات الأمن والتنمية معاً. وتكتسي الروابط بين هدي التنمية المستدامة ٦ و ١٦ أهمية خاصة.

عليه ذلك من تداعيات حجة على الحياة اليومية للجميع في شتى أنحاء العالم. والوصول إلى المياه وإدارتها يتأثران بالتزاع أيضاً، فيتم عرقلة الوصول إلى المياه، كما الاستغلال السياسي لقضايا المياه أمر مألوف. كما أن الجهود التي تبذل لضمان السيطرة على موارد المياه قد تكون سبباً للتزاع أيضاً، كما ورد في تقرير تنمية المياه في العالم لعام ٢٠١٥.

وقبرص، التي تحيط بها المياه، قد شهدت الجفاف وندرة المياه مرات عديدة على مر تاريخها، ولديها خبرتها الواسعة وآراءها الخاصة بشأن أهمية الإدارة الجيدة للمياه للتنمية المستدامة والسلام. وقد استخدمنا الابتكار والتكنولوجيا بنجاح كوسيلة لمعالجة نقص المياه، إلى جانب أحدث النظم لتحلية المياه، في جملة أمور. ونحن مستعدون لتبادل خبراتنا ودروسنا المستقاة والإسهام في التعاون بين البلدان وفي التنفيذ الشامل لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، بالنظر إلى الترابط بين أهداف تلك الخطة وغاياتها.

نرحب بتركيز الأمم المتحدة المتزايد بشأن قضايا المياه والصرف الصحي. فالهدف ٦ من أهداف التنمية المستدامة، بشأن ضمان توافر المياه وإدارتها المستدامة وخدمات الصرف الصحي للجميع، يعد خطوة هامة من جانب المجتمع الدولي لوضع قضايا المياه والصرف الصحي في مقدمة اهتماماته. والتنفيذ الكامل لاتفاق باريس بشأن تغير المناخ سيؤثر بشكل كبير في إيجاد حلول للمشاكل الحالية للشح المائي وإدارة المياه. ونحن ندرك أيضاً الإسهام الإيجابي للدعوة إلى العمل التي أطلقها الفريق الرفيع المستوى المعني بالمياه. وعلاوة على ذلك، فإننا ندعم الأنشطة ذات الصلة والمناقشات الجارية داخل الأمم المتحدة الرامية إلى تحسين التنسيق والعمل في إطار منظومة الأمم المتحدة في مسعى لمواجهة التحديات المتعلقة بالمياه في جميع أنحاء العالم بشكل أفضل.

وهو ما شددت عليه بحق المذكرة المفاهيمية (S/2016/969)، التي قدمتها الرئاسة السنغالية.

وفي مواجهة تغير المناخ، قمنا بتطوير نهج شامل للمناخ والتنمية الاقتصادية ومسائل الأمن والمياه. وجورجيا شهدت بالفعل الآثار المدمرة للفيضانات المميتة في تبليسي في عام ٢٠١٥، والتي أسفرت عن مقتل ١٩ شخصاً وتسببت في دمار واسع النطاق. ومنذ ذلك الحين، عززت الحكومة جهودها لمعالجة الأخطار البيئية. ونحن ملتزمون بزيادة المنفعة المحلية، وتحسين قدرات الإغاثة وتسهيل إجلاء السكان من المناطق الأكثر هشاشة. وبدعم من الشركاء الدوليين، نفذنا عدداً من المشاريع الرامية إلى تحسين مرونة المناطق الأكثر تعرضاً للتهديدات الجوية - الهيدرولوجية المنشأ. وإلى جانب تلك الأنشطة، اتخذنا الخطوات الأولى لإنشاء نظام شامل للإنذار المبكر في البلاد.

في الختام، أود أن أكرر استعدادنا لمواصلة التعاون بشأن المسائل ذات الصلة بالمياه والأمن.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل قبرص.

السيد إيميليو (قبرص) (تكلم بالإنكليزية): تؤيد قبرص البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي، وأود أن أبدي بعض الملاحظات الإضافية بصفتي الوطنية.

بداية، أود أن أشكر السنغال على عقد هذه المناقشة المفتوحة اليوم وعلى كل المبادرات التي اتخذها هذا البلد من أجل النهوض بالحوار داخل الأمم المتحدة بشأن قضايا المياه والسلام والأمن.

أدى تغير المناخ وتزايد عدد سكان العالم والتوسع الحضري إلى ازدياد شح المياه وإلى مشاكل بشأن الوصول إلى مياه الشرب المأمونة ومرافق الصرف الصحي، وما ينطوي

للإحاطات الإعلامية المقدمة. فالمعلومات التي تشاطرها معنا مقدمو الإحاطات مهمة ومفيدة للغاية في فهم المسائل المتعلقة بالمياه والسبيل إلى معالجة المشاكل ذات الصلة، وخاصة تلك المتعلقة بالأمن والسلام.

في آذار/مارس من هذا العام، أعلن رئيس بلدي حالة الطوارئ في بالاو بسبب الجفاف الناجم عن ظاهرة النينو، والذي تأثر به جميع السكان. والآثار السلبية المحتملة لنقص المياه، وكثير منها تناوله المتكلمون صباح هذا اليوم، تجعل المياه قضية ذات أهمية بالغة بالنسبة لنا جميعاً. وهذا يسري عملياً على كل الدول الجزرية الصغيرة النامية، كما سمعنا بالفعل. واسمحوا لي بأن أتقدم بخمس أفكار لكي ينظر فيها المجلس.

أولاً، نحن بحاجة إلى مزيد من المعلومات بشأن الآثار المترتبة على نقص المياه على أمننا وسلامنا. ونعتمد اعتقاداً راسخاً بأن ضمان السلام المستدام يستلزم استتباب الأمن أولاً. ويرتبط ذلك بالمادة ٣ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والتي تقضي بأن لكل فرد الحق في الحياة والحرية وسلامته الشخصية. وبالآو قد كافحت من أجل هذا المبدأ الأساسي في مجلس حقوق الإنسان، وستواصل القيام بذلك. وفيما يتعلق بالمعلومات التي تشتد الحاجة إليها، ينبغي أن يكون هناك اتفاق بين الدول الأعضاء بشأن طلبات استكمال تقارير الأمين العام ذات الصلة، لأن المعلومات المستكملة أساسية لصنع قراراتنا.

ثانياً، إن الوصول إلى الماء حق من حقوق الإنسان. وتتكون أجسامنا من حوالي ٨٠ في المائة من الماء في حين تعتمد صحتنا ورفاهنا إلى حد كبير على توفر هذا المكون الأساسي للغاية. ولذلك، فإنه يجب عدم السماح مطلقاً بأن يكون الماء موضوعاً للنشاط التجاري. ونسلم بالحاجة إلى الابتكار وحفز القطاع الخاص، من جهة، والاستثمار العام في الشراكات الحقيقية والدائمة، من جهة أخرى، على النحو المبين في مسار ساموا، بما في ذلك مبادرة 10X20 المذكورة

ومن أجل معالجة القضايا المتصلة بالمياه وعلاقتها بالتزاع، لا بد من فهم هذه القضايا على نحو أفضل. وفي هذا السياق، نعتقد أن بُعد القضايا المتصلة بالمياه ينبغي أن يندرج ضمن الوقاية من النزاع، متى كان ذلك مناسباً. ونقدر كذلك إسهام الفريق العالمي الرفيع المستوى المعني بالمياه والسلام.

وينبغي التشديد على الحماية التي يوفرها القانون الدولي الإنساني أثناء النزاع المسلح بدرجة كافية. وفي هذا الصدد، نعتقد أن من الأهمية أن ندرس بمزيد من التعمق الصلة بين النزاع والوصول إلى المياه ومرافق الصرف الصحي، والانتهاكات للقانون الإنساني الدولي كيما يتسنى لنا تنفيذ القانون الإنساني في تلك الحالات على نحو أفضل.

وفضلاً عن ذلك، لدينا اعتقاد راسخ بأن المياه يمكن أن تصبح مصدراً للاستقرار والسلام. وعليه، نرى أن النهوض بالاتفاقات عبر الحدود في مجال إدارة المياه وتعزيز تدابير بناء الثقة ذات الصلة بالمياه أمر بالغ الأهمية. وينبغي أن تُبنى تلك الاتفاقات والتدابير باهتمام على أحكام تراعي مصالح كل البلدان المعنية، فلا غالب ولا مغلوب. كما ينبغي النهوض بها بتركيز شديد على ملكية الدول أو الأطراف المعنية.

في الختام، اسمحوا لي أن أكرر تأييدنا لمناقشة اليوم والإعراب عن الأمل في أن توفر إرشادات مفيدة لمواصلة بلورة هذه المسألة الهامة داخل منظومة الأمم المتحدة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن للممثل بالاو.

السيد أوتو (بالاو) (تكلم بالإنكليزية): نتني على السنغال، رئيس مجلس الأمن لشهر تشرين الثاني/نوفمبر، ونشكرها على عقد هذه الجلسة بشأن مسألة ذات أهمية كبيرة بالنسبة لنا جميعاً. كما أود أن أشكر وفد السنغال على المذكرة المفاهيمية المفيدة للغاية (S/2016/969، المرفق). ونعرب عن امتناننا أيضاً

الانضمام إلى الإرهابيين المسلحين بهدف الحصول على المال إذا ما كنّ بعيدات عن منازلهن بحثا عن الماء، أو كيف يمكن تمكين الفتيات عن طريق التعليم إن كنّ عاجزات عن الدراسة إما بسبب عدم تلبية احتياجاتهن الأساسية - بما في ذلك الماء - أو بسبب خروجهن المستمر بحثا عن الماء.

وأخيرا، فإن من الضروري اتخاذ إجراءات حاسمة. وبالنظر إلى قصر الفترة الزمنية المتاحة لنا لتحويل العالم على النحو المتوخى في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، فإنه لا يمكننا تحقيق الكثير بدون توفر الأمن والسلام. وعليه، نرى أنه ينبغي أن نعمل معا خلال الدورة الحادية والسبعين للجمعية العامة على مشروعين قرارين متوازيين في الجمعية العامة ومجلس الأمن بشأن آثار المياه وتغير المناخ على الأمن والسلام، عقب المثال الناجح لاستعراض هيكل الأمم المتحدة لبناء السلام.

ويحدونا الأمل في أن يتمكن مجلس الأمن وجميع الدول الأعضاء - عبر العمل مع المساعي الحميدة للأمين العام الجديد - من إحراز النجاح في اتخاذ الإجراءات اللازمة في مجال المناخ والمياه كي يتسنى لجميع "الشعوب" التي نخدمها التمتع بحقوقها الإنسانية الأساسية، مثل الحق في المياه والحياة الحرة والأمن.

ونشكر مرة أخرى وزير خارجية السنغال لعرض هذه المسألة الهامة وإعطائها أولوية بعقد جلسة اليوم.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثلة البرتغال.

السيدة بوكارينيو (البرتغال) (تكلمت بالإنكليزية): يسعدني أن أخطب مجلس الأمن باسم البرتغال. ونرحب كثيرا بالمناقشة المفتوحة اليوم التي دعت إليها الرئاسة السنغالية بشأن موضوع في غاية الأهمية وحسن التوقيت دائما.

سابقا. غير أن دور الأمم المتحدة يتمثل - بالاشتراك مع الحكومات الوطنية والمجتمع المدني - في كفالة حصول الجميع على المياه المأمونة والصالحة للشرب، وخاصة بالنسبة لأكثر الفئات ضعفا. وتشكر بالاول والمنظمات غير الحكومية لما تبذله من جهد في هذا الشأن.

ثالثا، ترتبط المياه بآثار تغير المناخ، ويشكل تغير المناخ خطرا مضاعفا يؤثر على أمننا وسلامنا. وعليه، نرى أن في الإمكان تعزيز إسهامات إدارة الشؤون السياسية والممثلين الخاصين للأمين العام في التصدي للتحديات المتعلقة بالمياه بتوفير طاقم حسن التنسيق من الموظفين والخبراء العاملين في الميدان. ولذلك السبب دعونا أيضا إلى تعيين ممثل خاص للأمين العام معني بتغير المناخ والأمن.

وإن للبعثات السياسية الخاصة الحالية والمقبلة معا دورا هاما تؤديه في الحد من آثار المناخ وتحسين إدارة البيئة، فضلا عن العمل بوصفها محفزا لتشجيع الشركاء على العمل معا في مواجهة تحدي تغير المناخ والمياه. وينبغي ألا يتنافس السكان المحليون أبدا مع موظفي الأمم المتحدة في الحصول على الموارد المحلية، وينبغي ألا يعانون كذلك من الآثار السلبية الناجمة عن وجود هؤلاء الموظفين. وقد دفعت بالاول بالتعاون في اللجنتين الرابعة والخامسة التابعتين للجمعية العامة مع شركائها لتخصير البعثات السياسية الخاصة.

رابعا، يجب ضمان اتساق الإجراءات المتعلقة بالمياه في مجلس الأمن والجمعية العامة. ونرى أنه يجب تحسين أداء مجلس الأمن في المسائل المتعلقة بالمياه وتغير المناخ إلى حد كبير، ليس لكونها جزءا من جهود منع نشوب النزاعات فحسب، بل لأنها جزء من الطريقة الناجعة لحل النزاعات أيضا. وخلال المناقشة المتعلقة بمنطقة الساحل والإرهاب التي عُقدت في هذه القاعة في وقت سابق من هذا العام (انظر S/PV. 7699) أثبتت أسئلة بشأن الكيفية التي تمكن النساء من منع أزواجهن من

والتراعات الجديدة المتعلقة بالحصول على الموارد المائية في أجزاء مختلفة من العالم.

وقد أرسيت الصلة بين الموارد الطبيعية والتنمية الاجتماعية والسلام للمرة الأولى في إعلان استوكهولم المنبثق عن مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة البشرية في عام ١٩٧٢ حيث تم التسليم بالأثر الإنساني على البيئة بالإضافة إلى وضع هيكل معياري للتصدي لآثاره السلبية. ومهد ذلك الطريق أمام إيجاد حلول توفيقية على نطاق أوسع في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية المعقود في ريو دي جانيرو في عام ١٩٩٢ وبعد مرور ٢٠ عاما في مؤتمر ريو +٢٠ في عام ٢٠١٢ حيث كانت المسائل المتعلقة باستدامة المياه في صلب المناقشات.

ويجسد الهدف ٦ من خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ الاعتراف الكامل بأهمية الحفاظ على الموارد المائية في كوكبنا والحق في الوصول إلى مصادر المياه النظيفة. ويدعو ذلك الهدف البلدان صراحة إلى أعمال حق الإنسان في المياه والصرف الصحي، وهو ما تؤيده البرتغال دائما بل وجعلت منه الحق في الحياة في نهاية المطاف. وذلك ما يشير إليه قول أنطوان دو سانت - أوكسوبراري ذات مرة "إن الماء ليس ضروريا فحسب، بل إنه الحياة نفسها" وهو قول ماثور وشائع. وإن لذلك آثارا قيمة متعددة، بما في ذلك العوامل الأخرى من منظور السلام والأمن.

ويمثل إيجاد أرضية مشتركة وبناء الشراكات الشاملة وتعزيز التعاون الدولي الطريق الذي ينبغي أن نسلكه في ذلك الصدد. بالتالي، وعلى الرغم من أن تلك العملية تتسم بكونها طويلة وصعبة، فإن خطة عمل الفريق الرفيع المستوى المعني بالمياه، التي أتممت في أيلول/سبتمبر الماضي تحمل نبرة متفائلة وتشمل اعتبارات هامة ومتطلبات ومبادئ رئيسية، ولا سيما الحاجة إلى القيادة السياسية وإلى نهج شامل، إلى جانب الالتزام بحق الإنسان في الحصول على مياه الشرب المأمونة وخدمات

ويتوافق بياني الموجز هذا تماما مع البيان الذي أدلى به في وقت سابق المراقب عن الاتحاد الأوروبي. وأود أن أدلي ببعض الملاحظات الإضافية بصفتي الوطنية.

ما فتئ الحصول على المياه النظيفة يشكل مصدرا محتملا للتراع دائما طوال تاريخ البشرية. وبالرغم من أن المياه هي المورد الأكثر وفرة في كوكبنا، إلا أنها تصبح موردا نادرا وقيما ما دامت المياه العذبة الجاهزة للاستهلاك البشري تشكل أقل من نسبة ٣ في المائة من موارد المياه في كوكب الأرض. وعلاوة على ذلك، فإن هناك اختلالا كبيرا في توافر المياه التي توجد بغزارة نسبيا في بعض المناطق في حين تكاد تنعدم تقريبا في مناطق أخرى مأهولة.

ويؤدي التفاوت في توزيع هذه السلعة الأكثر أهمية، إلى جانب العوامل الأخرى مثل النمو السكاني، إلى التوترات على الصعيد الداخلي وما بين البلدان المجاورة على حد سواء، ومن شأنها أن تتصاعد بسهولة إلى منازعات ونزاعات كبرى مثلما كان عليه الحال غالبا. ويعزى التدهور التدريجي لنوعية إمدادات المياه إلى الآثار الضارة لتغير المناخ، على النحو الذي تم توثيقه جيدا.

ونحن نعلم الحقائق، ولكن يجب استخلاص الدروس، فضلا عن اتخاذ الإجراءات اللازمة لمنع التراعات المحتملة في المستقبل. ويعني ذلك أنه يتعين علينا الابتعاد عن نموذج ندرة المياه بوصفها سببا محتملا للتراعات، وتحويله إلى نموذج قائم على التعاون، ونأمل أن يقوم أيضا على التضامن بين المجتمعات والأمم.

لقد سلّمت مؤسسات الأمم المتحدة، ولا سيما مجلس الأمن، منذ فترة طويلة بأهمية الإدارة الرشيدة والشاملة للموارد الطبيعية بوصفها تديرا استباقيا لمنع نشوب التراعات بل كثيرا ما أدمجتها في صميم شواغل وجهود الأمم المتحدة على نحو متزايد كما ينبغي. غير أن ذلك لم يمنع حدوث التوترات

بالمخاطر إلا من خلال عملية شاملة ومترابطة على أساس نهج عبر وطني. والبرتغال ملتزمة التزاماً كاملاً بهذا المسعى المشترك، وستقدم استعراضها الوطني الطوعي في المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة في العام المقبل بشأن تنفيذ الهدف ٦ من أهداف التنمية المستدامة وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثلة الأردن.

السيدة بحوث (الأردن): في البداية، اسمحو لي، سيدي الرئيس، أن أتقدم بالشكر الجزيل إلى جمهورية السنغال على أخذ زمام المبادرة في تنظيم هذه الجلسة الهامة. كما يطيب لي أن أتقدم بالشكر إلى الأمين العام للأمم المتحدة، السيد بان كي - مون، وإلى جميع المتكلمين اليوم على إحاطاتهم الإعلامية القيّمة.

إن ندرة المياه تمثل تهديداً للإنسان وصحته ووجوده، كما أنها من العوامل المهددة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، فضلاً عن أنها قد تكون أحد أسباب عدم الاستقرار السياسي ومصدراً للنزاع والصراع في المستقبل ما لم تتمكن وبصورة جماعية من مواجهة التحديات الصاعدة التي تفرضها أزمات عدم توفر المياه الصالحة للشرب لعدد غير قليل من البشر، فضلاً عن الفجوة الناشئة من عدم المساواة في الحصول على المياه. وتقع علينا جميعاً مسؤولية إنسانية مشتركة عن جعل المياه أداة من أدوات تحقيق التعاون الإقليمي والدولي وسبباً من أسباب الرفاه الاقتصادي، مما يساهم بشكل فعال في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وخطة العام ٢٠٣٠.

وتعتبر مشكلة ندرة المصادر المائية في الأردن مسألة ذات بُعد يتصل بالأمن والمنعة الوطنية، ليس لأنها إحدى معيقات تحقيق أهداف التنمية المستدامة فحسب، وبالأخص الهدف ٦، بل لأن الأردن يعاني من شح خطير في المصادر المائية

الصرف الصحي وشفافية وشمول واستقلال جميع الجهات الفاعلة المعنية، فضلاً عن المشاركة المستمرة والتعاون بين البلدان والمنظمات.

وتحدد خطة العمل أيضاً مجموعة واسعة من الإجراءات ذات الأولوية المترابطة في الغالب، التي نرى أنها تستحق الدعم، لأنه يمكن أن يكون لها بالفعل أثر إيجابي على تحسين الأمن المائي، بما في ذلك إجراء تحليل متعمق لمخاطر أزمة المياه، وتحديد الممارسات الجيدة المتعلقة بإدارة الكوارث الطبيعية المتصلة بالمياه. وفي هذه النقطة، نعتقد أنه مثلما هناك الكثير من المنازعات المؤسفة القائمة على إمكانية الحصول على المياه، فهناك أيضاً العديد من الأمثلة الناجحة على التعاون الذي يستند إلى المفاوضات والاتفاقات، التي يمكن استخدامها على أساس كل حالة على حدة بوصفها مرجعاً جيداً لآليات الإدارة المشتركة للمياه والتقاسم المنضبط للموارد المائية.

أما الإجراءات الأخرى ذات الأولوية، فهي تشمل تشجيع الأمم المتحدة على إنشاء منبر مشترك حيث يمكن للدول تبادل الآراء والممارسات الجيدة، وتقديم المعلومات إلى الدول بشأن فوائد استخدام المياه بكفاءة، وتعزيز الدراسات الأكاديمية عن آثار الكوارث المتصلة بالمياه وسبل ووسائل الوقاية منها، وتنفيذ المشاريع التي تعزز الأمن المائي والمرونة الاقتصادية للمجتمعات المحلية المهمشة. وفي رأينا، فإن الرسالة التي تتضمنها خطة العمل جيدة وينبغي نشرها عبر وسائط الإعلام التقليدية وشبكات التواصل الاجتماعي. ويجب علينا أن نتأكد من أن تصل إلى الجمهور على نطاق واسع، ولا سيما المجتمعات المحلية والشباب.

وتتشاطر البرتغال الرأي القائل إنه لا يمكن توفير الإطار القانوني والسياسي اللازم لضبط توافر مصادر المياه العذبة واستخدامها والوصول إليها بالنسبة إلى البلدان والسكان الذين إما تندر لديهم الموارد أو يكون وصولهم إليها محفوفاً

الدولي. ولأن هذا الموضوع يكمن في صميم اهتمامات الأردن على المستويين السياسي والفني، فقد حرصنا على المساهمة والمشاركة الفاعلة في جميع المنتديات الدولية الداعمة لأطر التعاون الدولية الهادفة إلى إيجاد حلول حقيقية لمشاكل المياه، ومنها على سبيل المثال لا الحصر المجلس الاستشاري للأمين العام للأمم المتحدة المعني بالمياه والصرف الصحي، وكذلك الفريق الرفيع المستوى المعني بالمياه الذي جرى تشكيله من قبل الأمم المتحدة والبنك الدولي بهدف الوصول إلى إجراءات فعالة تساهم في تسريع تنفيذ هدف التنمية المستدامة السادس من أجل ضمان توفر المياه النقية وخدمات الصرف الصحي.

ولا بدّ من التأكيد في هذا المقام على أنه من غير المقبول أخلاقياً وقانونياً استخدام المياه كأداة من أدوات الحرب والصراع، وبما يؤثر على حق المدنيين في الحصول على حقوقهم المائية على أرضهم وبما يُساهم في تفاقم الأوضاع الإنسانية ويدفع المدنيين خارج مناطقهم كنازحين أو لاجئين. ولا يقتصر التهديد المتصل بالمياه على شحّ مصادرها أو ندرتها أو غياب المساواة في الحصول عليها، بل يتعداها ليشمل المخاطر المتصلة بتوسع أنشطة الجماعات الإرهابية الرامية إلى نشر رسالة الخوف عبر القتل والعنف وإمكانية تهديد مصادر المياه بالتلوث المتعمد. وقد أظهرت الأفعال المشينة التي ترتكبها هذه العصابات عدم وجود أي موانع أخلاقية تقف أمام قيامها بأفعال تحت ضغط اليأس والهروب تستهدف أمن مصادر الماء ومراكزها، وإمكانية استخدام المياه كأداة من أدوات التهديد والإرهاب.

ختاماً، فإننا ندعو المجتمع الدولي إلى العمل الجاد بهدف تشجيع التعاون الدولي والإقليمي في مجال المياه بما يؤدي إلى حماية البيئة البشرية وتحسينها. فتوفير الأمن المائي من شأنه إشاعة السلام بين الدول المتنازعة، وتوفير بيئة اقتصادية واجتماعية تعود بالفائدة والرخاء على الشعوب.

وضعف في نصيب الفرد مقارنة بالمعايير العالمية. حيث يُعدّ الأردن ثالث أفقر دولة من حيث مخزون المياه عالمياً، ونصيب الفرد من الموارد المائية المتجددة المتاحة يقل عن مؤشر الفقر العالمي للمياه.

إن حالات اللجوء لأمد طويل تمثل تحدياً ضاغظاً على البنية التحتية في الدول المستضيفة للاجئين، حيث أن القواسم المشتركة لهذه الضغوط هي الماء والطاقة والبيئة الإنسانية. وقد ساهمت الأزمات الإنسانية، وليس آخرها مأساة اللجوء السوري، في استنزاف مخزون الأردن الجوي من المياه العذبة التي كان يستوجب حمايتها وحفظها للأجيال المقبلة. ولم تتوقف التحديات عند هذا الحد، إذ تجاوزتها لتشمل مخاطر جسام، تتصل بإمكانية تلوث المصادر الجوفية من المياه، فضلاً عن خطر نضوبها بفعل الزيادة المطردة في أعداد السكان، حيث ازداد الطلب على المياه العذبة في الأردن بعد أزمة اللجوء السورية الأخيرة بأكثر من ٢٥ في المائة. ولأن الأردن أكبر مستضيف للاجئين في العالم، وبالارقام المطلقة، فقد ساهم توليه المسؤولية الإنسانية بالنيابة عن المجتمع الدولي في فرض وقائع جديدة أكثر تعقيداً مثلت تحدياً كبيراً لقدرة الأردن على تحقيق أهدافه التنموية المستدامة. ولا بدّ لي في هذا السياق أن أعبر للجنة الدولية للصليب الأحمر عن الشكر على تفاعلها الإيجابي لمواجهة هذه التحديات عبر الاستثمار المشترك مع الأردن في تطوير وتأهيل شبكات المياه في الأردن لتقديم خدمات إلى أكثر من ١٥٠.٠٠٠ من السكان في المجتمعات المستضيفة للاجئين السوريين.

والأخطار المتصلة بإدارة المياه الشحيحة ومصادرها، والتصدي للتحديات الصاعدة الناشئة عن التغير المناخي، والتلوث، والنمو السكاني، والحركة الكبيرة للاجئين والنازحين والمهاجرين أمور تتطلب إدارة دولية حصيفة لمصادر المياه تساهم في وضع هذه القضية على رأس سلم أولويات المجتمع

التي تعوق القضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة. وقد فرضت بالفعل الفيضانات وعوامل الجفاف تكاليف اجتماعية واقتصادية باهظة، وأصبح تغير المناخ يزيد من حالة المياه سوءاً. وتؤكد خطة العمل العائدة للفريق العالمي الرفيع المستوى المعني بالمياه والسلام على أنه

”إذا واصل العالم خطاه على المسار الحالي، فإن التوقعات تفيد بأن العالم قد يواجه عجزاً بنسبة ٤٠ في المائة في توافر المياه بحلول عام ٢٠٣٠، ويؤدي ذلك إلى عواقب محلية وعابرة للحدود وعالمية في عالمنا المترابط والمعاصر“.

والمياه عنصر هام من عناصر المناقشة باعتبارها حافزاً محتملاً للصراعات، وسبباً محتملاً للكوارث، وشرطاً أساسياً مسبقاً للتنمية. وقد حان الوقت للارتقاء بالالتزام السياسي من أجل معالجة هذه المسألة بشكل عاجل. وهناك ٦٤ حوضاً من أحواض الأنهار العابرة للحدود تغطي ٩٠ في المائة من القارة. وبعض أحواض الأنهار هذه في أفريقيا لا تزال تفتقر إلى أي اتفاق. وثمة أيضاً اعتراف متزايد بأن المياه الجوفية العابرة للحدود يجب مراعاتها بشكل أفضل في الترتيبات التعاونية للمياه العابرة للحدود. علاوة على ذلك، هناك حاجة إلى التعاون في مجال المياه العابرة للحدود من أجل التنفيذ السليم لأهداف التنمية المستدامة، ولا سيما المؤشر ٦-٥-٢ المتعلق بالنسبة المئوية لمناطق الأحواض العابرة للحدود التي تشملها ترتيبات عملية للتعاون في مجال المياه.

(تكلم بالفرنسية)

ولقد كرست الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (إيغاد)، وهي منظمنا الإقليمية، الكثير من الوقت والاهتمام من أجل وضع سياسة وإطار قانوني على الصعيد الاقليمي لإدارة الموارد المائية. وفي عام ٢٠١٥، أظهر وزراء الموارد المائية للبلدان الأعضاء في إيغاد إرادة سياسية قوية من خلال تضافر جهودهم

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل جيبوتي.

السيد دواله (جيبوتي) (تكلم بالفرنسية): أولاً وقبل كل شيء، أود أن أشكر الرئاسة السنغالية على عقد هذه المناقشة العامة لمجلس الأمن بشأن مسألة تنضوي تحت عنوان صون السلام والأمن الدوليين: المياه والسلام والأمن. ويود وفد بلدي أن يشكر مقدمي الإحاطات الإعلامية اليوم - رئيس الفريق العالمي الرفيع المستوى المعني بالمياه والسلام، السيد دانيلو تورك؛ والسيدة كريستين بيرلي، نائب رئيس اللجنة الدولية للصليب الأحمر؛ والسيد سانديب واسليكار، رئيس فريق الاستشراف الاستراتيجي - على إسهامهم في هذه المناقشة العامة الهامة. ونود أيضاً أن نشكركم، سيدي الرئيس، على المذكرة المفاهيمية (S/2016/969، المرفق) في إطار التحضير لهذه الجلسة، لأنها تتسلط الضوء على النقاط البارزة من مناقشتنا.

(تكلم بالإنكليزية)

وتود جيبوتي أن تشيد بالسنغال على قيادتها في عقد اجتماع وفقاً لصيغة آريا بشأن الموضوع ذاته خلال العام الماضي، برئاسة فخامة الرئيس ماكي سال. وقد استند إلى الجهود السابقة التي بذلها مجلس الأمن للنظر في العلاقة بين المياه والسلام والأمن وحماية الموارد الطبيعية، كأداة لمنع الصراعات وبناء السلام في البلدان التي تمر بمرحلة ما بعد الصراع.

ومنذ أن اتخذت الجمعية العامة القرار ١٩٣/٤٧ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ - الذي يعلن اليوم المصادف لتاريخ ٢٢ آذار/مارس من كل عام يوم المياه العالمي - يتزايد الضغط على المياه، ويصبح اتخاذ الإجراءات أمراً ملحاً. وفي العديد من الأماكن، يؤدي معاً تزايد السكان، وتكاثر أنماط استهلاك المياه بشكل مكثف، وتفاوت كميات الأمطار، وزيادة التلوث، إلى جعل المياه عقبة من أكبر العقبات

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثلة أستراليا.

السيدة ويلسون (أستراليا) (تكلمت بالإنكليزية): إن المياه تمنح الحياة، وتدعم التنمية البشرية، وتتيح النمو الاقتصادي المستدام. ومع ذلك، يصنّف المنتدى الاقتصادي العالمي أزمات المياه بأنها أحد الأخطار العالمية العشرة الرئيسية. وبوسع تغير المناخ أن يؤدي إلى تفاقم أزمات المياه، الأمر الذي يمكنه أن يفضي بدوره إلى تأجيج الصراعات أو تكثيف الهجرة القسرية.

وتشعر أستراليا بالقلق إزاء تزايد الأخطار على السلام والأمن، بسبب الظواهر الجوية القاسية للغاية، بما في ذلك ندرة المياه. فالمدن والبلدات والمناطق شبه الحضرية تتطلب إمدادات مائية ونظم للصرف الصحي تكون ذات طابع عملي. وعدم توفير هذه الخدمات كثيرا ما يؤدي إلى التوتر وانعدام الاستقرار في المجتمعات المحلية، ويمكنه أن يفضي بسهولة إلى نشوب الصراعات. ونحن نرى أن تحسين إدارة المياه يشكل عنصرا أساسيا للتكيف مع تغير المناخ، إلى جانب التخطيط لتزايد السكان وكفالة تحقيق التنمية الاقتصادية.

والإدارة الجيدة للمياه أمر أساسي أيضا لتحقيق العديد من أهداف التنمية المستدامة - ومنها الهدف ٦ الأكثر مباشرة المتعلق بكفالة توافر المياه ووجود الصرف الصحي للجميع وإدارتهما إدارة مستدامة. والبيان المشترك للفريق العالمي الرفيع المستوى المعني بالمياه والسلام، الصادر في ٢١ أيلول/سبتمبر، دعا إلى تحوّل أساسي في نظرة العالم إلى المياه. وقدم الفريق برنامجا تحوليا لإحداث التغيير في إدارة المياه وزيادة الاستثمار على النطاق العالمي، بغية بناء اقتصادات ومجتمعات أكثر قدرة على التكيف. وبالنسبة إلى أستراليا - القارة الجافة المعرضة للأمطار الشديدة التباين - تشكل الإدارة الفعالة للمياه أمرا حاسما في اقتصادنا. فهي تتيح لنا تحقيق الاستخدام

لمواجهة التحديات المتعلقة بإدارة الموارد الطبيعية المتعددة، ولا سيما إدارة المياه. واتفقوا على قيام تعاون أوثق ضمن منطقة إيغاد لاستعمال وحماية وحفظ وإدارة الموارد المائية العابرة للحدود على نحو منصف ومستدام ودائم ومنسق؛ وتعزيز وتيسير تنفيذ الاتفاقات والترتيبات المؤسسية المتعلقة بإدارة موارد المياه العابرة للحدود ضمن منطقة إيغاد؛ وتوطيد مواءمة السياسات والتشريعات المتعلقة باستخدام الموارد المائية العابرة للحدود وتنميتها وحمايتها والحفاظ عليها وإدارتها؛ وتشجيع البحث، والتطور التكنولوجي، والتوعية، وبناء القدرات في مجال تنمية وإدارة موارد المياه العابرة للحدود.

(تكلم بالإنكليزية)

كما يجدر التأكيد على أن إيغاد والأمم المتحدة اتفقتا على بذل جهود تعاونية ترمي إلى تبادل الخبرات والممارسات الجيدة، والأهم من ذلك، تعزيز نهج يراعي ظروف الصراعات بغية إدارة الموارد الطبيعية، بما في ذلك المياه العذبة والأمهار.

ونود أن نغتتم هذه الفرصة للإشادة بالدور الذي تضطلع به لجنة الصليب الأحمر الدولية في زيادة الوعي إزاء معايير القانون الإنساني الدولي، ومواصلة كفالة الحماية للمياه في أوقات الصراع المسلح، وكذلك العمل الإنساني الحيوي الذي يجري الاضطلاع به كعامل رئيسي لتزويد السكان المتضررين من الصراعات المسلحة بالمياه.

وفي الختام، تود جيوتي أن تكرر امتنانها العميق للسنغال وأعضاء مجلس الأمن على إدراج هذه المسألة في جدول أعمالنا. ونحن مقتنعون بأن الاستثمار في الوقاية لتفادي تصاعد التوترات في الصراعات المتعلقة بالمياه ينبغي أن يكون أولوية من الأولويات الرئيسية لهذه الهيئة لأنها تتحمل المسؤولية الرئيسية عن صون السلام والأمن الدوليين. والفوائد تفوق التكاليف بكثير.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل فنلندا.

السيد سوير (فنلندا) (تكلم بالإنكليزية): تؤيد فنلندا بيان الاتحاد الأوروبي.

وترحب فنلندا بالمبادرة إلى إجراء المناقشة الجارية اليوم في هذا المنتدى الهام حول أوجه الترابط بين المياه والسلام والأمن. في حين انخفض عدد الصراعات على الصعيد العالمي، لكن طابعها أصبح أيضا أكثر تعقيدا. فالأسباب الجذرية لشتى الصراعات متفاوتة، إنما من المرجح أن يتصاعد التنافس على الموارد الطبيعية في المستقبل. ومن المتوقع للطلب على المياه العذبة أن يزيد بأكثر من ٥٠ في المائة بحلول عام ٢٠٥٠. وفي الوقت نفسه، يسبب تغير المناخ، إلى جانب التدهور البيئي، ضغطا متزايدا على توافر الموارد الطبيعية - ولا سيما المياه. ويشكل الاهتمام المتزايد بالموارد دافعا محتملا لنشوب الصراعات، وينبغي لمجلس الأمن، ومعه الأمين العام، أن يتحملا المسؤولية من حيث الاستجابة الوقائية.

وثمة أداة من الأدوات الرئيسية للوقاية هي الوساطة، ومن خلال رئاستنا المشتركة لمجموعة أصدقاء الوساطة التابعة للأمم المتحدة، فضلا عن المجموعات المماثلة في منظمة الأمن والتعاون، وفي الاتحاد الأوروبي، تعمل فنلندا جاهدة من أجل تعزيز الأساس المعياري والمؤسسي للوساطة.

ونهدف إلى تزويد الوسطاء بالمهارات والأدوات والشراكات على نحو أفضل. وكجزء من تلك الجهود، أيدنا المذكرة التوجيهية المشتركة بعنوان، "الموارد الطبيعية والتزاع: دليل للوسطاء"، التي نشرتها إدارة الأمم المتحدة للشؤون السياسية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة في شباط/فبراير ٢٠١٥. ويتضمن الدليل تجربة عقود من الزمن في مجال تسوية المنازعات المتصلة بالموارد الطبيعية، ونصائح موجزة وعملية مع فصول

الأمثل لمواردنا المائية الشحيحة، وتمكين الاستثمار من تلبية الاحتياجات المتزايدة العائدة للزراعة والصناعة والمجتمعات الحضرية، مع كفالة توفر المياه للبيئة.

ومن خلال الفريق العالمي الرفيع المستوى المعني بالمياه والسلام، تلتزم أستراليا بعدد من المبادرات العملية الرامية إلى تعزيز قدرة البلدان التي تواجه أزمات مائية. ونحن بصدد إعداد دليل يتعلق بتحسين إدارة المياه، بالاعتماد على الخبرات المكتسبة داخل أستراليا وفي منطقتنا، بهدف مساعدة البلدان الأخرى على توزيع المياه توزيعا فعالا بين المتنافسين على استعمالها. وسوف يؤثر ذلك على إنتاج الأغذية، والنتائج الصحية، والتنمية الاقتصادية. كما أنشأنا الشراكة المائية الأسترالية لمساعدة البلدان في تحسين إدارتها للمياه. ومن السبل العملية تحسين إدارة الموارد المائية في شراكة مع البلدان ومنظومة الأمم المتحدة.

وتعتقد أستراليا أيضا أن التنفيذ الفعال للهدف ٦ من أهداف التنمية المستدامة يتطلب الاهتمام الصريح بتحقيق المساواة بين الجنسين والإندماج الاجتماعي. فالمرأة والمجموعات السكانية الضعيفة تواجه خطرا متزايدا من العنف عندما تكون المياه وخدمات الصرف الصحي غير متاحة سوى خارج المنازل، وغالبا في مواقع غير آمنة. علاوة على ذلك، نحن في حاجة إلى القيام عمدا واستباقيا بإشراك النساء والأشخاص المهمشين، وتشجيع مشاركتهم في تعزيز إدارة المياه.

وتلتزم أستراليا بتشجيع ودعم الإدارة السليمة للمياه على أعلى المستويات. لهذا السبب، فإن رئيس الوزراء مالكولم تيرنبول هو عضو نشط في الفريق العالمي الرفيع المستوى المعني بالمياه والسلام، ولهذا السبب سوف تواصل أستراليا العمل مع البلدان في منطقتنا وخارجها لحماية الموارد المائية الثمينة - في حالات السلام والصراع.

محددة بشأن المياه. وهو ينشئ إطارا لتسوية المنازعات التي تتمحور حول الموارد الطبيعية.

وكما بينت التجربة، فإن المياه يمكنها أن تمثل أيضا أساسا ومدخلا للتعاون بدلا من النزاع. وبغية بلوغ تلك المرحلة، من الأهمية الحيوية. يمكن إثبات الاقتراح المفيد للجميع إزاء تقاسم الموارد والحلول التفاوضية. وثمة قرابة ٤٠ في المائة من سكان العالم يعيشون في مناطق تتقاسم الموارد المائية مع بلدين أو أكثر، ولكن ثلث أحواض الأنهار العابرة للحدود فحسب تشملها آليات التعاون المناسبة. لذلك، من المهم للغاية أن تتضمن خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ هدفا يرمي إلى تعزيز التعاون في مجال المياه العابرة للحدود على جميع المستويات، حسب الاقتضاء. ونحن بحاجة إلى التزامات قوية لتنفيذ ذلك الهدف.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن للممثل الدائم لإسرائيل.

السيد دانون (إسرائيل) (تكلم بالإنكليزية): إن إسرائيل لا تنعم بوفرة في إمدادات المياه العذبة. فمنذ نشأتها الأولى، كان علينا أن نجد طرقا مبتكرة لتزويد شعبنا بإمكانية الحصول على هذا المورد الحيوي. وكما قال رئيس إسرائيل الراحل شيمون بيريز ذات مرة،

”في إسرائيل، وهي أرض تفتقر إلى الموارد الطبيعية، تعلمنا أن نقدر أعظم ميزة وطنية لدينا وهي: عقولنا“.

وفي مواجهة الشدائد، طورت إسرائيل تكنولوجيات رائدة في مجال المياه، بما في ذلك نظم الري بالتنقيط. ففي إسرائيل، نحسب حسابا لكل قطرة مياه.

وفي حين أن إسرائيل لا تزال تواجه تحديات لتحقيق السلام والأمن، فقد نجحت في التغلب على أزمة المياه. إذ بعد سنوات من نقص المياه، تتمتع إسرائيل اليوم بأول فائض مائي في تاريخها. وفي أقل من سبعة عقود، عملت الروح الرائدة للإسرائيليين على تحويل الصحراء إلى مساحات خضراء، وأرض المستنقعات والرمال إلى دولة مبتدئة. وانطلاقا من الضرورة، تعلم الإسرائيليون الاستفادة من كل قطرة ماء، وإيجاد الحلول لإنجاز أقصى ما يمكن بأقل ما يمكن.

واليوم، تلتزم إسرائيل بمشاهدة تلك الحلول مع البلدان التي تحتاج إليها. وهذا الشعور القوي بالمسؤولية تجاه الآخرين

وما فتئت اللجنة التوجيهية لمجموعة أصدقاء المياه في نيويورك، وفنلندا عضو فيها أيضا، تناصر بقوة خطة المياه الشاملة من أجل كفاءة تنفيذ الهدف ٦ من أهداف التنمية المستدامة، وجميع الغايات ذات الصلة بالمياه في خطة عام ٢٠٣٠. وتبين تجربتنا أن الترتيبات المؤسسية، مثل اللجان النهرية والاتفاقيات الدولية للمياه، إلى جانب تدابير محددة جدا، من قبيل تنظيم تدفقات المياه والأرصدة السمكية، وتدابير الحد من التلوث ورصد نوعية المياه، يمكن الاتفاق عليها بطريقة تعود بالفائدة على جميع الأطراف في تلك الاتفاقيات والترتيبات. وفي عام ١٩٦٦، اعتمدت رابطة القانون الدولي قواعد هلسنكي المتعلقة باستخدامات مياه الأنهار الدولية. وقد دخلت الآن حيز النفاذ اتفاقيتان إطارتان دوليتان، هما اتفاقية عام ١٩٩٢ بشأن حماية واستخدام المجاري المائية العابرة للحدود والبحيرات الدولية، أو ما يسمى باتفاقية هلسنكي، واتفاقية قانون استخدام المجاري المائية الدولية في الأغراض غير الملاحية لعام ١٩٩٧. وتعمل الاتفاقيات المائية المتعلقة

خطوات هامة نحو تحسين الظروف على أرض الواقع. وأذنت إسرائيل مؤخرا بتوفير إمدادات إضافية من المياه للفلسطينيين في الضفة الغربية وغزة، في إطار مذكرة التفاهم المعروفة باسم اتفاق البحر الأحمر - البحر الميت، أو مذكرة التفاهم المتعلقة بالبحر الأحمر والبحر الميت. وتغطي الإمدادات الإضافية إلى غزة كامل كمية الطلب الفلسطيني لزيادة إمدادات المياه من إسرائيل، إذ أوضح الفلسطينيون أنهم ليسوا بحاجة إلى إمدادات إضافية تتجاوز تلك الكمية.

وتعمل إسرائيل حاليا على إعداد مخطط عام شامل متعدد السنوات لتحسين الهياكل الأساسية للمياه في الضفة الغربية. علاوة على ذلك، كررت إسرائيل أيضا موافقتها على مشروعات تحلية المياه والهياكل الأساسية للمياه والصرف الصحي في غزة، بما في ذلك إنشاء محطة كبيرة لتحلية المياه يجري التخطيط لها.

والمؤسف أن القيادة الفلسطينية ترفض التعاون مع الحكومة الإسرائيلية بشأن المسائل المتعلقة بالمياه. لذلك، وبالرغم من جهودنا المتفانية، فقد واجهنا العديد من العقبات التي تعترض تحسين الحالة الراهنة. فلا يزال يتعين على السلطة الفلسطينية أن توقع على بروتوكولات تنفيذ مذكرة التفاهم المتعلقة بالبحر الأحمر - البحر الميت، وهي بالتالي تحول دون تنفيذ إمدادات المياه الإضافية المأذون بها إلى الضفة الغربية وقطاع غزة. علاوة على ذلك، ونظرا لعدم استعداد السلطة الفلسطينية، لم يتم بعد تحديد عمل اللجنة المشتركة الإسرائيلية - الفلسطينية المعنية بالمياه، مما يحول دون إحراز تقدم بشأن العشرات من مشاريع الهياكل الأساسية للمياه في الضفة الغربية.

وهذه الأعمال من جانب السلطة الفلسطينية تؤدي بوضوح إلى تعميق الأزمة، وتعوق إحراز تقدم نحو التوصل إلى حل. ولا نزال نأمل أن تبدأ السلطة الفلسطينية بإظهار تحمّلها المسؤولية عن شعبها. بيد أن المجتمع الدولي ينبغي أن يدرك

متجذر في تاريخنا، وفي المبدأ اليهودي "تيكون أولام" - واجب إصلاح العالم. ومن هذا المنطلق، أنشأ أبائنا وأمهاتنا المؤسسون وكالة التعاون الإنمائي الدولي الإسرائيلية، ماشاف. وتستخدم ماشاف التكنولوجيات الحديثة، مثل الري بالتنقيط، في العمليات الإنسانية حول العالم. وخطوة بخطوة، يعرض خبراء ماشاف هذه التكنولوجيات حول العالم، لتحقيق طفرة كبيرة بدءا من الدفيئات الزراعية في جنوب أفريقيا إلى حقول قصب السكر في بيرو.

وتواصل إسرائيل البحث عن شراكات جديدة وبناء الجسور بين الأمم. وفي عام ٢٠١٢، دخلت حكومات إسرائيل وإيطاليا والسنغال في شراكة ثلاثية الأطراف لمعالجة المسألتين الحيويتين المتعلقةتين بالأمن الغذائي ونمو الدخل لشعب السنغال. واليوم، فإن إسرائيل تساعد شعب السنغال عن طريق تقاسم الممارسات الزراعية الحديثة، فضلا عن المهارات التقنية والتجارية مع صغار المزارعين، ولا سيما النساء. ومن خلال تخفيض مستلزمات العمالة للري وقطع العشب الضار، يعمل خبراء ماشاف على تمكين المرأة السنغالية ومساعدتها على تحسين غلات المحاصيل، وبلوغ الأمن المالي، وتحقيق نوعية حياة أفضل لأسرتها ومجتمعها المحلية.

كما تتعاون إسرائيل في مجال المياه مع جيرانها القريبين منها. فمنذ إبرام معاهدة السلام التاريخية مع الأردن في عام ١٩٩٤، يتعاون البلدان بشكل وثيق في العديد من المجالات، بما في ذلك تكنولوجيا المياه. وفي الآونة الأخيرة، وقّعت إسرائيل اتفاقا جديدا لإمداد الأردن بمزيد من المياه العذبة من بحر الجليل، الأمر الذي ينفع كلا البلدين ويزيد تعزيز شراكتنا من أجل السلام.

وكما فعلنا مع أصدقائنا في أفريقيا ومع جيراننا في الأردن، فإن إسرائيل على أهبة الاستعداد لمساعدة السلطة الوطنية الفلسطينية على مواجهة تحديات المياه الخطيرة. وقد اتخذنا

الرفيع المستوى المعني بالمياه والسلام، تؤكد بوضوح حقيقة كون الحلول التقنية للكثير من مشاكل العالم المائية موجودة فعلاً، لكننا بحاجة إلى قيادة سياسية قوية ومنسّقة لإحراز تقدم. والمياه مورد محدود ولا بديل عنه أيضاً، ولا يمكن تجديده إلاّ إذا أُدير جيداً. واليوم، يعيش أكثر من ١,٧ بلايين شخص في أحواض الأنهار، التي يزيد نضوبها بالاستخدام عن إعادة تغذيتها الطبيعية. وإذا استمرّ هذا الاتجاه، فإنّ ثلثي سكان العالم سيعيشون في بلدان تعاني نقص المياه بحلول عام ٢٠٢٥.

إنّ التعامل مع مخاطر المياه مسألة بقاء للعديد من الدول الجزرية الصغيرة النامية، نظراً لارتفاع مستويات سطح البحر. والعديد من أقل البلدان نمواً متضررة بحالات الجفاف المتزايدة والظواهر الجوية البالغة الشدة. وهي تتطلب إمكانية أفضل للحصول على الأموال لمشاريع التكيف، لكنها تتطلب منا أيضاً إعادة النظر في نموذج إدارة المياه، لأنّ مسائل المياه مرتبطة بتغير المناخ والفقر والغذاء والصحة والطاقة، وينبغي النظر إليها بوصفها مسائل متعددة القطاعات ومتعددة الاختصاصات.

تدعم رومانيا دعماً كاملاً العمل لضمان الموارد المائية المستدامة في جميع أرجاء العالم. وفي ذلك الصدد، قدّمنا مشروع القرار الذي تولت عرضه طاجيكستان في اللجنة الثانية والمعنون "العقد الدولي للعمل، الماء من أجل التنمية المستدامة ٢٠١٨ - ٢٠٢٨" (A/C.2/71/L.12)، وإننا نرحب بالمؤتمر الرفيع المستوى لدعم تنفيذ هدف التنمية المستدامة ١٤، الذي ستنظمه السويد وفيجي في نيويورك في حزيران/يونيه المقبل.

يمكن للانتقال إلى القدرة المؤسسية لإدارة الموارد المائية المشتركة أن يؤدي إلى مفاهيم خاطئة ومخاوف. وفي بعض مناطق العالم، هناك تاريخ طويل من عدم الثقة بشأن الوصول المشترك إلى الموارد المائية. وبعض أفضل تلك الأمثلة المعروفة تدور حول نهر النيل والأردن، في حين تمثل مسألة مشاطرة المياه إحدى قضايا الوضع النهائي في مفاوضات السلام بين

أنه، بدون تغيير فوري في حالة الرفض الفلسطيني للعمل مع إسرائيل بشأن المسألة البالغة الأهمية المتعلقة بالمياه، فمن المتوقع مواجهة أزمة مائية حادة في أشهر الصيف.

إن المياه لا تعرف الحدود، والتكنولوجيا لا لغة لها. ولقد قال الرئيس الأمريكي جون ف. كينيدي ذات مرة،

"إن من يستطيع حل مشاكل المياه سيكون جديراً بالحصول على اثنتين من جوائز نوبل - إحداهما للسلام والأخرى للعلم".

وإسرائيل ملتزمة بتعزيز الحلول المبتكرة لتحديات المياه، بغية زيادة التقريب بين الأمم، وتزويد جميع الناس بالمياه الواهبة للحياة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل رومانيا.

السيد ينغا (رومانيا) (تكلم بالفرنسية): أود أن أشكر الرئاسة السنغالية لمجلس الأمن على تنظيم هذه المناقشة المفيدة للغاية.

وتؤيد رومانيا البيان الذي أدلى به المراقب باسم الاتحاد الأوروبي. وأود الآن أن أدلي ببعض الملاحظات بصفتي الوطنية. (تكلم بالإنكليزية)

يقول مثل صيني قديم أنّ المياه تستطيع أن تُغرق القوارب فضلاً عن جعلها تطفو، ويمكن للمياه أن تكون حقاً مثمرة ومدمرة في وقت واحد. إننا نعيش في عالم منقسم، حيث لم يحقق الأمن المائي سوى أقل من نصف سكان العالم. وقد دُكر في المنتدى الاقتصادي العالمي في دافوس في السنة الماضية، أنّ المسائل المتعلقة بالمياه، مثل الجفاف والتلوث ستكون أكبر التهديدات للكوكب طوال العقد المقبل. فالمياه مسألة سياسية جداً. وخطّة العمل التي أطلقها في أيلول/سبتمبر الفريق العالمي

إسرائيل وفلسطين، كما حددتها اتفاقات أوسلو. لذا، فإننا نشجع تعزيز الاتفاقات الدولية بشأن التعاون في مجال المياه.

ومنتطقة البحر الأسود وآسيا الوسطى.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل الأرجنتين.

السيد غارسيا موريتان (الأرجنتين) (تكلم بالإسبانية): أود أن أشكر حكومة السنغال على تنظيم مناقشة اليوم المفتوحة بشأن المياه والسلام والأمن، وعلى المذكرة المفاهيمية ذات الصلة (S/2016/969، المرفق). وفي المياه في الأمم المتحدة، وفي المنتديات الدولية الرئيسية، حيث تناقش مسائل المياه، فضلاً عن في الاتفاقيات الدولية المتعددة الأطراف والثنائية، تُعتبر المياه عنصراً أساسياً في التنمية وفي استمرار وجودنا. وفي ذلك السياق، نشعر بالقلق حيال بعض البيانات الواردة في المذكرة المفاهيمية، مثل أن المياه اعتُبرت دائماً محركاً للتراجع. فليس هناك دليل على تلك الفكرة. وترى الأرجنتين أن المياه حفازا للسلام، وأن جهود البلدان الهادفة إلى التعاون والحوار والتكامل ينبغي أن تستند إلى ذلك المفهوم.

وينبغي أن نُذكر بأن قرار الجمعية العامة ١٨٠٣ (د-١٧)، والوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لعام ٢٠١٢ بشأن "المستقبل الذي نصبو إليه" (قرار الجمعية العامة ٦٦/٢٨٨، المرفق)، يعترفان بحق الشعوب والأمم في السيادة الدائمة على ثروتها ومواردها الطبيعية. وتدعم الأرجنتين تطوير مفهوم الحق في المياه والصرف الصحي، بصفته أحد حقوق الإنسان التي يجب على كل دولة أن تضمنها للأفراد الخاضعين لولايتها القضائية، بصرف النظر عن الدول الأخرى. وبالمثل، وفي الآونة الأخيرة، مع اعتماد خطة عام ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة، رسّخ المجتمع الدولي فكرة أن أحد أهداف الخطة هو

"ضمان توافر المياه والإدارة المستدامة للمياه والصرف الصحي للجميع".

ومع أن اتفاقيات جنيف تعتبر الموارد والمنشآت المائية مجالات رئيسية للبنى التحتية المدنية، ولذا يُفترض أن تكون محمية من الاعتداء، فمن المؤسف أن الواقع قد أثبت خلاف ذلك. وربما ليس هناك أي نزاع جسّد آثار أهوال الحرب على المدنيين، أكثر من الحالة في سورية، حيث أصبحت المياه سلاحاً. ويشكل تقييد حصول السكان المدنيين على إمدادات المياه انتهاكاً خطيراً للقانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان.

وانعدام الأمن المائي في بعض مناطق العالم يشكل تهديداً للعالم بأسره، لأن المياه تتجاهل الحدود، كما أشار متكلمون آخرون. لذا، فإن التواصل الجيد، وتعزيز العلاقات بين دول المنبع ودول المصب، والمؤسسات القوية أمور أساسية لمفاوضات ناجحة بشأن المياه. ويمكن أن تنشأ فرص عديدة عن المفاوضات المتعلقة بالطاقة والزراعة والبنى التحتية. والتعليم مهم، بدوره، لأنه سيشكل الجيل المقبل من القادة بشأن مسألة المياه. والتعاون الثنائي والوساطة الدولية والتيسير والمساعدة الحميدة والحوار، أساليب فعالة لمنع نشوب النزاعات على المياه وإدارتها وتسويتها. لذا، ينبغي للأمم المتحدة أن تواصل بذل الجهود الدبلوماسية المطردة لضمان التعاون الإقليمي بشأن المياه.

وعلى صعيد تجربة منطقتي بالذات، ساعدت استراتيجية الاتحاد الأوروبي لمنطقة نهر الدانوب، التي أطلقتها رومانيا والنمسا، في المضيّ قدماً بالتعاون فيما بين البلدان المشاطفة لنهر الدانوب، في مجالات مثل النقل والطاقة والأمن والحماية البيئية والتعليم والسياحة والتنمية الريفية. أخيراً وليس آخراً، ومنذ عام ٢٠١٠، ثابر خبراء رومانيا، بالشراكة مع الأمم المتحدة ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، على

والاجتماعي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ومؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية ولجنة الأمم المتحدة المعنية بالموارد المائية ولجنة التنمية المستدامة واللجان الاقتصادية الإقليمية واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ والوكالات المتخصصة أخرى، معالجة مسألة المياه والمسائل البيئية الأخرى.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل بوتسوانا.

السيد سيسا (بوتسوانا) (تكلم بالإنكليزية): أود أولاً أن أشارك الوفود الأخرى تهنئتك، سيادة الرئيس، على توليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر تشرين الثاني/نوفمبر. ويود وفد بلدي أيضاً أن يشكركم على عقد مناقشة اليوم المفتوحة بشأن المياه والسلام والأمن، في إطار بند جدول الأعمال المتعلق بصون السلم والأمن الدوليين.

وأود أيضاً أن أعثتم هذه الفرصة لكي أشكر السيد دانيلو تورك، رئيس الفريق العالمي الرفيع المستوى المعني بالمياه والسلام؛ والسيدة كريستين بيرلي، نائبة رئيس اللجنة الدولية للصليب الأحمر؛ والسيد سانديو واسيليكار، رئيس فريق الاستشراف الاستراتيجي، على إحاطاتهم الإعلامية المفصلة والمتبصرة.

وترحب بوتسوانا بهذه المناقشة المفتوحة لأن المياه أخذت تتحول بصورة متزايدة إلى مورد نادر في بلدنا. وفي ذلك الصدد، نعتبر أن الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية، بما في ذلك المياه، أمر بالغ الأهمية للتنمية الوطنية ولصون السلام والأمن الدوليين، لأن المياه مورد شحيح ومشترك. لذلك، تؤيد بوتسوانا المبادرات الإقليمية والعالمية التي تعزز مسار التنمية المستدامة والقادرة على التكيف. ويشدد مبدأ الاستدامة على أهمية تلبية احتياجات الجيل الحالي بدون المساس بقدرة الأجيال المقبلة على أن تفعل الشيء نفسه.

وإذ اعتبرت مسألة المياه على هذا النحو، فالواجب معالجتها من منظور القضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة. وينبغي أن تؤكد أن الأرجنتين أحد مقدمي مشروع القرار قيد التفاوض في اللجنة الثانية، المعنون "العقد الدولي للعمل، الماء من أجل التنمية المستدامة"، ٢٠١٨ - ٢٠٢٨ (A/C.2/71/L.12)، ونحن ندعم أيضاً عمل الفريق العالمي الرفيع المستوى المعني بالمياه والسلام، الذي أطلقه الأمين العام.

وأود أن أؤكد مجدداً على تعريف الأمن المائي من أجل الخطة الاستراتيجية للمرحلة الثامنة من البرنامج الهيدرولوجي الدولي التابع لليونسكو باعتباره

"قدرة السكان على حماية الحصول على كميات كافية من المياه ذات النوعية المقبولة، لإطالة أمد صحة الإنسان والنظام الإيكولوجي على أساس خط تقسيم المياه، ولضمان الحماية الفعالة للحياة والممتلكات من المخاطر المتعلقة بالمياه".

وفي ذلك السياق، تؤيد الأرجنتين مفاهيم الإدارة المتكاملة للموارد المائية ومستجمعات المياه وضرورة التعاون وترشيد الاستخدام حين يتعلق الأمر بالموارد، على كلا المستويين الإقليمي والدولي، بغية تحقيق إدارة المياه المستدامة. وينبغي أن نذكر أيضاً بأن القانون الإنساني الدولي يمنع الاعتداءات الهادفة إلى منع حصول الناس على المياه، واستخدامها سلاح حرب أثناء النزاعات المسلحة.

ووفقاً لميثاق الأمم المتحدة، يتحمل مجلس الأمن المسؤولية الأولية عن صون السلم والأمن الدوليين. وتواصل الأرجنتين الحفاظ على موقف بناء، لكننا نعتقد أنه ينبغي للمجلس ألاّ يُشوّه وظائفه بالعمل بشأن مسائل تتجاوز نطاق اختصاصه، أو تربط المشاكل البيئية بمسائل الأمن، لأن المياه ليست مجرد ذاتها سبباً للنزاع في القضية التي نناقشها. واستناداً إلى النقاط التي ذكرتها، يعود إلى الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي

مع الدول المشاطئة لتعزيز تعاون أوثق في إدارة المجاري المائية المشتركة.

ونحن ندرك أهمية إجراء نقاشات متواصلة بشأن هذه المسألة، حيث توقعت الدراسات بأن ندرة المياه، التي تفاقمت بسبب تغير المناخ، قد تهدد السلم والأمن الدوليين في المستقبل. وتقدر الدراسات بأن عدد المناطق التي ستشهد عدم كفاية إمدادات المياه سيواصل الارتفاع، وبالتالي ارتفاع مخاطر نشوب النزاعات حول المياه.

وفي الختام، نشيد بالجهود التي يبذلها مجلس الأمن بغية الانتظام في عقد مناقشات مفتوحة بشأن المياه والسلام والأمن واعتماد نهج تطوعي.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل كوستاريكا.

السيد كاسترو كوردوبا (كوستاريكا) (تكلم بالإسبانية): تهنئكم كوستاريكا، سيدي الرئيس، وكذلك البعثة الدائمة للسنغال، على عقد هذه المناقشة المفتوحة خلال رئاستكم لمجلس الأمن. ونعقد أن إتاحة الفرصة لمناقشة هذا المورد الحيوي لبقاء هذا الجيل والأجيال المقبلة، لا سيما في المجلس، تعطي المياه الأولوية السياسية الملائمة والضرورية التي تحتاج إليها في إطار الأمم المتحدة.

وقد تنبأ العديدون بأن حروب المستقبل ستكون على المياه، وأعلنت بعض البلدان أن المياه مسألة تتعلق بالأمن القومي. ومع ذلك، نعتقد أن المياه يمكن أن تكون أيضا مصدرا لتوفير فرص السلام ومنع نشوب النزاعات من خلال التعاون الاستراتيجي وأوجه التآزر التي يمكن إقامتها على الصعيد المحلي والوطنية والإقليمية والعالمية.

والأمر المؤكد هو أن المياه نادرة على كوكبنا في بعض الأحيان وهي موزعة جغرافيا على نحو غير متكافئ. ولكن

وشح المياه وتوزيعها الجغرافي غير العادل يجعلها مصدرا محتملا لنشوب النزاع. وفي ذلك الصدد، من المهم أن توقع البلدان المتجاورة على اتفاقات ثنائية ومتعددة الأطراف بشأن المجاري المائية المشتركة، من أجل تعزيز التعاون في إدارة المياه وتقاسمها. وتعزيزا لذلك الهدف، وقّعت الدول الأعضاء في الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، وبوتسوانا عضو فيها، على البروتوكول المنقح المتعلق بالمجاري المائية المشتركة، وذلك بتاريخ ٧ آب/أغسطس ٢٠٠٠. ويقوم البروتوكول المنقح على مفاهيم الإدارة السليمة بيئيا، والتنمية المستدامة، والاستخدام المنصف والمعقول للمجاري المائية المشتركة في منطقة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي. بالإضافة إلى ذلك، يعزز البروتوكول المنقح أيضا تبادل المعلومات والبيانات المتاحة بشأن علم المياه، وعلم المياه الجوفية، ونوعية المياه، والظروف المتعلقة بالأرصاء الجوية والبيئية للمجاري المائية المشتركة.

ومن المهم التشديد على ضرورة تعزيز المحافظة على الموارد المائية وحمايتها وتمييتها واستخدامها الاقتصادي من أجل مواجهة المستويات المتناقصة في إمدادات المياه، والطلب المتزايد على المياه للأغراض المحلية والزراعية والصناعية والملاحية ولصالح الأجيال الحالية والمقبلة.

أود أن أشدد هنا على أن الاتفاقات بشأن المجاري المائية المشتركة ضرورية لتسوية أية نزاعات محتملة بشأن المجاري المائية المشتركة. وفي ذلك الصدد، نشي على الدول الأعضاء التي وقعت على اتفاقات المجاري المائية الدولية وعلى اتفاقية الأمم المتحدة بشأن قانون استخدام المجاري المائية الدولية في الأغراض غير الملاحية. وتضطلع الموارد المائية العابرة للحدود بدور أساسي في الأمن المائي لبوتسوانا، حيث يعتمد البلد على المياه الدولية. وفي ذلك الصدد، وقعت بوتسوانا وصدقت على الاتفاقات المتعلقة باللجان الأربع المعنية بأحواض الأنهار المنشأة

والغايات المترابطة، ينبغي أن يكون عنصرا أساسيا في مهمتنا بوصفنا هيئة متعددة الأطراف. وسيكون إحراز ذلك التقدم أساسيا لحماية حق الإنسان في الحصول على المياه وخدمات الصرف الصحي، حيث اعترفت الأمم المتحدة نفسها بأنه حق حيوي، حق ضروري بغية التمتع بجميع حقوق الإنسان الأخرى.

وكوستاريكا لديها خبرات قيمة في مجال التعاون عبر الحدود، لأن لدينا أهارا على جانبي حدودنا توحدنا مع جيراننا. ونحن نؤمن بإيماننا راسخا بالحاجة إلى تعزيز التعاون عبر الحدود في مجال إدارة المياه بشكل مستمر، وليس فقط في شكل مشاريع لصالح السكان عبر الحدود، الذين هم من بين أكثر الفئات ضعفا في منطقتنا.

إن تجربتنا في الإدارة المتكاملة للمياه وأثرها على رفاه السكان دليل على مساهمة المياه في بناء السلام وحفظ السلام، وفي التوصل إلى سلام حقيقي ودائم. ومن هنا يأتي اهتمامنا في تعزيز آليات التعاون الإقليمي التي من شأنها تجميع الخبرات الوطنية التي يمكن تبادلها مع البلدان النامية الأخرى.

ويجب علينا تطوير الإدارة والآليات المالية وآليات التخطيط لحماية مصادر المياه اللازمة لضمان إمكانية الحصول على المياه في المستقبل من أجل شعوبنا، ولا سيما السكان الريفيين والمجتمعات الأصلية، وفي الوقت نفسه جعلهم مشاركين بفعالية في المجتمعات المحلية لحماية ذلك المورد، الأمر الذي من شأنه منع نشوب النزاعات على الحصول على المياه. وفي إطار تلك الآليات، يمكن أن نذكر على سبيل المثال، تجربتنا في الدفع مقابل الخدمات البيئية للمياه وقياس البصمة المائية لجميع أنشطتنا.

إن تكريس مجلس الأمن مناقشة مفتوحة لمسألة المياه والسلام والأمن، أمر بالغ الأهمية بالنسبة لهذه الموارد الطبيعية المحدودة والعرضة للخطر. وهو يبين أننا بدأنا ندرك أن

ذلك المورد يواجه أيضا تهديدات كبيرة بسبب سوء الإدارة، والنفايات، والتلوث، وأخيرا وليس آخرا، تغير المناخ، الذي يمكن مشاهدة آثاره في شكل جفاف وفيضانات وأعاصير، كما سبق أن قام بتحذيرنا الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ.

وكل تلك التهديدات يمكن أن تزيد من النزاعات المتعلقة بالمياه، على الصعيدين الداخلي والدولي على السواء. ولذلك نؤمن بضرورة ضمان أن تصبح حماية المياه ذات أولوية سياسية دولية. وبالرغم من أن لدينا اتفاقا دوليا يتناول المياه العابرة للحدود، واتفاقا آخر بشأن الأراضي الرطبة والعديد من الاتفاقات الثنائية بشأن المجاري المائية، فإننا بحاجة إلى التفكير في وضع صك دولي ملزم من شأنه حماية هذا المورد بوصفه رصيذا استراتيجيا من أجل بقاء الجنس البشري، بل أيضا من أجل بقاء النظم الإيكولوجية. ويجب أيضا إنشاء هيكل مؤسسي من شأنه أن يحمي هذا السائل الثمين، بحيث تستطيع الأجيال المقبلة أن ترى فيه فرصا من أجل تحقيق السلام والتنمية المستدامة، لا أن تراه كمصدر للنزاعات والحروب على النحو المتوقع.

ونحن على ثقة بأن التقدم المحرز في الجهود التي نبذلها، فضلا عن التقدم في المناقشة بشأن أهمية الموارد المائية في المنتديات والوثائق ذات الصلة - من قبيل خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وإطار سينداي للحد من مخاطر الكوارث، واتفاق باريس بشأن تغير المناخ والخطة الحضرية الجديدة (الموئل الثالث)، وغيرها - ستتيح لنا تحديد الفرص واتخاذ إجراءات بشأنها من أجل الصالح العام، وكذلك الإسهام في إيجاد خيارات حقيقية لتحقيق السلام الدائم والتنمية المستدامة في جميع أرجاء العالم. وفي ذلك الصدد، فإن تحقيق الهدف ٦ من أهداف التنمية المستدامة - ضمان توافر المياه والصرف الصحي للجميع وإدارتهما بشكل مستدام - وجميع الأهداف

حالات حيث يوجد الكثير من المياه أو القليل منها، أو حالات تكون فيها المياه قدرة للغاية.

واسمحوا لي أن أسلط الضوء على ثلاث مسائل في هذا السياق: أولاً، المياه والحاجة إلى التعاون الدولي؛ ثانياً، المياه وتغير المناخ والمهجرة؛ وثالثاً، الحاجة إلى الدبلوماسية في مجال المياه.

أولاً، فيما يخص المياه والتعاون، من دواعي شرف رئيس وزراء هولندا عضوية الفريق العالمي الرفيع المستوى المعني بالمياه والسلام، إلى جانب قادة آخرين، من بينهم رئيس السنغال ماكي سال. وسيواصل هذا الفريق الذي تدعمه الأمم المتحدة والبنك الدولي، اتباع نهج شامل إزاء وضع وإدارة موارد المياه. كما سيركز على تحسين الخدمات ذات الصلة بالمياه والصرف الصحي. ونثني على سنغافورة على قيادتها بشأن هذه المسألة. وتعد المبادرة السويسرية السنغالية لإنشاء فريق معني بالمياه والسلام والأمن مناسبة بنفس القدر من حيث التوقيت، وتطلع إلى العمل معاً لكفالة التواصل المناسب بين الفريقين، أو ربما مد جسور، في سياق اليوم. وعلاوة على ذلك، فإن القدرة على منع نشوب النزاعات المتصلة بالمياه، من خلال الوساطة والوسائل السياسية الأخرى بحاجة إلى التعزيز. وقد أعطي مثال ممتاز على ذلك في وقت سابق اليوم يتمثل في: منظمة تنمية حوض نهر السنغال.

وهذا يقودني إلى الموضوع الثاني: المياه وقضايا الهجرة.

إن الناس لا يريدون مغادرة منازلهم إلا إذا أجبروا على ذلك. وكما قال زميلنا ممثل بالاو للتو، إن تغير المناخ يهدد وجود الشعب في الدول الجزرية الصغيرة النامية. لقد شهدنا خلال العام الماضي تزايد أزمة اللاجئين، التي جعلت من الواضح أننا بحاجة إلى معالجة الأسباب الجذرية للهجرة. وتعد ندرة المياه، وتغير المناخ وانعدام الأمن الغذائي، من بين تلك الأسباب الجذرية. ويمكن ربطها بعدم الاستقرار الاجتماعي

المياه، إذا لم نوفر لها الحماية الكافية، وإذا كنا لا نقدر قيمتها الحقيقية بوصفها أداة للتنمية، وإذا لم نقيم بإنشاء الهيكل المؤسسي والقانوني اللازم، فإنها ستكون تهديداً للأمن الدولي، ولن تكون مصدراً لا ينضب للتنمية المستدامة والسلام كما ينبغي أن تكون.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل

هولندا.

السيد فان أوستيروم (هولندا) (تكلم بالفرنسية): أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على رؤيتكم المتعلقة بإدراج هذا البند في جدول أعمال مجلس الأمن. ويؤيدكم بلدي بكل إخلاص فيما يخص هذه المسألة، ولا سيما بالنظر إلى التعاون الثنائي الوثيق بين السنغال ومملكة هولندا في مجال المياه وحمايتها.

(تكلم بالإنكليزية)

إن مملكة هولندا تؤيد البيان الذي أدلى به في وقت سابق المراقب عن الاتحاد الأوروبي.

ونظراً لضيق الوقت، سألقي نسخة مختصرة من بياني. وسيكون بياني الكامل متاحاً على تويتر.

ونعرب عن تأييدنا الكامل للبيان الذي أدلى به ممثل إيطاليا في وقت لاحق اليوم، في ضوء تعاوننا المتصل بفترة ولايتنا الجزاء المقبلة في مجلس الأمن. وخلال هذه المدة الجزاء، خلال عامي ٢٠١٧ و ٢٠١٨، ستواصل مملكة هولندا، جنباً إلى جنب مع إيطاليا، كما أعلن زميلنا في وقت سابق اليوم، بذل الجهود، سيدي الرئيس، لمعالجة قضايا المناخ والمياه في سياق جدول أعمال السلام والأمن.

إن لكوننا ما يكفي من الموارد المائية لتوفير الأمن المائي للجميع، ولكن في الوقت نفسه يواجه الناس حول العالم

أولويات خطة العمل المائية الوطنية التي سبق أن وضعتها الحكومة السورية، والتي حققت قبل نشوب الأزمة الراهنة في بلدي إنجازات هامة تمثلت في تأمين تقديم خدمات المياه للمواطنين بنسبة ٩٩ في المائة في المدن، و ٩٠ في المائة في الأرياف. وللأسف، إنخفضت هذه النسب خلال الأزمة في ضوء تعرض معظم محطات ضخ مياه الشرب والآبار المغذية بالمياه للتخريب والسرقة والتدمير من قبل الجماعات الإرهابية المسلحة، خاصة في المناطق غير المستقرة. ولا بد لنا هنا من الإشارة إلى أن استخدام موارد المياه كسلاح، يعد انتهاكا صارخا لجميع الأحكام ذات الصلة بالقانون الإنساني الدولي. ويقودنا ذلك إلى إلقاء نظرة أقرب على ما تقوم به الجماعات الإرهابية المسلحة في بلدي سورية، والتي يحلو للبعض تسميتها بالمعارضة المسلحة، أو المعارضة المسلحة من غير الدول، من استخدام لهذه الموارد المائية كسلاح للضغط على الحكومة السورية والمدنيين، ويعتبر ما شهدته مدينتنا حلب ودمشق مثلا حيا على ذلك، فقد عانى سكان المدينتين من فترات طويلة من انقطاع المياه، بعد أن قامت الجماعات الإرهابية المسلحة بتفجير الآبار والأنابيب وتسميم المياه، وسرقة وتفجير المضخات، ناهيك عن قيام قوات ما يسمى بالتحالف الدولي بقصف المنشآت الكهربائية والمائية، مما أدى إلى نقص حاد في المياه وأثر على حياة المدنيين.

بالإضافة إلى الأضرار الهائلة التي تتعرض لها مواردنا المائية، بسبب الاعتداءات الإرهابية، فإن التدابير الاقتصادية القسرية أحادية الجانب، المفروضة على بلدي من قبل الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية ودول أخرى، تؤدي إلى زيادة الضغوط على الجهود الوطنية السورية لتأمين احتياجات المواطنين من المياه، حيث حالت هذه التدابير غير المشروعة، ولا تزال تحول دون تأمين الوقود وقطع الغيار اللازمة لمحطات الضخ في سورية، كما عرقلت هذه التدابير تنفيذ المشاريع التي

والتراعات العنيفة المحتملة. إننا نرحب بواقع الإقرار بالعوامل المتصلة بالمناخ، في مؤتمر قمة الأمم المتحدة للهجرة الذي عقد خلال شهر أيلول/سبتمبر الماضي. وإذ نمضي قدما، يتعين أن تكون سياساتنا الخاصة بالتمويل مواكبة لذلك. وفي هذا الصدد، فإن الحكومة الهولندية بصددها تحديد خيارات تكثيف التعاون بشأن قضايا المياه مع بعض بلدان منطقة الساحل.

وثالثا، الحاجة إلى الدبلوماسية في مجال المياه.

ويجب أن نتأكد من أن المياه توحدنا ولا تفرقنا. ولذلك، فنحن بحاجة إلى تكثيف دبلوماسية فعالة في مجال المياه. وعلى سبيل المثال، قمنا خلال شهر آذار/مارس الماضي بتنظيم حلقة دراسية في الخرطوم للدبلوماسيين من دول حوض النيل، من أجل منع نشوب نزاعات على المياه في المستقبل. وعلاوة على ذلك، أطلقت هولندا العام الماضي مبادرة أمنية على نطاق الكوكب، تشكل منبرا عالميا لمعالجة المسائل الأمنية من منظور تغير المناخ. ومن المقرر عقد المؤتمر القادم في ٥ و ٦ كانون الأول/ديسمبر، مرة أخرى على غرار العام الماضي، في قصر السلام في لاهاي، العاصمة القانونية للعالم.

وفي الختام، أود أن أشكركم مرة أخرى سيدي الرئيس، على إدراج هذه المسألة في جدول أعمالنا. ولنعمل جميعا معا على معالجة قضايا المياه بصورة شاملة تربط بين جميع ركائز الأمم المتحدة. ولنعمل معا لكفالة أن تكون المياه مدعاة للتعاون وليس النزاع، وكفالة إسهام المياه في تحقيق السلام والعدالة والتنمية. وستظل مملكة هولندا شريكا لتحقيق ذلك الغرض الهام.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطى الكلمة الآن لممثل الجمهورية العربية السورية.

السيد فلوح (الجمهورية العربية السورية): سيدي الرئيس، يشكل تأمين احتياجات المياه الحالية والمستقبلية أحد

وختاماً، فإن الحكومة السورية حريصة على القيام بكل ما يمكن لتأمين احتياجات المواطنين السوريين جميعاً وحمايتهم من الإرهاب الذي يستهدف مختلف مناحي حياتهم، بما فيها حصولهم على موارد المياه، والسعي لتجنب استخدام هذا القطاع الحيوي وسيلة للضغط على الحكومة والمدنيين في ظل الأزمة التي يمر بها بلدي.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل سلوفاكيا.

السيد روزيكا (سلوفاكيا) (تكلم بالإنكليزية): إذا كانت بهذه الكأس كل المياه التي على الأرض وشربتها في جرعة واحدة، فإنها ستختفي. أشكر الرئاسة السنغالية على تركيزها بوجه خاص على مسألة المياه والصلة بين المياه والأمن. ونشكر رئيس الفريق العالمي الرفيع المستوى المعني بالمياه والسلام، السيد دانييلو تورك، ومقدمي الإحاطات الإعلامية الآخرين على رؤاهم القيمة.

لقد اقتبس زميلي الأرمني عبارة حكيمة من الفلسفة الصينية، وسأدرج في بياني كذلك اقتباساً من لاو تسو:

”ليس هناك ما هو أكثر ليونة أو أكثر مرونة من الماء. ولكن لا شيء يقوى على مقاومته.“

إننا نرحب بتزايد إدراك مجلس الأمن لأهمية إدارة الموارد الطبيعية في منع نشوب النزاعات وبناء السلام منذ تسعينيات القرن الماضي. فعلى سبيل المثال، أعرب المجلس في بيانه الرئاسي S/PRST/2011/15 - وإن لم يكن قد أفرد ذكر المياه تحديداً - عن القلق من أن الآثار السلبية المحتملة لتغير المناخ في الأمد الطويل قد تزيد من تفاقم بعض التهديدات القائمة للسلام والأمن الدوليين.

وضمن الأمن المائي لسكان العالم بحلول عام ٢٠٣٠ هو أحد أهداف التنمية المستدامة. يكافح أكثر من بليون

كانت تقوم بها الحكومة السورية بالتعاون مع المنظمات الأممية والمنظمات الدولية غير الحكومية، ومن بين الأمثلة على ذلك، عدم قدرة منظمة أوكسفام مؤخراً على تأمين مادة الفيول اللازمة لتشغيل محطة الضخ في مدينة حلب، بسبب التدابير الأوروبية المفروضة على بلدي سورية.

إن حكومة الجمهورية العربية السورية، تسعى للعمل وفق رؤية استراتيجية لا تقتصر على المساعدات الإنسانية العاجلة فحسب، بل تشمل أيضاً وضع استراتيجية لإعادة بناء البنية التحتية لجميع المنشآت، وإعادة تأهيل شبكات الري المتضررة. ويتطلب ذلك رفع التدابير الاقتصادية أحادية الجانب التي أثرت على جميع مجالات التنمية المستدامة في سورية، ومن بينها استدامة الموارد المائية وتأمين احتياجات المواطنين منها.

وفي إطار الحديث عن حماية موارد المياه، يجب علينا جميعاً أن نحرص على إبعاد قطاع المياه الحيوي عن التسييس خاصة فيما يتعلق بدول مجرى الأنهار الدولية التي يتعين عليها احترام القانون الدولي، والقرارات ذات الصلة والاتفاقات الموقعة من حيث الحصص، وتجنب الإضرار بمصالح الدول الأخرى أو تخفيض حصصها لاعتبارات سياسية.

كما نؤكد على ضرورة تضافر الجهود الدولية لدعم الحقوق المشروعة للشعوب الرازحة تحت الاحتلال ومن بينها حقها في الحصول على المياه، لا سيما أنها ورثة الموارد الأصلية.

وذلك السياق، ننوه إلى ما يواجهه شعبنا في الجولان السوري المحتل من تعمد قوات الاحتلال الإسرائيلي حصر الاستفادة من الموارد الطبيعية، وبخاصة المياه، على المستوطنين الإسرائيليين بينما يحرم منها السوريون بفرض سياسات تمييزية فيما يتعلق بالأسعار وقيود على حصصهم من المياه اللازمة للشرب والزراعة بشكل يخالف القانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان وقرارات الأمم المتحدة.

فنحن مقتنعون بأن عمل الفريق العالمي الرفيع المستوى المعني بالمياه والسلام، الذي أنطلق في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر في جنيف، يهدف وضعه بحلول خريف عام ٢٠١٧ مجموعة من الاقتراحات الموجهة نحو منع نشوب النزاعات المتعلقة بالمياه وتسويتها، سيكون إسهاما هاما جدا في ذلك الصدد. ويمكن كذلك تعزيز عمل مراكز الأمم المتحدة الإقليمية في هذا المجال، وفقا لذلك. وأحد الأمثلة الإيجابية، في ذلك الصدد، مركز الأمم المتحدة الإقليمي للدبلوماسية الوقائية لمنطقة آسيا الوسطى، الذي يضطلع بدور هام للوساطة في تعزيز التقاسم المسؤول لإدارة إمدادات المياه فيما بين دول آسيا الوسطى الخمس.

يعتمد ثلث سكان العالم اعتمادا كلياً على المياه الجوفية. وهناك اعتراف واسع بأن طبقات المياه الجوفية العابرة للحدود عنصر بالغ الأهمية ولا ينفصم عن النظام العالمي للموارد المائية. فهي بالغة الأهمية لإنتاج الأغذية وتمثل نسبة ٤٣ في المائة لمجمل كمية المياه المستخدمة في الري. وقد حددت قائمة جرد منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) لعام ٢٠١٥ وجود ٥٩٢ خزاناً جوفياً عابراً للحدود في العالم. ويمكن للخزانات الجوفية العابرة للحدود أن تكون مصدراً آخر للتوترات المتصلة بالمياه. وعلاوة على ذلك، اعتمدت لجنة القانون الدولي ١٩ مشروع مادة، في عام ٢٠٠٨، بشأن قانون طبقات المياه الجوفية العابرة للحدود لتنظر فيها الدول الأعضاء حين التفاوض على وضع ترتيبات مستقبلية بشأن إدارة خزانات مياهها الجوفية. ولتعزيز مسألة إدارة المياه الجوفية، نظم وفد بلدي حلقة دراسية بالتعاون مع اليونسكو في ١٧ تشرين الأول/أكتوبر، مما سلط الضوء على أهمية موارد المياه الجوفية والخزانات الجوفية العابرة للحدود في إطار الهدف ٦ من أهداف التنمية المستدامة.

شخص يوماً من أجل الحصول على مياه شرب نقية. ومن المتوقع أن ترتفع تلك الإحصاءات في العقود القادمة بسبب الطلب المتزايد على إمدادات المياه وتزايد آثار تغير المناخ. وهناك صلات حقيقية بين المياه وجميع مراحل النزاع. وبالرغم من أن الموارد المائية نادراً ما كانت السبب الوحيد للنزاعات المسلحة أو الحروب، فإن هناك تاريخاً طويلاً من التوترات المتصلة بالمياه واندلاع أعمال العنف في سبيل الحصول على المياه في سياق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وقد استخدمت الموارد المائية كأداة سياسية أو اقتصادية أو عسكرية، بما في ذلك من قبل الجهات الفاعلة غير الرسمية. ومن ناحية أخرى، فإنه غالباً ما تؤثر النزاعات تأثيراً مدمراً على إدارة المياه والهياكل الأساسية ونوعية وسهولة الحصول عليها. وتتضاعف احتمالات افتقار السكان في البلدان المتضررة من النزاعات إلى المياه النقية مقارنة بشعوب البلدان النامية الأخرى.

ونرحب، في ذلك السياق، بتركيز الأمين العام المنتخب على منع نشوب النزاعات والوساطة. فقد كتب في بيانه الموجه إلى رئيس الجمعية العامة، الذي يعرب فيه عن رؤيته، "إن العالم ينفق قدراً أكبر بكثير من الطاقة والموارد في إدارة الأزمات مما ينفقها في منع حدوثها. وبالتالي، يجب على الأمم المتحدة التمسك بالتزام استراتيجي بثقافة منع حدوث الأزمات".

وفي ذلك السياق، توفر الوثيقة المعنونة: الموارد الطبيعية والصراع: مرشد للعاملين في مجال الوساطة، التي أصدرتها إدارة الشؤون السياسية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، أداة ممتازة لنستخدمها باستفاضة في عملنا. وعلى الأمم المتحدة مواصلة وتحسين ممارسة الوساطة في النزاعات على الموارد الطبيعية، بما في ذلك النزاعات المتعلقة بالمياه، كما أبرز في اجتماع صيغة آريا بشأن المياه والسلام والأمن المعقود بمبادرة من السنغال في ٢٢ نيسان/أبريل.

البعض لأن الماء هو الحياة. إن للماء، من خلال وظائفه العديدة والأساسية، بعدا استراتيجيا للحياة البشرية والحيوانية والنباتية. ويمكن أحيانا أن تصبح الأنشطة البشرية المرتبطة بالاستخدامات غير الملائمة أو التقييدية لهذا المورد الطبيعي مصدرا للتراع. ويبين لنا تاريخ الشعوب للأسف أن المياه قد استخدمت لأغراض عسكرية واستراتيجية ولمرام إقصائية وحتى إجرامية. ولذلك فإن مسألة الصلة بين المياه والسلام والأمن مسألة ذات أهمية كبيرة لأنها تواصل اليوم، كما كان الحال في الماضي، تأجيج التوترات التي تؤدي إلى تقويض السلام والأمن الدوليين. ويذهب الخبراء في مجال دور المياه الجيوسياسي إلى حد التكهن بأن الحروب المستقبلية ستندلع بسبب المياه وأن تلك الحروب قد أعلنت بالفعل.

وفي مواجهة خطر النزاعات المرتبطة بالمياه، لطالما فكرنا في الخيارات المتاحة لدينا لإدارة مياها وتسوية نزاعاتنا سلمياً.

والآليات المقترحة حتى الآن تنطوي في كثير من الأحيان على الوساطة والتعاون وتقوم على الاتفاقيات الثنائية والمتعددة الأطراف والدولية، كما أشير بحق في المذكرة المفاهيمية (S/2016/969، المرفق) التي أعدت لمناقشتنا. وهذه الاتفاقات سمحت لنا بتجنب الكثير من النزاعات المحتملة في شتى بقاع العالم. ولذلك، من الأهمية التأكيد من أن المجتمع الدولي، وخاصة الأمم المتحدة، من خلال مجلس الأمن، يواصل تشجيع الدول الأعضاء على استخدام تلك الآليات، ولا سيما في حالة التعاون عبر الحدود. ومن جانبنا، تشارك كوت ديفوار بفعالية في الجهود المبذولة في إطار اتحاد نهر مانو للتعاون السياسي والاقتصادي والأمني بين الدول الأعضاء.

وفي نفس السياق، سيكون من المفيد للدول أن تدرج في تشريعاتها الوطنية الصكوك القانونية الدولية لمنع الأعمال الإجرامية وجرائم الحرب المتصلة بالوصول إلى المياه أو استخدامها، والمعاقبة عليها. وفي هذا الصدد، يشير وفدي إلى

وأخيراً، أود أن أؤكد على أهمية التعاون الإقليمي في إدارة المياه العابرة للحدود، الأمر الذي يمكن أن يساعد على بناء الاحترام المتبادل والتفاهم والثقة بين البلدان ويعزز السلام والأمن والنمو الاقتصادي المستدام. يتولى بلدي رئاسة استراتيجية الاتحاد الأوروبي لنهر الدانوب، التي توفر أساساً لتحسين التعاون فيما بين ١٤ بلداً تقع على طول ثاني أطول أنهار أوروبا. وتهدف الاستراتيجية إلى حفز التعاون الإقليمي والتعاون عبر الحدود في العديد من المجالات، بما في ذلك إدارة الموارد المائية وتقاسم إجراءات تحديد حالات نقص المياه.

وقال ميخائيل غورباتشوف ذات مرة:

”إن للمياه قوة لتحريك الملايين من الناس. فلتحركنا للمضي في اتجاه السلام“.

إن أنهارنا ومياها الجوفية شريان حياة الكوكب ويجب تقاسمها وحمايتها من آثار النزاع والاستغلال.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل كوت ديفوار.

السيد بوا - كامون (كوت ديفوار) (تكلم بالفرنسية): في البداية أهنتكم، سيدي، على الطريقة الدينامية التي تولت بها السنغال رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر. كما أشكر مقدمي الإحاطات الإعلامية اليوم، الذين أتاحت بياناتهم فهماً أفضل لما هو على المحك فيما يتعلق بإدارة المياه في جميع أرجاء العالم. وكما كان الحال خلال المناقشة المفتوحة الأخيرة (انظر S/PV.7816)، فقد سعد وفد بلدي بشكل خاص بالمشاركة في مناقشة اليوم المكرسة لمسألة المياه والسلام والأمن، التي تتيح لنا فرصة لتبادل الآراء بشأن هذا الموضوع الهام.

إن الماء مورد طبيعي، وهو في الوقت نفسه غذاء ومصدر للطاقة ووسيلة للاتصال وعنصر أساسي من عناصر الدورة الزراعية. وببساطة فإن الماء مصدر للحياة، بل وقد يقول

أحياناً مصدراً للتوتر وحتى لتزاع مفتوح بين المزارعين ومربي الماشية ومجتمعهم.

ووفدي يود التأكيد على أهمية مكافحة تغير المناخ ونقل التكنولوجيا كنهج ذات صلة للبلدان النامية. وهذا يشمل تعزيز قدرات تلك البلدان من حيث التكيف والتخفيف من الآثار السلبية لتغير المناخ، بل ولتمكينها كذلك من الأخذ بأساليب الري المتكثرة للزراعة وتربية الماشية أو تقنيات تحلية المياه لضمان وفرة أكبر في المياه. ومعالجة قضايا المياه ومكافحة تغير المناخ من خلال الهدفين ٦ و ١٣ من أهداف التنمية المستدامة توفر آفاقاً حقيقية للمستقبل. وينبغي لوكالات الأمم المتحدة، كمنظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، من جانبها، أن تؤدي دوراً فعالاً بشكل خاص.

وكما سمعنا خلال هذا النقاش، فإن قضية المياه ذات أهمية استراتيجية للبشرية، وبالتالي، يجب أن تولى الاهتمام الواجب من أجل منع الحروب المستقبلية في العقود القادمة. لذلك، يرحب وفدي بتولي مجلس الأمن أمر هذه المشكلة لأن حروب المياه في معظم الأحيان تندلع بين الفقراء والضعفاء، بعيداً عن أنظارنا وعن المناقشات العامة الكبيرة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل هايتي.

السيد ريجيس (هايتي) (تكلم بالفرنسية): أولاً وقبل كل شيء، باسم حكومة هايتي، أود الشاء على المبادرة التي اتخذتها السنغال مهنتاً حكومتها بجرارة. فمن خلال دعوة مجلس الأمن والمجتمع الدولي برمته لمعالجة قضية المياه ذات الأهمية للسلم والأمن الدوليين، برهنت السنغال مجدداً على التزامها المعروف عنها بقضية المياه باعتبارها عنصراً للسلام والتعاون الدولي.

وتأتي المبادرة السنغالية في وقتها المناسب تماماً في أعقاب اتفاق باريس بشأن تغير المناخ ومؤتمر مراكش المعني بتغير

المادة ٥٤ من البروتوكول الإضافي لاتفاقيات جنيف المؤرخ ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩، والمتعلق بحماية ضحايا النزاعات المسلحة الدولية، والمعروف بالبروتوكول الأول، [ملاحظة: قال المتكلم "نيسان/أبريل" لكن التاريخ الصحيح "آب/أغسطس"] والمادة ١٤ من البروتوكول الثاني المؤرخ ٨ حزيران/يونيه ١٩٧٧ الإضافي لاتفاقيات جنيف [ملاحظة: قال المتكلم "البروتوكول الحادي عشر" و "١٨ حزيران/يونيه" والصحيح هو "٨ حزيران/يونيه" و "البروتوكول الثاني"]؛ والمادة ٢٩ من الاتفاقية المتعلقة بقانون استخدام المجاري المائية الدولية في الأغراض غير الملاحية؛ والمادة ١٢ من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وفي مناطق النزاع أو حالات ما بعد النزاع، ينبغي أيضاً أن تؤخذ قضايا المياه في الاعتبار في ولاية عمليات حفظ السلام أو عمليات بناء السلام.

إن الماء هو المورد الأكثر وفرة على الأرض، ولكن كمية المياه العذبة التي يمكن استخدامها لأغراض الزراعة والصناعة والاستهلاك البشري صغيرة لا تمثل أكثر من ٢,٥٣ في المائة تقريباً. وتشير الدراسات إلى أنه بحلول عام ٢٠٢٥، وداخل الحدود الوطنية، قد يجد قرابة ٤ بلايين نسمة في جميع أنحاء العالم أنفسهم في حالة من الشح المائي. وأشار تقرير لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي يعود تاريخه إلى عام ٢٠٠٦ إلى أن ٩٠ في المائة من سكان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا سيعيشون في بلدان متضررة من نقص المياه بحلول عام ٢٠٢٥. وبالإضافة إلى المناطق المذكورة في تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، فإن جانباً كبيراً من أفريقيا جنوب الصحراء معني بهذه المسألة أيضاً، مع ما يترتب على ذلك من آثار محتملة على الزراعة والغذاء والصحة والاقتصاد. وفي بعض البلدان، مثل بلدي، حيث دورة الحياة، والدورة الزراعية خصوصاً، ترتبط ارتباطاً وثيقاً بهطول الأمطار كظاهرة طبيعية، وندرة المياه قد تكون

السلام والأمن، مع التسليم بأنه من الأمور الضرورية، ليس حماية المياه من آثار الحرب فحسب، بل أيضا الحفاظ على الموارد الطبيعية الحيوية من أجل تحقيق التنمية المستدامة للبشرية.

ويعتبر الحصول على المياه، فضلا عن توفير المأوى والغذاء والتعليم والرعاية الصحية، حقا أساسيا لكل إنسان. وهو من الأمور البالغة الأهمية لتحقيق التماسك الاجتماعي والاستقرار السياسي والتنمية والحد من الفقر. باختصار، إنه ضروري لإحلال السلام. وفي عدة مناطق من العالم - سواء في الشرق الأوسط أو أمريكا اللاتينية أو منطقة البحر الكاريبي أو أفريقيا أو آسيا - فإن ندرة المياه، وارتفاع تكلفتها، وتوزيعها بشكل غير متكافئ، وعدم إمكانية الحصول عليها أمور تحد جميعها بشكل كبير من التمتع الكامل بذلك الحق. وتلك العوامل تسهم في تفاقم فقر السكان المحرومين من المياه ومعاناتهم وضعفهم. وهي في بعض الحالات، تشكل القواسم المشتركة للاضطرابات والحروب الأهلية والتراعات بين الأشقاء التي يعاني منها السكان المتأثرون. وأود أن أشدد على الحالة المساوية في هايتي، التي اضطرت في السنوات الأخيرة لأن تواجه تحديات خطيرة تعزى بقدر كبير إلى الافتقار إلى الحصول على موارد مياه موثوقة وهيكل أساسية للصرف الصحي.

وبالإضافة إلى التعرض للأمراض المعدية التقليدية، فإن هايتي ما برحت تعاني منذ عام ٢٠١٠ من التجربة المؤلمة لتفشي وباء الكوليرا. ففي ست سنوات أودت الكوليرا بالفعل بحياة أكثر من ١٠٠٠ شخص. وقد زاد من حدة الوباء إعصار ماثيو الذي اجتاحت البلد ولا يزال يبذر الخراب بين السكان الهايتيين. وينبغي التأكيد على أنه بعد رفض الاعتراف بما هو واضح لفترة طويلة، تحملت الأمم المتحدة مؤخرا مسؤوليتها الأخلاقية في اندلاع تلك المأساة الصحية والمعاناة الناجمة عنها. وبالإضافة إلى كون الوباء تجسيدا حيا للعواقب الكارثية الناتجة عن تلوث المياه في بلد فقير أصلا،

المناخ المعقود مؤخراً. كما أنها تستجيب للقلق المتزايد من أن تصيح المياه مصدراً محتملاً للأزمات والتراع في سياق الشح المتزايد الذي يزيد من حدته تغير المناخ وإساءة استخدام هذه المادة الخام وتلوينها.

إن الماء عامل أساسي في البيئة الأمنية العالمية. وفي الواقع، فإن الطلب في تزايد مطرد واحتمال أن تبلغ الزيادة الشاملة نسبة ٣٠ في المائة بحلول عام ٢٠٣٠ لا يمكن إلا أن يكون لها تأثير خطير على اقتصادات العديد من البلدان، خاصة في الجنوب. وبلدي، جمهورية هايتي، جزء من تلك المناطق التي تعاني بالفعل من الشح المائي الذي تشير التوقعات إلى أنه سيشمل نصف سكان العالم بحلول عام ٢٠٢٥، مع كل العواقب السلبية التي ينطوي عليها ذلك من حيث التنمية الاقتصادية والاجتماعية والصحية، فضلاً عن تسارع وتيرة حركات الهجرة.

ولعل أكثر ما يثير الانزعاج حقيقة أن الماء يمكن أن يستخدم كسلاح من أسلحة الحرب. فهو سبب تفاقم العديد من النزاعات المحلية والإقليمية في العقود الأخيرة أو أنه ساعد على ذلك. وفي بعض الحالات، تكون السيطرة على الموارد المائية في حد ذاتها مسألة استراتيجية. وعلى المدى الطويل، فإن ندرة هذه المادة الخام - المتجددة، ولكن في حدود - لن تؤدي إلا إلى تفاقم احتمالات نشوب النزاعات المرتبطة بتوافرها والوصول إليها وتوزيعها واستخدامها، سواء على الصعيد الداخلي أو فيما بين الدول.

وبالتالي، هناك من الأسباب ما يدعو إلى الخوف من أن جدلية نقص المياه اللعين والاحتياجات المتزايدة باستمرار لسكان العالم يمكن أن تؤدي إلى نشوب نزاعات قد تشكل تهديداً للسلام والأمن الدوليين.

وبالتالي تتيح لنا جلسة المجلس اليوم فرصة لنفكر معا بشكل استراتيجي في مسألة المياه بوصفها عاملا من عوامل

فإن من الواضح أن تلك المأساة قد كشفت أيضا عن أوجه القصور غير المتوقعة لبعثة حفظ السلام الصادر بها تكليف من مجلس الأمن. ولا شك أن المنظمة استغرقت وقتا طويلا لكي تعتمد تدابير التصحيح والتكيف التي كانت ضرورية بالنظر إلى الطابع الخطير للتحديات ومدى العواقب.

وفي نهاية المطاف، كان وباء تفشي الكوليرا في هايتي أيضا نتيجة الافتقار إلى التعاطف والتضامن الدولي تجاه بلد يعاني من كوارث صحية لم يسبق لها مثيل. وفي الواقع، من المخزي أن النداءات المتكررة التي أطلقتها الأمم المتحدة من أجل الحصول على التمويل اللازم الذي كان من شأنه احتواء انتشار الوباء إلى حد كبير لم تحظ بالاستجابة المرجوة. ومن حسن الحظ، أن الأمين العام بان كي - مون، الذي ينبغي الثناء عليه، قام مؤخرا بإطلاق نهج جديد ذي شقين يدعو إلى اتخاذ إجراءات قوية، حاليا وعلى مدى السنتين المقبلتين على السواء، لمساعدة الضحايا وأسرتهم، وفي المقام الأول، لمساعدة هايتي على بناء الهياكل الأساسية للرعاية الصحية العامة التي ستمكن البلد من احتواء المرض، على المدى الطويل، ولمواجهة التحديات الخطيرة المتمثلة في توفير مياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحي. ويجدو شعب هايتي أمل وطميد، ولا سيما الضحايا وأقاربهم والسكان المتضررين، في ألا يكون هناك افتقار إلى التضامن الدولي هذه المرة.

وقبل أن أختتم بياني، أود إبداء ثلاث ملاحظات. أولا، تأتي هذه المناقشة، على مستوى مجلس الأمن، في الوقت المناسب، نظرا لتعدد احتمالات نشوب نزاعات مستقبلية يمكن أن تنجم عن ندرة المياه في جميع أرجاء العالم. وأعتقد اعتقادا راسخا بأنه سترز اقتراحات ملموسة تنتج من جلسة اليوم لتؤكد على الدور الأساسي للمياه بوصفها دعامة أساسية لتحقيق التنمية ولتؤكد من جديد على الصلة الوثيقة القائمة بين المياه والسلام والأمن الدوليين، وبهذه الصفة، تمنح المياه

القدر الذي تستحقه من الأهمية في برامج عمل مجلس الأمن، بما في ذلك عملياته لحفظ السلام وبناء السلام. وفي ذلك الصدد، نعتقد أنه من الحكمة أن نفكر في المستقبل وأن نضع آليات مناسبة من أجل التقليل أو التخفيف، عند الاقتضاء، من عواقب الكوارث الطبيعية أو الناجمة عن النشاط البشري على الموارد المائية والفئات السكانية المعنية.

ثانيا، إن الحصول على المياه حق أساسي ولا يمكن التشديد على ذلك بما فيه الكفاية. وفي ضوء المذكرة المفاهيمية التي أعدتها البعثة الدائمة للسنغال، نأمل أن تحدد مناقشة اليوم سبلا جديدة للعمل بشأن أكثر الوسائل فعالية لتعزيز تمتع الجميع بالحق في الحصول على الموارد المائية الموثوقة المتاحة بكميات كافية واحترام هذا الحق. والأمر متروك للمجتمع الدولي لمضاعفة ما يبذله من جهود لضمان جعل التمتع بذلك الحق ممكنا من أجل ١,٧ بلايين شخص ما زالوا يعيشون بدون الحصول على الحد الأدنى من جودة المياه أو خدمات الصرف الصحي بسبب عدم كفاية الاستثمارات.

حول سد النهضة الإثيوبي، الذي وقع في الخرطوم في ٢٣ آذار/مارس ٢٠١٥ بعد ثماني جولات مفاوضات عقدت كلها في الخرطوم، مما أدى لخلق ظروف ملائمة تسمح بالتعاون بين الدول الثلاثة في هذا المشروع وغيره من مشروعات المياه المستقبلية.

وفي ظل الاهتمام المتنامي بقضايا المياه، يؤكد وفد بلادي أن السودان عازم على تعزيز دوره في مجال دبلوماسية المياه، ويأمل أن تتضافر جهود الأسرة الدولية في مساعدته للتغلب على بعض التحديات التي تعيق انطلاقة نحو تحقيق هذا الهدف، وأهمها تكثيف الجهود لتحقيق السلام في السودان بغرض تحويل الموارد التي كانت تُبدد في النزاعات لصالح جهود تحقيق خطة التنمية المستدامة وعلى رأسها تلك المتعلقة بالمياه، بجانب مساعدة السودان على الاستفادة من مبادرة الدول الفقيرة المثقلة بالديون وعلى رفع العقوبات الأحادية المفروضة عليه.

وإيماناً من الدول الأفريقية والعربية معاً بدور السودان في دبلوماسية المياه، ترأس السودان في تشرين الثاني/أكتوبر ٢٠١٥ اجتماعات دول حوض النيل الجنوبي بإجماع الدول المشاركة. كما تولى رئاسة المجلس العربي للمياه. وفي المجال الدولي، منحت منظمة اليونسكو في تشرين الثاني/أكتوبر ٢٠١٦ جائزة التفوق للبروفيسور والخبير السوداني سيف الدين محمد عبد الله، رئيس الجهاز الفني للموارد المائية. كما سبق وأن ترأس السودان المؤتمر الدولي حول المياه العربية تحت الاحتلال الإسرائيلي، مما يؤكد على الاعتراف بالدور الإيجابي الذي يقوم به السودان في هذا المجال الحيوي.

يؤمن وفد بلادي أن الأمم المتحدة يمكن أن تلعب دوراً محورياً في قيادة الجهود الدولية الهادفة لتحقيق أهداف خطة التنمية المستدامة ذات الصلة بالمياه، وأن نجعل من هذا المورد الحيوي عنصراً للتعاون بين الدول وليس مصدراً للنزاع بينها عبر استخدام الدبلوماسية الوقائية بصورة موسعة. ويؤمن

والتضامن. وفي الختام، أود الآن أن أحاطب ممثل السنغال. وأود أن أقتبس من أعمال الراحل ليون لالو، وهو كاتب وسياسي هايتي وكان أيضاً وزير خارجية هايتي:

”هل تشعرون بالألم واليأس اللذين - خلافاً لأي شيء آخر - يسعيان لإضعاف ما أثارته السنغال بداخلي، بعبارات مما قالته فرنسا“.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن للممثل الدائم للسودان.

السيد محمد (السودان): أكرر لكم، سيدي الرئيس، التهئة مرة أخرى على رئاستكم لمجلس الأمن هذا الشهر. وأود أن أشكر السنغال على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة بشأن المياه والسلام والأمن.

لقد أدت الزيادة في عدد سكان العالم، وزيادة استهلاك المياه بسبب ازدياد معدلات التحضر في مختلف أنحاء العالم، خاصة في الدول النامية، والتغير المناخي والجفاف، التصحر، وغيرها من العوامل، إلى ظهور شح في هذا المورد الحيوي ودخول بعض الدول إلى منطقة الفقر المائي، الأمر الذي أدى للتنافس على المياه داخل الدول في بعض الحالات، وبين الدول في حالات أخرى، وقد يتطور هذا التنافس إلى صراع يؤثر سلباً على الأمن الوطني والإقليمي والدولي.

وفي ظل اهتمام السودان بأمر الموارد المائية ودورها في العلاقات بين الدول، تم قبل نحو عقدين من الزمان إنشاء إدارة للمياه والموارد الطبيعية في وزارة الخارجية السودانية لتنسيق جهود التعاون الإقليمي والدولي في هذا الشأن المهم وقيادة جهود الدولة في مجال دبلوماسية المياه. وقد أفلحت جهودنا الوطنية ذات الاتجاهات المتعددة في تحقيق نتائج إيجابية على الصعيد الإقليمي، أهمها التوصل لاتفاق المبادئ بين دول حوض النيل الشرقية الثلاثة - السودان وإثيوبيا ومصر -

رابعاً، نقل التكنولوجيا ذات الصلة بالموارد المائية للدول النامية بشروط ميسرة.

خامساً، دعم أطر ومؤسسات التعاون في مجال الموارد المائية، خاصة في الدول النامية.

سادساً، دعم المشروعات الإقليمية التي تساهم في محاربة التصحر وزيادة معدلات هطول الأمطار، مثل مشروع الحائط الأخضر العظيم الذي يضم إحدى عشرة دولة أفريقية، من جيبوتي شرقاً إلى السنغال غرباً.

سابعاً، تعزيز التعاون الدولي والبحث العلمي في مجال تعزيز كفاءة استخدام المياه في مجالات مثل إنتاج البذور المقاومة للعطش وتقليل استخدام المياه في التشييد والأغراض الصناعية وتقليل معدلات تبخر المياه ومعالجة مياه الصرف الصحي ومعالجة تلوث المياه.

ثامناً، إنشاء منبر أو آلية في الأمم المتحدة للدول التي تعاني من الفقر المائي لتعزيز التنسيق والتعاون بينها، وتبادل التجارب والخبرات.

تاسعاً، تكثيف الجهود لمعاونة الدول التي تشهد نزاعات داخلية لتحقيق السلام والاستقرار وتحويل الموارد التي كانت تُستترَف في الحروب إلى تحقيق أهداف خطة التنمية المستدامة، بما فيها تلك المتعلقة بالمياه.

ويرى وفد بلادي أنه من غير المناسب إقحام ما يسمى بالمحكمة الجنائية الدولية في الورقة المفاهيمية (S/2016/969، المرفق) الخاصة بهذا الموضوع المهم، لأن هذه المحكمة لا صلة لها مطلقاً، لا من قريب ولا من بعيد، بهذا الموضوع. كما أنها بالطبع ليست جهازاً تابعاً للأمم المتحدة، ويوجد أكثر من ٦٠ في المائة من سكان الأرض خارج اختصاصها. كما توجد آليات أخرى كافية لتحقيق الأهداف المرجوة في تحري عدم إيقاع الضرر بمرافق وموارد المياه، مثل اتفاقية قانون استخدام

كذلك وفد بلادي بأن هناك تطورات إيجابية كثيرة في عالمنا المعاصر يمكن أن تجعل من التعاون الإقليمي والدولي في مجال المياه واقعا ملموسا وتبعد شبح الصراعات حول هذا المورد المهم. وأهم هذه التطورات هو التقدم العلمي والتكنولوجي الهائل الذي جعل البشرية تحقق منجزات هائلة لم تكن على بال الأجيال السابقة التي عاشت على كوكب الأرض، بحيث تمكن هذه الثورة التكنولوجية من تحقيق زيادة في الموارد المائية من ناحية، وزيادة كفاءة استخدام المياه في الأغراض المختلفة من ناحية أخرى.

وفي منحى آخر، فإن التوجه العالمي حول التركيز على الدبلوماسية الوقائية، كما ورد على سبيل المثال في توصيات تقرير الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام (انظر S/2015/446)، وتوصيات اللجنة المستقلة المعنية بتعددية الأطراف، يفتح أبواباً كثيرة لتعزيز التعاون الدولي في مجال المياه، ويجعل من هذا المورد الحيوي جسراً للتعاون بين الشعوب والدول لا مصدراً للتراعات والحروب. إن جعل المياه مجالاً للتعاون بين الدول أمر ممكن ولا غنى عنه في نفس الوقت إذا صح وتأكد العزم لتفادي أي نزاعات مستقبلية بشأن المياه عبر عدد من الخطوات، نذكر أهمها في ما يلي:

أولاً، زيادة الاهتمام بقضايا الموارد المائية داخل الأمم المتحدة وتعزيز التعاون بين وكالات وبرامج المنظمة في هذا الشأن.

ثانياً، بناء قدرات الدول النامية في مجال إدارة الموارد المائية واستخدامها بصورة مستدامة.

ثالثاً، زيادة الموارد المالية المخصصة للبحوث والتطوير في المجالات ذات الصلة بزيادة إنتاج المياه، مثل تحلية مياه البحر والمحيطات وزيادة كفاءة استخراج المياه الجوفية.

إن مقدمي الإحاطات الإعلامية الذين تكلموا اليوم رسموا بالفعل صورة مؤلمة لخطورة الضغوط المتزايدة على إمدادات المياه المحدودة، وعلى السلطات الوطنية معا في سبيل تلبية الطلب المتزايد. ولقد أبرزوا الحاجة إلى التعاون على الصعد الوطنية والإقليمية والعالمية من أجل التصدي للتهديدات المحتملة للسلم والأمن الدوليين.

بالنسبة إلى ملديف، وهي بلد يتألف من ١١٩٢ جزيرة ومن ٢٦ جزيرة مرجانية، يبدو لأول وهلة أن إمدادات المياه تشكل أصغر مشكلة من مشاكلنا. والواقع أننا نحن في ملديف طالما نتكلم عن التهديد الذي تشكله وفرة المياه - في شكل ارتفاع مستويات سطح البحر - أكثر بكثير مما نتكلم عن التهديد الذي يشكله القليل جدا من المياه. فمياه المحيطات التي تحيط بنا غير صالحة للاستهلاك البشري أو الاستخدام الزراعي.

تقليديا، نحن نلبي احتياجاتنا المائية من مياه الأمطار والكميات المحدودة من المياه الجوفية التي يمكن الوصول إليها عن طريق الآبار، ولكن تزايد السكان والتوسع الحضري المتنامي يعينان أن تلك المصادر لم تعد كافية لتلبية الطلب. والكثير من المياه المستهلكة في ملديف تأتي اليوم من التحلية. علاوة على ذلك، بينما إمدادات المياه الجوفية تُستكمل من مياه الأمطار، فإن التلوث البيئي والنفايات يعينان أن المياه غالبا ما تصبح ملوثة ويجب معالجتها قبل الاستهلاك، مما يزيد من التكاليف المرتفعة أصلا، ويؤدي أيضا إلى الاعتماد على محطات معالجة المياه.

وإن ضعف الدول الجزرية الصغيرة النامية في ما يتعلق بالمياه هو ضعف هائل. ففي ملديف، على سبيل المثال، وخلال موسم الجفاف من كل عام، يتعين تزويد الجزر النائية بالمياه المحلاة من العاصمة، الأمر الذي يكبد الحكومة تكاليف مرتفعة ويسبب لها صعوبات لوجستية. وبالمثل، وفي معظم

المجاري المائية الدولية في الأغراض غير الملاحية التي أقرتها الأمم المتحدة في أيار/مايو ١٩٩٧.

وقد لاحظنا للأسف الشديد اتجاهها غير محمود من الدول الداعمة لهذه المحكمة للترويج لها ومحاولة جعلها عنوة وقسرا جزءا من منظومة الأمم المتحدة عبر إدراج فقرات في قرارات الأمم المتحدة التي ليست لها أدنى صلة بموضوع المحكمة المثير للجدل والاستقطاب العميقين. كان يمكن فهم الإشارة إلى محكمة العدل الدولية باعتبارها الجهاز القضائي التابع لمنظمة الأمم المتحدة المعني بالتسوية السلمية القضائية للنزاعات بين الدول، حيث تزايدت هذه النزاعات بين الدول بشأن المجاري المائية العابرة للحدود.

ختاما، يرى وفد بلدي أنه على الرغم من التحديات التي تواجه الموارد المائية في الوقت الراهن، فإن هناك فرصا لتحويل المياه إلى عنصر إيجابي للتعاون الإقليمي والدولي، وأن الكرة الآن في ملعب الدول المتقدمة لتحقيق ذلك الهدف النبيل، وأن تؤدي الأمم المتحدة دورا رائدا في قيادة الجهود الدولية الهادفة في هذا الصدد. ويأمل وفد بلدي أن يتخذ المجتمع الدولي القرار الصائب في هذا الشأن، ويتحرك في إطار الدبلوماسية الوقائية بقوة قبل فوات الأوان حتى لا تصبح المياه مصدر نزاعات مستقبلية.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل ملديف.

السيد سارير (ملديف) (تكلم بالإنكليزية): اسمحوا لي أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى الرئاسة السنغالية على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة بشأن المياه والسلام والأمن. وهذه المسألة بالنسبة إلى الدول الجزرية الصغيرة النامية مثل ملديف بالغة الأهمية وهي تستحق المناقشة.

متنوعة من المصادر. علاوة على ذلك، ينبغي اتخاذ خطوات واضحة لمواجهة الأزمات.

ثانياً، يمكن للتعاون الدولي وتبادل أفضل الممارسات أن يوفر الأفكار والمساعدات التي تلمس الحاجة إليها في التصدي للتحديات المتمثلة في تلبية الاحتياجات المائية على الصعيد الوطني. وبوسع مجلس الأمن والجمعية العامة أن يكونا منبرين قيّمين لتبادل المعارف وأدوات تقييم السياسات ذات الصلة. والمياه، بطبيعتها، قوة عابرة للحدود والقارات، وهي بالتالي تقتضي نهجاً وحلولاً دولية حقيقية.

ثالثاً، إن مسألة الإمدادات المائية تتجاوز المسألة الآنية المتعلقة بالمياه. فتغير المناخ يهدد بالتسبب بنقص كبير في مصادر المياه العذبة الشحيحة أصلاً في جميع مناطق العالم. وإذا أردنا تحقيق أهداف خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، فمن الضروري أن نعمل بفعالية على وقف وتيرة تغير المناخ وما يصاحبه من نضوب في المياه. وعلى مستوى محلي أصيب، يمكن لمقدار ضئيل من أمور التلوث، والتملح، والتدابير الصحية الضعيفة أن تهدد نوعية إمدادات المياه الحالية، مما يقتضي علاجات باهظة التكلفة. فالتوعية والتثقيف في مجال المياه والصرف الصحي، بما في ذلك إدارة الخدمات، يمكنهما بالتالي أن يؤثرتا تأثيراً أكبر من المتوقع على إمدادات المياه.

ومع مراعاة مختلف هذه العناصر، قد يكون باستطاعتنا جعل دولنا أقرب إلى تحقيق الغايات التي تتوخاها أهداف التنمية المستدامة بشأن المياه، ومن ثم بناء مجتمعات أكثر قدرة على التحمل، ومنيعة، ومسالمة. والمطلوب اليوم نهج متكامل ومنسق وشامل - نهج يردم الفجوة التقليدية بين الأمن والسلام، والتنمية والاحتياجات الإنسانية - من أجل مواجهة الطابع المتغير والمتعدد الأوجه للتحديات التي تواجه عصرنا.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل كندا.

مناطق المحيط الهادئ، فإن الجفاف هذا العام - الذي سببه إلى حد كبير ظاهرة النينو التي تحدث طبيعياً، والتي تتفاقم آثارها وتأثيراتها بفعل تغير المناخ - عاث خراباً شديداً في الأراضي الزراعية ومصادر الرزق، مما أثر على المياه والأمن الغذائي. وما يحدث في أغلب الأحيان أن البلدان الأكثر تضرراً هي الأقل قدرة على التكيف مع هذه التأثيرات، وتصبح بالتالي في أمس الحاجة إلى الدعم والشراكات.

بيد أن هذه القيود الفريدة أدت ببلدي، ملديف، إلى استكشاف ممارسات تعويضية واستجابات استباقية تجاه انقطاع خدمة المياه. وعندما أغلقت الحرائق محطة تحلية المياه الوحيدة في الجزيرة العاصمة، ماليه، عام ٢٠١٤ على سبيل المثال، تجسدت استجابة الحكومة في توزيع المياه المعبأة بقنان، ومياه محطات التحلية المؤقتة، والمياه التي تحملها مركبات نقل المياه، مع إيلاء عناية خاصة لتلبية احتياجات الشرائح الضعيفة من السكان والمعرضين للخطر. وكانت تكلفة ذلك باهظة على الحكومة، إنما لحسن الطالع تلقينا المساعدة من شركائنا الدوليين.

وفي عام ٢٠١٤، أنشأت الحكومة صندوق إدارة الأزمات المائية في ماليه، بغية مواجهة الأزمات في المستقبل، وتعزيز قدرة النظام الحالي على التحمل. بالإضافة إلى ذلك، وجدنا أن التعاون الإقليمي، فضلاً عن دعم المجتمع الدولي بأسره في تلك الأزمة، كان ضرورياً لمساعدة الحكومة على تلبية ذروة الطلب خلال نقص المياه، والمساهمة في الصندوق. والدروس المستفادة من تجاربنا لها ثلاثة جوانب.

أولاً، ينبغي أن تكون هناك آليات وطنية قوية لتلبية الاحتياجات المائية في أوقات ارتفاع الطلب أو نقص الإمدادات. والتدبير الأشد فعالية في هذا الصدد هو كفالة أن يكون نظام إمدادات المياه العادية قادراً على الصمود، وأن يكون لامركزيًا حيثما أمكن هذا الأمر، وأن يستعمل مجموعة

العابرة للحدود من أجل عالم يواجه آثار تغير المناخ والنمو السكاني في المستقبل. يجب تجهيز دبلوماسيينا بوسائل لرصد وكشف استخدام المياه كأداة من أدوات الحرب تمهيدا لعمل المؤسسات والآليات الرسمية. ويتعين على الدول الأعضاء أيضا العمل جنبا إلى جنب مع منظمات مثل اللجنة الدولية للصليب الأحمر لمعالجة الآثار الإنسانية المترتبة على المياه في أوضاع النزاع القائم وإدماج المياه في مجموعة أدوات جهود الوساطة وبناء السلام.

وأخيراً يجب أن تكون المياه أحد الاعتبارات الرئيسية في المناقشات الجارية بشأن خطة التكيف مع آثار تغير المناخ والقدرة على الصمود في وجهها، ولا سيما في الدول المهشة. الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثلة فييت نام.

السيدة نغوين (فييت نام) (تكلمت بالفرنسية): في البداية أود أن أعرب عن تقديرنا للرئاسة السنغالية على عقد هذه المناقشة المفتوحة بشأن المياه والسلام والأمن.

(تكلمت بالإنكليزية)

إن المياه مورد لا غنى عن واستراتيجي. وإدراج المياه في أهدافنا للتنمية المستدامة يدل على الاعتراف الواسع النطاق بأن المياه ضرورية لرفاه البشرية والأمن الغذائي والحد من الفقر والتنمية المستدامة. وفي الوقت نفسه يمكن أن تكون المياه مصدرا للتوتر وعدم الاستقرار والنزاعات. ونتيجة للتفاوت بين الموارد المائية المتاحة والحاجة إلى المياه، فضلا عن آثار تغير المناخ، قد يؤثر شح المياه على نصف سكان العالم من الآن حتى عام ٢٠٥٠. وآسيا مثال على ذلك إذ تمثل ٦١ في المائة من سكان العالم ولكنها لا تشمل سوى ٣٦ في المائة من موارد المياه المتاحة. وهي الآن القارة الأكثر جفافا من حيث نصيب الفرد.

السيد كولارد - ويكسلر (كندا) (تكلم بالفرنسية): في البداية، أود أن أثنى على السنغال للدور القيادي الذي أظهرته بشأن هذه المسألة الهامة - هنا في المجلس، وفي فريق الأمم المتحدة والبنك الدولي الرفيع المستوى المعني بالمياه، وفي الفريق العالمي الرفيع المستوى المعني بالمياه والسلام، وكذلك في إطار الفرنكوفونية.

إن مسائل المياه، ولا سيما في سياق تغير المناخ، تُعتبر بشكل متزايد تحديا رئيسيا في القرن الحادي والعشرين، وهي تنطوي على آثار أمنية هامة. ولقد شكلت المياه الحضارة البشرية. وعليها تعتمد المستوطنات البشرية ودوافع الهجرة، والتنمية الاجتماعية والاقتصادية، والديناميات السياسية.

وتضطلع المياه بدور أساسي في تنظيم المناخ والزراعة والنمو الاقتصادي. وأية وفرة مفرطة في المياه يمكن أن تؤدي إلى الفيضانات المدمرة في حين يؤدي شح المياه إلى الجفاف. وتحدث كلتا هاتين الحالتين تداعيات هامة.

وباختصار تكمن المياه في صميم التنمية المستدامة. وبما أن المياه مورد حيوي للزراعة والطاقة والصحة يمكننا أن تكون أيضا مصدرا للنزاع وأداة من أدوات الحروب. لذلك يمكن أن تسهم الإدارة الفعالة والشاملة للمياه في إحلال السلام.

(تكلم بالإنكليزية)

لقد تم تسوية المنازعات المتصلة بالمياه بين الدول تاريخيا من خلال القنوات الدبلوماسية. بيد أن الماضي لن يكون بالضرورة مؤشرا جيدا للمستقبل لأن تغير المناخ سيؤدي إلى تفاقم التحديات المتصلة بالمياه القائمة على جميع المستويات.

وترى كندا أن هذه المناقشة المفتوحة فرصة لوضع الخطة المتعلقة بالمياه والسلام والأمن والنهوض بها. ومن الأهمية بمكان تعزيز المشاركة الدبلوماسية بشأن المياه والسلام والأمن. يجب أن يواصل الدبلوماسيون تعزيز اتفاقات المياه

وللحدود لأن نسبة ٦٣ في المائة من مواردنا المائية تأتي من البلدان المجاورة. لذلك فإننا نقدر تقديرا كبيرا أطر التعاون الدولي والإقليمي ودون الإقليمي لإدارة الموارد المائية العابرة للحدود واستخدامها.

وفيتت نام تشارك بفعالية في أطر إدارة المياه في منطقتنا. وما يدعو إلى التشجيع أنه تم تعزيز تعاون نهر الميكونغ في السنوات الأخيرة بآليات متنوعة مثل برنامج التعاون الاقتصادي لمنطقة ميكونغ الكبرى دون الإقليمية ولجنة نهر ميكونغ ورابطة أمم جنوب شرق آسيا للتعاون الإنمائي في حوض ميكونغ ومبادرة نهر ميكونغ الأدنى واجتماع القمة بين اليابان وبلدان حوض نهر الميكونغ. وإطلاق إطار التعاون لنهر لاكانغ - ميكونغ مؤخرا الذي يضم الصين وكمبوديا ولاوس وميانمار وتايلند وفيتت نام كان أيضا خطوة كبيرة نحو تعميق التعاون في هذا المجال. ونأمل أن يواصل المجتمع الدولي دعم تعاون ميكونغ للسلام والأمن والتنمية المستدامة في المنطقة مع الاحترام الكامل لمصالح البلدان المشاطئة والتوازن بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

إن تزايد ندرة المياه وانعدام الأمن المتصل بالمياه في جميع أرجاء العالم يتطلب استجابة عاجلة ويضطرنا جميعا للعمل معا لمعالجة هذه المسألة. إن مناقشتنا اليوم تأتي في وقت مناسب للغاية لأنها تساعد على تطوير الزخم السياسي من أجل تعزيز التعاون في مجال المياه ومنع نشوب النزاعات المتعلقة بالمياه. ووحده هذا النهج التكامل سيتمكن من تحقيق أهداف خطة التنمية المستدامة القادرة على إحداث التغيير لعام ٢٠٣٠ وتحويل المياه من مصدر محتمل للنزاع إلى مصدر للتعاون والسلام.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطى الكلمة الآن لممثل أذربيجان.

وتشاطر فييت نام الشواغل المشتركة حيال الآثار السلبية لندرة المياه وعدم المساواة في توزيع المياه على التنمية الاقتصادية والتماسك الاجتماعي وهو ما قد يؤدي إلى النزاعات الداخلية أو النزاعات فيما بين الدول. لكن المياه أيضا عامل محرك للتعاون. وترى فييت نام أن التعاون في مجال المياه العابرة للحدود وسيلة جيدة لمواجهة التحديات المتصلة بالمياه لأنه يضمن الرخاء الاقتصادي ويعزز القدرة على الصمود ويهيئ الثقة وينهض بالأمن. ويمكن أن تكون مشاريع المياه التعاونية تديرا قوية لمنع نشوب النزاعات.

ونرى أن الأمم المتحدة يمكن أن تقدم مساعدة قيمة إلى البلدان التي تواجه تحديات في مجال إدارة المياه. ويمكن للأمم المتحدة أن تنشر الجهود الدبلوماسية الوقائية الرامية إلى تعزيز ودعم التعاون الإقليمي بشأن إدارة المياه. وندعو مجلس الأمن إلى الاضطلاع بدور فعال في منع نشوب النزاعات المتعلقة بالمياه بالتمسك بالقانون الدولي والأطر التي تساعد على حماية الأمن المائي والهياكل الأساسية للمياه ولا سيما اتفاقية قانون استخدام المجاري المائية الدولية في الأغراض غير الملاحية لعام ١٩٩٧.

ونرى أيضا أن البلدان المتقدمة النمو يجب أن تدعم البلدان النامية في نقل التكنولوجيا وبناء القدرات في مجال إدارة المياه والتصدي لآثار تغير المناخ على الموارد المائية.

ونؤيد تعزيز الإدارة العالمية للمياه. ونتطلع إلى مؤتمر قمة بودابست للمياه الذي سيعقد في وقت لاحق من هذا الشهر. ونأمل أيضا أن يواصل الفريق العالمي الرفيع المستوى المعني بالمياه والسلام وفريق أصدقاء المياه المناقشة بشأن اتخاذ تدابير فعالة لمنع نشوب النزاعات المتعلقة بالمياه وتسويتها.

وفيتت نام من بين البلدان الأكثر عرضة لخطر تغير المناخ. إننا نعاني من الفيضانات وحالات الجفاف الشديد على السواء. تعول فييت نام إلى حد كبير على موارد المياه العابرة

إن استمرار عدوان أرمينيا على أذربيجان قد أدى إلى مصادرة ما يقرب من ٢٠ في المائة من الأراضي الخاضعة لسيادة بلدي. وقد أودى العدوان بحياة عشرات الآلاف من الناس وخرب المدن وسبل كسب العيش وأدى إلى التشريد القسري لأكثر من مليون أذربيجاني من ديارهم وممتلكاتهم. كما كان له أثر مدمر على البيئة بتدمير الغابات وحرق التربة وتدهورها وتلوث الموارد المائية.

ومنذ بدء العدوان، استخدمت القوات المسلحة الأرمينية عمداً أساليب ووسائل حربية لإحداث خراب واسع النطاق وطويل الأمد وشديد لبيئة أذربيجان، بما يشمل أراضيها المحتلة، ولحرمان مئات الآلاف من المواطنين الأذربيجانيين من موارد المياه. وخزان سارساغ - الذي أنشئ في عام ١٩٧٦ لتوفير مياه الشرب لأكثر من ٥٠٠.٠٠٠ شخص في منطقتي كاراباخ العليا والسفلى من أذربيجان، ومياه الري لأكثر من ١٠٠.٠٠٠ هكتار من الأرض الخصبة في المناطق الست من الجمهورية - لا يزال تحت الاحتلال العسكري الأرميني منذ عام ١٩٩٣. والحالة التقنية الحالية لسد سارساغ تشكل تهديداً خطيراً لنحو ٤٠٠.٠٠٠ مدني أذربيجاني يعيشون في أسفل مجراه.

إن الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا، في قرارها ٢٠٨٥ (٢٠١٦)، الذي اعتمد في ٢٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، اعتبرت الإجراءات الأرمينية عدواناً بيئياً، يهدف إلى إثارة مشاكل إنسانية وبيئية لمواطني أذربيجان. وقد حذرت الجمعية من التهديدات الخطيرة من كارثة وأزمة إنسانية شكّلتها حالة تردّي سد سارساغ للمنطقة بأكملها. ونظراً لتلك المشكلة الإنسانية الملحة، طلبت الجمعية انسحاب أرمينيا الفوري من أراضي أذربيجان المحتلة، والتوقف عن استخدام موارد المياه وسائل للتأثير السياسي أو أدوات ضغط لصالحها. وهناك أدلة على تلويث متعمّد عابر للحدود في الأنهار من مخلفات

السيد علييف (أذربيجان) (تكلم بالإنكليزية): في البداية أود أن أشكر جمهورية السنغال على عقد هذه المناقشة المفتوحة الهامة بشأن المياه والسلام والأمن في إطار بند جدول الأعمال المعنون "صون السلام والأمن الدوليين" وعلى تقديم المذكرة المفاهيمية (S/2016/969، المرفق) بشأن الموضوع. وتكتسي هذه المسألة نفس القدر من الأهمية لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. إن المجتمع الدولي بما في ذلك مجلس الأمن يولي اهتماماً متزايداً لحماية الموارد الطبيعية في سياق منع نشوب النزاعات وتسويتها وبناء السلام بعد انتهاء النزاع.

إن المياه لا غنى عنها لبقاء الإنسانية. وكثيراً ما تستخدم الهجمات والقيود المفروضة على إمكانية الحصول على الموارد المائية أثناء النزاعات المسلحة كأسلوب من أساليب الحرب بما في ذلك بهدف تجويع السكان المدنيين أو تغيير التكوين الديمغرافي للإقليم من خلال تشريد الناس أو منعهم من العودة إلى ديارهم وممتلكاتهم.

ينص القانون الإنساني الدولي على حماية إمكانية الحصول على المياه في إطار القيود المفروضة على العمليات العسكرية أثناء النزاعات المسلحة. وينظم هذا القانون أيضاً استخدام الموارد المائية والحصول على المياه في الأراضي المحتلة. كما ينطبق مبدأ السيادة الدائمة على الموارد الطبيعية على الأراضي المحتلة. وفضلاً عن ذلك، من المسلم به أن الحق في مياه الشرب النقية وخدمات الصرف الصحي حق من حقوق الإنسان، مما يؤدي إلى تنفيذ الصكوك القانونية الدولية ذات الصلة. ومن الأهمية بمكان استمرار التأكيد على الحاجة الماسة إلى تنفيذ جميع الدول الأعضاء للقانون الدولي المنطبق على حماية البيئة في المناطق المتأثرة بالنزاع المسلح، تمثيلاً مع مسؤولياتها القانونية.

منشؤها في أرمينيا، تعبر الحدود الدولية لأذربيجان وتنتهي في مزارعها وغاباتها.

تركز على تجسيد أهداف وغايات التنمية المستدامة المتعلقة بالمياه، بشكل حسن التوقيت وفعال.

وموارد المياه المحدودة في مناطق عديدة تخضع اليوم لضغط الطلبات المتزايدة سريعاً من قطاعات كثيرة. إنها لا تُوزَع بالتساوي، ولا تُدار بصورة ملائمة غالباً. وعلاوة على ذلك، يؤثر تغير المناخ على توافر المياه على الصعيدين المكاني والزمني، فضلاً عن تردد الأحداث الهيدرولوجية الهائلة، مثل الفيضانات وحالات الجفاف. وفي العقد المقبل، قد يكون أكثر من نصف سكان العالم تحت وطأة الإجهاد المائي. وأغلبية أولئك الناس سيعتمدون على أنهار عابرة للحدود. والمصالح والطلبات المتنافسة على موارد المياه عبر الحدود، قد تتحول إلى مسألة تقسيمية بين البلدان المتشاطئة.

ومع أن المياه تُعتبر بمثابة مصدر للتوتر، فإنَّ البلدان تميل تاريخياً إلى التعاون بشأها أكثر من التقاتل عليها. وتعتبر تركيا المياه وسيلة هامة للتعاون وبانية للجسور. وإننا ندعم الاستخدام المنصف والمعقول والفعال لموارد المياه العابرة للحدود، فضلاً عن تشاطر مزاياها، عبر التعاون بين الدول المتشاطئة. ويجب استخدام المياه بطريقة فعالة من خلال الإدارة المتكاملة لموارد المياه على مستوى الحوض، وينبغي تضخيم المزايا إلى الحد الأقصى. كما ينبغي وضع تدابير بناء الثقة موضع التنفيذ، بغية تبديد عدم الثقة وإيجاد بيئة مؤاتية للتعاون المفيد. وفي الحقيقة، إنَّ لكل هيئة للمياه عابرة للحدود خصوصيتها وتفردتها، وهي تجسّد الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والتاريخية لأية منطقة محددة. لذا، فإنَّ النهج الثنائية والمتشاطئة الوحيدة هي الطرائق الأكثر ملاءمة والموجهة نحو النتائج، لمعالجة المسائل المتعلقة بموارد المياه العابرة للحدود.

أخيراً، إذ تُوجّهنا أيضاً التزاماتنا التعاقدية، يجب حماية موارد المياه والبنى التحتية أثناء النزاعات المسلحة، آخذين في الحسبان أن المياه مصدرٌ للحياة. لكنَّ المشاركة في حوارٍ بشأن

تتحمل أرمينيا المسؤولية الكاملة عن انتهاكاتها للقانون الدولي، بما يشمل تلك التي سببت الضرر لبيئة بلدي. إنَّ هذا، ورفض أرمينيا الدائم لبدء مفاوضات سلام مفيدة، ومحاولاتها لتصعيد الحالة في منطقة النزاع مجدداً، يؤكد الحاجة إلى إجراء عاجل وفعال لاستدعاء مسؤولية أرمينيا، عبر جهود محددة الأهداف من قِبَل المجتمع الدولي، من شأنها أن تضع نهاية للإفلات من العقاب، الذي يتمتع به المعتدون، وتضمن تحرير منطقة ناغورنو كاراباخ ومناطق محتلة أخرى في أذربيجان من الاحتلال الأرميني.

ولا يمكن أن يكون هناك سلام دائم إذا دُمّرت البيئة التي تحافظ على سبل العيش، ولوُتت واستُغلتْ بجمجية. ومن الأساسي حماية البيئة في زمن السلام وأثناء الحرب، والتعاون في مكافحة الجرائم البيئية والاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل تركيا.

السيد بيغيش (تركيا) (تكلم بالإنكليزية): إنني أيضاً أعرب عن آيات شكرنا لكم، سيادة الرئيس، على تنظيم هذه المناقشة، فضلاً عن شكر مقدمي الإحاطات الإعلامية على مساهمتهم.

إنَّ المياه بالغة الأهمية للاحتياجات الإنسانية الأساسية، النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة. والتنفيذ الناجح لخطة عام ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة أساسي لتحقيق وصولٍ شاملٍ إلى مياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحي للجميع، والقضاء على الفقر والجوع وتحسين نوعية المياه، بموازاة حماية النظم الإيكولوجية أيضاً. وفي هذا الصدد، ينبغي للأمم المتحدة أن

تضمن وجود منهجية واضحة وآلية لحلّ النزاعات على مجاري المياه.

ولأنّ ٧٠ في المائة من المياه العذبة العالمية تُستخدم للزراعة، فإنه ينبغي أن يكون هناك أيضاً دعمٌ أكبر يُمنح للبلدان النامية التي تفتقر إلى الإمكانيات لتطوير قدراتها على حفظ مياهاها وإنتاجها الزراعي.

أخيراً، تعترض إندونيسيا بشدة على أية أطراف في النزاعات، تعدي على خزانات المياه والبنى التحتية ذات الصلة، التي تناقش في المذكرة المفاهيمية (S/2016/969، المرفق). واستخدام المياه أداة للحرب جدير بالإدانة. فلا يمكن أبداً وجود دفاع يستهدف، بمعرفة أو بدونها، المياه، الخدمات الصحية، المرافق الغذائية والمرافق الأساسية الأخرى للمدنيين. وعلى مجلس الأمن أن يتمسك بالقانون الإنساني الدولي بوضوح. وعلاوة على ذلك، كما أكّدت إندونيسيا من قبل في منتديات مختلفة للأمم المتحدة، من الأساسي أن يرفع مجلس الأمن، والكيانات الأخرى ذات الصلة التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، بشكل ملحوظ، منع النزاع المبدي، الحلول السياسية الموثوقة، عمليات الحوار والوساطة، للمساهمة في حلّ النزاعات سلمياً.

إنّ الاستدامة سمة رئيسية لخطة التنمية متوسطة الأجل، للأعوام ٢٠١٥-٢٠١٩ في إندونيسيا، حيث أمن المياه، الغذاء، الطاقة والموارد البحرية بين مكوناتها الأساسية. وفي مجال أمن المياه، إننا نواصل السعي إلى غايات واضحة في الحفاظ على مستجمعات المياه، توافر المياه، الحصول على مياه الشرب وخدمات الصرف الصحي. ومع أنّ جنوب شرق آسيا مكتفٍ ذاتياً بالموارد الطبيعية بصورة عامة، فهناك ظروف مختلفة في الدول الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا (آسيان). والندرة الموسمية والطلب المتزايد على المياه العذبة وقائع حقيقية.

المياه، بصفته تدبيراً لبناء الثقة، مع المقصد الوحيد المتمثل في معالجة النزاعات السياسية أو المسلحة، قد لا يُحرز تقدماً دائماً. ومسائل المياه التي تُتابع ببرنامج سياسي في غير موضعه، قد يوجد حتى المزيد من التعقيدات.

السيد دجاني (إندونيسيا) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيادة الرئيس، ورتاسة السنغال على عقد هذه المناقشة الهامة جداً، وجعل هذه المسألة في الواجهة. ويود وفد بلدي أيضاً أن يشكر الأمين العام ومقدمي الإحاطات الإعلامية على ملاحظاتهم، التي تسلط الضوء على الحاجة إلى إدارة وحفظ محسّنين للمياه، بين أمور أخرى، مع تعاون دولي أكبر بشأها. ونظراً لعوامل عديدة - تغيير المناخ العالمي، عدد الكوارث الطبيعية وحجمها، الزيادة في عدد السكان، حالات نقص الأغذية والنزاعات على المياه داخل البلدان وبينها - فإنه يُرجح للمسائل المتعلقة بالملكية واستخدام المياه أن تكتسب المزيد من الأهمية. ولكن في الكثير من الأحيان، لم تكن المياه، ولن تكون، هي التي سببت النزاعات، بل نزاعات أخرى لم يتم حلها، وآثارها، بينما ضغوطات تشريد السكان تؤدي إلى منازعات على المياه.

ولأنّ المياه أساسية لبقاء البشرية، فمن الممكن أن تُثير المشاعر الجارحة. لكنّ موارد المياه ليست بحاجة إلى أن تكون مصدراً للنزاع إذا أُديرت واستُخدمت بحكمة. ولكن لتحقيق ذلك، يتعين علينا أن نعتمد نهجاً شاملاً تجاه المياه. لذا، من الأساسي أن تُنفذ بنجاح الاتفاقات التاريخية التي عُقدت في السنة الماضية - خطة عام ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة، خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، إطار سندياي للحد من مخاطر الكوارث واتفاق باريس المتعلق بتغير المناخ. فهي ستُسهّم في ضمان تخفيف الظروف التي يمكن أن تتحول إلى نزاعات على المياه. وبموازاة ذلك، تدعم إندونيسيا الاتفاقات بين الدول، التي تقتضي منها أن

من أسباب النزاع“. وبطبيعة الحال، لا يمكن للمرء أن يستبعد إمكانية نشوب نزاع أو خلاف على استغلال الموارد المائية المشتركة. وهذا أمر طبيعي، ولكن الصراع والعنف ليسا بالضرورة حتميين. وتبين الدروس المستفادة من التاريخ أن المياه يمكنها في الواقع أن تكون دافعا للتعاون بدلا من الصراع. وهذه الدروس هي أكثر صلة بالموارد المائية العابرة للحدود، التي تتيح فرصة للتعاون في ضمان الإدارة الفعالة للمياه على المستويين الوطني والإقليمي. وتلك هي الروح التي أعتقد أنه ينبغي الاسترشاد بها في مناقشتنا للموضوع اليوم.

فعلى مدى قرون، ما فتئت الدول تسعى إلى التصدي لتحديات إدارة المياه من خلال التعاون والتفاهم. وخلافا للحجج التي يسوقها أولئك الذين يدقون نواقيس الخطر إزاء الأمن المائي، فإن التاريخ لا يسجل أن أي دولة لجأت إلى الحرب بسبب الموارد المائية تحديدا. وفي الواقع، تم في الماضي توقيع آلاف المعاهدات لإدارة الموارد المائية المشتركة. ولهذا السبب، تعتقد إثيوبيا بقوة أن التعاون بشأن المياه أمر ممكن بالفعل وأنه السبيل المنطقي الوحيد للمضي قدما من أجل ضمان فوائد التنمية المستدامة لجميع الدول على أساس مبدأ الاستخدام المنصف والمعقول للموارد المائية العابرة للحدود.

وفي ظل هذا السياق، ما برحت إثيوبيا تشارك في مبادرة حوض النيل واتفاقها الإطاري التعاوني، الذي جرى التفاوض بشأنه على مدى عقد من الزمن ووقعت عليه ست دول مشاطئة وصدقت عليها ثلاث منها. وبمجرد تصديق الدول المشاطئة الثلاث المتبقية عليه، سيتم إنشاء لجنة دائمة لحوض النهر. وهذا النوع من الآليات الإقليمية أمر بالغ الأهمية ليس من أجل الحد من مخاطر النزاعات المحتملة فحسب، ولكن أيضا لضمان تقاسم الموارد المائية العابرة للحدود على نحو منصف بين الدول المشاطئة على أساس التعاون المريح لجميع الأطراف.

ومن أجل ضمان المساواة في الحصول على المياه المقبولة الجودة وتوفير كميات كافية منها، فإن رابطة أمم جنوب شرق آسيا - من خلال مخططها الاجتماعي والثقافي للفترة ٢٠٠٩-٢٠١٥ وخطة العمل الاستراتيجية وفريقها العامل المعني بإدارة الموارد المائية - قد عززت على نحو فعال من التعاون والتآزر الإقليميين في الإدارة المتكاملة للموارد المائية، وستواصل تكثيف هذه الجهود.

ويسعد إندونيسيا أن تتبادل أفكارها وخبراتها المتعلقة بإدارة الموارد المائية مع البلدان المهتمة. ونعتقد أيضا أنه ينبغي لوكالات الأمم المتحدة، ولا سيما آلية الأمم المتحدة للمياه، أن تضطلع بدور أكبر بكثير من أجل مساعدة البلدان النامية على معالجة المسائل العديدة المتعلقة بالمياه.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل إثيوبيا.

السيد تاديس (إثيوبيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بالإشادة بكم، سيدي الرئيس، على تنظيم مناقشة اليوم المفتوحة بشأن المياه والسلام والأمن. كما أود أن أشكر السيد دانييلو تورك، رئيس الفريق العالمي الرفيع المستوى المعني بالمياه والسلام؛ والسيدة كريستين بيرلي، نائب رئيس اللجنة الدولية للصليب الأحمر؛ والسيد سانديب واسليكار، رئيس فريق الاستشراف الاستراتيجي، على الإحاطات الإعلامية التي قدموها في هذا الصباح. كما أن المذكرة المفاهيمية (S/2016/969، المرفق) مفيدة، ولكننا نود أن نتبادل بعض الأفكار بشأن نوع الخطاب الذي ينبغي أن يُصاغ للتركيز على هذا الموضوع.

لقد جرى تأطير المناقشة بشأن المياه والسلام والأمن أساسا من منظور التهديدات التي تشكلها ندرة المياه واحتمالات نشوب المنازعات المتعلقة بالمياه. كما أن المذكرة المفاهيمية تركز على الفرضية القائلة بأنه ”وما فتئت المياه تُعتبر سببا

السيد مناتساكيان (أرمينيا) (تكلم بالإنكليزية): تود أرمينيا الإعراب عن تقديرها للرئاسة السنغالية لمجلس الأمن على عقد هذه المناقشة المفتوحة، وتقديمها مذكرة مفاهيمية ممتازة بشأن الموضوع (S/2016/969، المرفق). كما نشكر مقدمي الإحاطات الإعلامية على إحاطاتهم المدروسة التي قدموها في وقت سابق اليوم.

إن عواقب تغير المناخ السلبية الواسعة النطاق وآثارها الكبيرة على الموارد المائية قد أصبحت ملموسة للمجتمعات وصحتها واقتصاداتها وللبيئة الطبيعية. وتقدم سجلات الأرصاد الجوية وتوقعات المناخ أدلة وفيرة على ضعف الموارد المائية والتكلفة العالية التي يدفعها المجتمع البشري والنظم الإيكولوجية.

ويتطلب التكيف الفعال مع تغير المناخ نهجا متعدد القطاعات، بما في ذلك على المستوى العابر للحدود. والأجسام المائية العابرة للحدود تخلق أوجه ترابط هيدرولوجي واجتماعي واقتصادي بين الجماعات المحلية والمجتمعات والدول. وهي حيوية من أجل التنمية الاقتصادية والحد من الفقر وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وقد ينطوي هذا الترابط على احتمال نشوب منازعات وصراعات، داخل الدول وبينها على السواء. وبما أن تزايد أعداد السكان وازدياد التحضر والتنمية الاقتصادية تتطلب جميعها المزيد من المياه للاستخدامات الزراعية والبلدية والصناعية، فإن المخاطر تصبح أكبر حدة.

بيد أن الاعتراف بالمصالح المتبادلة والاعتماد المتبادل ينبغي أن يكون الأساس للتعاون وتعزيز السلام والأمن الإقليميين، فضلا عن النمو الاقتصادي. وينبغي تشجيع الدول الأعضاء، من خلال تقديم مبادرات مختلفة، على التركيز على ترجيح كفة التعاون على احتمالات نشوب نزاعات. وينبغي دعمها في الجهود الرامية إلى تحسين إدارة الموارد المائية العابرة للحدود، بما في ذلك عن طريق تعزيز الجهود والإجراءات المشتركة.

كما تقر خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ بالدور الحاسم للمياه في تحقيق التنمية المستدامة والشاملة للجميع، على النحو المبين في الهدف ٦ من أهداف التنمية المستدامة وفي الغايات المتعلقة بالمياه. وخطة عام ٢٠٣٠ تشدد على أهمية إدارة الموارد المائية على جميع المستويات، بما في ذلك من خلال التعاون العابر للحدود.

كما اتفقنا نحن، الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، في إطار خطة عام ٢٠٣٠، على توسيع نطاق التعاون الدولي وبناء القدرات للبلدان النامية في البرامج المتعلقة بالمياه. وبالإضافة إلى ذلك، وكما يوضح تقرير الأمم المتحدة عن تنمية المياه في العالم لعام ٢٠١٦، فإن الإدارة المستدامة للمياه والبنية التحتية للمياه وإمكانية الحصول على إمدادات مياه مأمونة وموثوقة وبأسعار معقولة، هي أمور أساسية للقضاء على الفقر وضمان تحقيق السلام والتنمية المستدامين للجميع البلدان. وعلى الرغم من أن اعتماد تلك الأهداف والمؤشرات العالمية يمثل خطوة في الاتجاه الصحيح، فإن تنفيذها يتطلب التزاما سياسيا مستمرا وتصميما ورؤية طويلة الأجل وجهودا من جانب جميع الحكومات وأصحاب المصلحة. كما يتطلب تعزيز التعاون إجراء مناقشات صريحة وبناءة بين الدول وأطر التعاون الإقليمي.

ويغلب على الخطاب المتعلق بالأمن المائي التصريحات المؤججة للمشاعر، والتي تميل إلى تسييس المسألة بلا داع ولا تعزز إجراء حوار بناء. وما سيساعدنا على التصدي للتحدي المتمثل في إدارة المياه بطريقة منصفة ومستدامة هو الحوار والتعاون بروح من التفاهم والتعاون. ويحدونا أمل كبير في أن تُوجه نتائج مداولاتنا اليوم صوب تحقيق ذلك الهدف.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل أرمينيا.

وقد اقترحت سلطات ناغورنو كاراباخ مرارا، كبادرة حسن نية، آلية لتقاسم المياه ولاستخدام أكثر كفاءة لموارد ناغورنو كاراباخ المائية مع أذربيجان، الأمر الذي يمكن أن يكون بمثابة تدبير لبناء الثقة بين أطراف النزاع.

تلك هي الحالة المتعلقة بخزان سارسانغ. وعلى الرغم من أن ناغورنو كاراباخ تقترح إجراءات ملموسة، فإن الجانب الأذربيجاني يفضل الترويج لتهامات باطلة وأدلة مشكوك فيها تمثل - في واقع الأمر، وهذا أقل ما يقال عنها - معلومات مضللة. فبدلاً من تعزيز دبلوماسية الكافيار، نشجع وفد أذربيجان وسلطاتها على القيام بعمل لصالح المنطقة واستثمار جهودهما الدبلوماسية في حل النزاع داخل الإطار المتفق عليه.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل سويسرا.

السيد زيندر (سويسرا) (تكلم بالفرنسية): تشكركم سويسرا، سيدي الرئيس، على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة بشأن المياه والسلام والأمن، وعلى جعل هذه المسألة الهامة من اهتمامات مجلس الأمن. ونرحب بالسيدة كريستين بيرلي، نائبة رئيس اللجنة الدولية للصليب الأحمر؛ والسيد دانيلو تورك، رئيس الفريق العالمي الرفيع المستوى المعني بالمياه والسلام؛ والسيد سانديب واسليكار، رئيس فريق الاستشراق الاستراتيجي. ونشكرهم على إحاطاتهم الإعلامية.

لقد تم ربط المياه، بشكل أساسي حتى الآن، بركيزتين من ركائز الأمم المتحدة الثلاث. وهكذا، فإن المجتمع الدولي يدرك الصلة الجوهرية بين المياه والتنمية المستدامة وبين المياه وحقوق الإنسان. ومن ناحية أخرى، فإن مجلس الأمن والمجتمع الدولي لم يستكشفا الصلة بين المياه وركيزة الأمم المتحدة المتمثلة في السلام والأمن، ولم يعترفا بها بشكل كامل بعد. وتعتقد سويسرا أن تلك الصلة مهمة جداً ويجب مواصلة استكشافها.

وينبغي أن تراعي الترتيبات المتعلقة بالتعاون والإجراءات المشتركة الخصائص المحددة لكل حوض وأن تعبر، على النحو الواجب، عن مجموعة الظروف البيئية والهيدرولوجية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية لكل حالة على حدة. ويمثل الاعتراف بالاعتماد المتبادل والإرادة السياسية القوية والالتزام الحقيقي بالتعاون من جانب الدول شروطاً أساسية هامة للنجاح في إدارة المياه العابرة للحدود.

وقد دأبت أرمينيا على دعم وتعزيز التعاون الإقليمي ودون الإقليمي، بما في ذلك بشأن المسائل البيئية وإدارة المياه العابرة للحدود. ويشكل هذا التعاون أساساً ليس لغرض معالجة وتعزيز المصالح المتبادلة بين الدول المتجاورة فحسب، بل إنه يمثل تدابير هامة لبناء الثقة في حالات النزاعات التي لم تحل. ونود أن نشدد على إمكانات هذا التعاون في السياق الأوسع نطاقاً المتمثل في تعزيز السلام والأمن الإقليميين، فضلاً عن النمو الاقتصادي.

وفي ذلك السياق، يؤسفنا أن نستمع إلى ممارسة أخرى من قبل وفد أذربيجان تتمثل في صب جام غضبه وتهاماته على أرمينيا. وقد تم تشكيل الاتهامات المعتادة هذه المرة في سياق تقاسم المياه. واتفق مع سفير أذربيجان أن خزان سارسانغ يوجد بالفعل على نهر ترتر في منطقة مارتاكيرت بجمهورية ناغورنو كاراباخ. وقد شكله سد سارسانغ لتوليد الطاقة الكهرومائية الذي بني في عام ١٩٧٦ بسعة ٥٦٠ مليون متر مكعب وارتفاع ١٢٦ متر. ويخضع خزان سارسانغ المهم جداً لاقتصاد جمهورية ناغورنو كاراباخ - وهو أساساً لأغراض الزراعة وتوليد الكهرباء - لرصد سلطات جمهورية ناغورنو كاراباخ المختصة وسيطرهما المستمرتين. وتتم جميع أعمال الصيانة والتصليح بانتظام وفي الوقت المناسب، ولم تكن هناك حالة طوارئ واحدة يمكن أن تشكل خطراً على الناس والبيئة.

للجمعية العامة. وقد يسر ذلك الحدث إذكاء الوعي بشأن الفريق العالمي الرفيع المستوى المعني بالمياه والسلام، الذي سينشر نتائجه الأولية بحلول نهاية هذا العام وتوصياته النهائية في عام ٢٠١٧. وأخيراً، تستضيف جنيف الدولية عدة جهات فاعلة تعمل بنشاط بشأن الصلة بين المياه والسلام مثل مركز المياه في جنيف، الذي يوفر مدخلات لعمل الفريق، علاوة على مجموعة أصدقاء الفريق الرفيع المستوى المعني بالمياه والسلام، مع نحو ٤٠ من الدول الأعضاء المشاركة.

وتعتقد سويسرا أن مسألة المياه والسلام والأمن يجب أن تدرج على جدول أعمال الأمم المتحدة السياسي على غرار الصلة بين المياه والتنمية وبين المياه وحقوق الإنسان. ونعتقد أن على الأمم المتحدة الاضطلاع بدور رئيسي في هذا المجال بالتعاون مع المنظمات الإقليمية. ومن مصلحة المجلس بصفة خاصة معالجة المسائل المتصلة بالمياه من منظور وقائي، أي عندما تؤدي هذه المسائل إلى نزاع وتزعزع الاستقرار مما يهدد السلم والأمن الدوليين.

وتبين لنا التجربة أن المياه تتيح إمكانيات هائلة فيما يتعلق بالسلم والتعاون. ولتلك الأسباب، نأمل أملاً كبيراً أن يعترف المجلس بالأنشطة المختلفة التي أطلقت لمعالجة مسألة المياه والسلام والأمن وتسهم في أعماله في المستقبل. رفعت الجلسة الساعة ١٧|٤٥.

فمن ناحية، يمكن أن يتسبب التنافس على الحصول على المياه في نزاعات على الصعيدين المحلي والإقليمي أو يؤججها. وغالبا ما تؤثر المشاكل المتصلة بالمياه على البلدان التي هي أصلا في حالة هشاشة ويمكن أن تؤدي إلى تفاقم التوترات الاجتماعية وإضعاف الدول. وتتضاعف التحديات المرتبطة بالمياه كذلك بفعل آثار تغير المناخ ويمكن أن تتسبب في زيادة التوترات الإقليمية. وأخيراً، فقد صار قطع إمدادات المياه أداة حرب بعواقب وخيمة على السكان المدنيين.

ومن ناحية أخرى، تنطوي المياه على إمكانيات هامة كمصدر للتعاون والسلام. ويصدق هذا القول على التعاون عبر الحدود فيما يتعلق بالمياه. وهناك أمثلة عديدة، مثل التعاون العابر للحدود المتعلق بنهر الراين ومنظمة تنمية حوض نهر السنغال. ويمكن لأنشطة المياه التعاونية كذلك أن تكون تديرا فعالا لمنع النزاعات. وبذا يمكن للمياه أن تكون مدخلا عندما تُصعب العناصر الأخرى الحوار بين الأطراف.

ويجري في الوقت الراهن بذل عدة جهود لتعزيز الصلة بين المياه والسلام والأمن، على الصعيدين الدولي والإقليمي. أولا، يجري حاليا التفاوض على مشروع قرار يتعلق بالمياه والسلام والأمن، في إطار المنظمة الدولية للفرانكوفونية، بناء على اقتراح قدمته السنغال وسويسرا. ثانيا، أقيمت مناسبة جانبية رفيعة المستوى على هامش الدورة الحادية والسبعين